

مجموعه الرسائل الوضعية

١ - نموذج الوضع

٢ - تصوير الوضع

٣ - على متن نموذج الوضع

٤ - رسالة الوضعية العنصرية

٥ - متن في الوضع للاكيني

٦ - المعجالة الرجعية

٧ - شرح الرسالة الوضعية

د. الله المجلد
له که در افق

مبتحرین علماء کرام و صدور عظام فضائل انامدن حالا مستشار
شیخت عظاما اکینی سماحتلو ابراهیم حق اقدی حضرتلرینک اقدیجه
جمع و تألیفه همت بیوردقلری فن و سعدن اشبو رساله حفا که بر متن
متین و اثر بهترین اولوب غوامض و اشکالین ازاله و زلال فوائد
رائه سین قلوب طالبین اساله مقصیده فاتح درساملرندن محمد
رحمی اقدی بودفمه رساله مذکورینی شرح و ایضاح وزیر
استار الفاظ دلاراسنده مکنونه اولان نکات و مزایاسین
کشف و افصاح ایدرک (عجالة رحیه) نامیده بنام
و طلبه علومه بر خدمت مفتخره ابراز یله ابقای
نیک نام خصوصنه اقدام ایلمشدر . شکر الله
سی مؤلفها و شارحها و مطالعیها و جزاهم
احسن الجزاء یوم القیام
بجاء سید الانام
آمین

لیکرتان سر لیسان
۱۳۱۱/۱۳۱۲

معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولمشدر

• مطبعه — صفا و انور — خواجه پاشا جاده سنده نومرو ۳۲ و ۳۴



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من وضع كلمة الحكمة في افئدة العلماء الاعلام واودع شجرة الشريعة
في رياض علومهم مخضرة الى يوم القيام ونصلى على من بعث لاتمام مكارم
الاخلاق رحة للانام محمد الداعي لعموم الخلق الى خصوص دين الاسلام
وعلى آله واصحابه مصابيح النجاة للنواص والعوام المحرزين قصب السبق
في مضمار السعادة بالشيم الفخام (اما بعد) فيقول العبد الضعيف المحتاج الى
فيض ربه اللطيف محمد رحي الاكيني ابن الحاج احمد النظيف اكرمهما الله
تعالى بنم الجنان والوصيف لما كانت العلوم العربية من اجل علوم الاسلام
لا سيما علم اللغة والاشتقاق ووضع الكلم والكلام اذ بهتدرك اوضاع الفاظ
القرآن المبين واحوال نظم واسلوبه البديع المتين وكانت رسالة الوضع المعمولة
في بيان اقسامه واحكامه كافلة لما في فنه وحافلة لا يضاخه وافهامه وجامعة
لقرر الضوابط وعرائس القواعد وحواصة على ما عليه المتأخرون من نفائس
الموائد المنسوبة الى مولانا علامة العلماء المتبحرين في التحرير وسيد الفضلاء
المتأخرين في الافادة والتقرير حلال المشكلات بعذب البيان والمنطق الفصيح
كاشف المعضلات بفكره الصائب الصحيح المتشرف برتبة القاضي العسكري
والمستشار لمقام المشيخة العلية الممتاز من بين اقرانه بمزايا جليلة الى ان صار
مرجعاً للرجال العلية اعني به المولى الهمام اعلى المقام السيد ابراهيم حقي
ابن خليل الاكيني سلمه وانا لما تمناه في الدارين الملك الفيض الغني واطال
عمره وعصمه من مكائد الحساد والفتن وجعل جميع امره خيراً وعقباء
من اولاده احسن ولكن تلك الرسالة لم يكتب لها الى الآن احد من ذوي

١ الوصيف الخادم غلاماً
كان او جارية والمراد الحور
والغلمان منه

العرفان شرحايزيل عن وجوه خرائدها استار الكتمان اردت ان اشرحها
 نفعا للاخوان وطلبا لجزيل العطايا من المولى المزان واني وان كنت قليل
 البضاعة وعديم الاستطاعة في هذا الشأن ولم اكن من فرسان ميدان
 هذه الصناعة بالبيان الا اني امتلت بقول الملك الاجل فان لم يصبه وابل
 فطل وتمثلت بما قاله بعض الكمل وعن البحر اجزاء بالوشل ٢ فشرعت في جمع
 ما هو كالشرح لها في ازالة صعابها وبسبيل طريق الوصول الى فهمها بكشف
 حجابها متشبها باذيال المنابة وعروة التوفيق بمن يده ازمة الامور وعنان
 التحقيق ثم لما تيسر الاتمام بعون ذي الكرم والاذنام سميت (بالجمالة الرحبة
 في شرح الرسالة الوضعية) وجعلته تحفة جناب من هو حسن السيرة اذني المقام
 اهل الدقائق والمعارف وصاحب الجود والاحترام مرجع امور الفتوى
 والاحكام ملجأ العلماء والحكام اعني به شيخ الاسلام والدين (محمد جمال الدين)
 عصمه الله تعالى عن كل ما يشين وسلمه عن آفات الكونين فان تلقاه بالقبول الاتم
 فشنته اعرفها من احزم وان لاحظته بعين العناية والكرم فشعته من شعاع
 النير الاعظم وقد صادف الختام والفراغ عن هذا المرام زمن خلافة من هو
 قاتم البدعة بين اهل الاسلام ومحبي سنة رسول رب الانام ملجأ المظلومين
 والفرابو ملاذ المستغيثين من الضعفاء حامى العلماء والطلباء خادم الشريعة الغراء
 نور حذيفة السلطنة العظمى ونور حذيفة الخلافة الكبرى ببحر الجود والكرم
 فخر جميع الامم (شعر) لازال بابل مثنوى العدل والشرف مأوى المولى
 والمنى وجمع الدول ومتع الله نسل انت والده بالمر والمثل محفوظا عن
 الخلل الا وهو السلطان الاعظم والحاقان الافخم مولى ملوك العرب والهم
 ظل الله في العالم السلطان ابن السلطان السلطان (عبد الحميد خان) ابن السلطان
 عبد الحميد خان ايد الله خيرة سلطنته مشعته الاركان مادام الفرقدان الهم
 اجعل اعلام الفضل ايام دولته عالياه وقيمة آثار ارباب العلوم والمعارف
 في عصر خلافته العلية غالية آمين وهاتمن نشرع في شرح الرسالة بعون
 من الله والهداية (بسم الله الرحمن الرحيم) اقول بحسب البسطة مشهور وفي الكتب
 مذكور فليس لنا في تركه هنا قصور فقد قال سلمه الله بعد ما تم بالبسطة الشريفة
 (محمدك يا من خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة والكلام) عدل عن

٢ الوشر بتختين الماء
 القليل الذي يترشح من
 نحو الجبل اى اكتفاه
 بالماء القليل منه

اسلوب الكتاب وآثر طريقة الخطاب رعاية لصنعة الاستغراب وتطرفة
 لقلوب اولى الالباب وشارة الى انه قوى للحامد محرك الاقبال وداعى التوجه
 الى جبابه على الكمال حتى خاطب مشعراً بانه تعالى كأنه شاهد له في حالة
 الحمد مراعاة لمرتبة الاحسان وهو ان تعبد الله كأنك تراه واختار الجملة
 الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية قصداً لافادة التجدد على سبيل
 الاستمرار وكلمة يا من حروف النداء موضوعه للبعيد من المنادى حقيقة او حكماً
 كما هي فان المنادى هو الله تعالى وان كان اقرب الى العبيد من جبل الوريد
 لكن الحامد لنقصانه جعل نفسه في عداد من لا يستأهل القرب وعندها
 في كمال البعد عن ساحة الحضور فاتي بكلمة نداء البعيد ففيه هضم لنفسه
 واستبعادها عن مظان الزلفى كما قيل العبد عبد وان تسامى والمولى مولى وان
 تنزل وعن البعض وقد ينادى القريب بما ينادى البعيد حرصاً من المنادى على
 اقبال المدعو عليه هذا (وكلمة يا اكثر حروف النداء استعمالاً لكونها اصل
 الباب فلهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو رب اغفر لي يوسف اعرض عن
 هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل الا بها ولقطة من منادى وهو اسم موصول
 والغالب استعمالها في العالم عكس ما وذلك لان ما اكثر وقوعاً في الكلام
 منها وما لا يعقل اكثر ممن يعقل فاعطى ما كثرت مواضعه للكثير وما قلت
 للقليل للمشاكلة والمراد بمن هو الله تعالى وانما الحمد ولم يذكر اسمه للتعظيم
 ولتنبيه على ان من اتصف بهذه الصفة لم يكن غيره مع فهو متعين وفي شرح
 العقود كلمة من اذوى العلوم مطلقاً وليست مختصة بذوى العقول فلا يردانه
 لا يطلق في حقه مع عقل ولا عاقل فلا يصح استعمال من فيه انتهى وفي التنزيل
 من ربكم يا موسى ولما كانت الاسماء الظاهرة كلها ٣ غيباً قال يا من خص بصيغة
 الغيبة دون الخطاب لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوغ
 الخطاب نظراً الى المعنى فلذا عبر في خطبة الدر المختار بالخطاب وفي المطول
 ان قوله انا الذي سمعتني امي حيدر فبيح عند النجاة انتهى اى الا ان يلتفت
 الى الالتفات فتدبر وقوله خص العالمين اى ميزهم بها عن الغير حتى الملكة الكرام
 في بادى الامر كما ينطق به قصه آدم عم معهم قلباً في معرفة داخلية على المقصور
 على طريقة قول الكافية واختص المندوب بوا وهذا هو الاستعمال العربى

٣ اى موصولة او غيرها

منه

ولوقيل خص معرفة الاوضاع بالعالمين لكان استعمالها عرفياً كذا في حواشي
الكشاف للسعد وقال السيد الشريف في حاشية المطول تخصيص شيء بآخر
في قوة تمييز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً
في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمن بشهادة
المعنى فيلا خط المعنى ان ثم ان في ذكر التخصيص اشارة الى كون العمود عليه امر
اختيار يا صادراً عنه تعالى بالاختيار فعليك بالاستبصار والعالمين بكسر اللام
جمع عالم اسم فاعل اي اهل العلم فاللام للاستغراق كما هو الظاهر من دخولها
على صيغة الجمع الدالة على الافراد او الراشحين في العلم كما هو الملايم للفقرة الآتية
على تقدير ان يراد بالاسرار فيها التشابهات كلياً في فاللام للمعروف فاعرفه (ثم
المراد بمعرفة الاوضاع هو المعرفة التفصيلية لا الاجالية ولا يكون التخصيص
اضافياً كما لا يخفى) ولما كانت المعرفة قد خصت بالعلم الحادث وادراك الجزئي
بخلاف العلم وكانت معرفة الاوضاع حادثة للعالمين وكان ايضا العلم بان كل
لفظ بعينه موضوع لمعنى كذا علماً جزئياً استعمل هنا لفظ المعرفة دون العلم
وحاصل المعنى نحن معاشر العلماء نصفك بالجمل الذي انت اهله يا من ميز العلماء
بمعرفة ان اي لفظ موضوع لاي معنى ولم يخلق ابتداء هذه المعرفة في الغير
من خلق فهذه منه عظيمة وكرامة فقيمة يجب ان يحمد عليها قلبه در المص
والكلمة اشارة الى الوضع التخصيصي والكلام الى النوعي فيكون المراد به
معناه الاصطلاحي فلا يخفى ما في هذه الفقرة من براعة الاستهلال وهو
كون الفاتحة موافقة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وهي من الحسنات
البديعية (وجعلهم ممتازاً بادراك اسرار افصح الكلام) هكذا في النسخ
والصواب ممتازين اللهم الا ان يقال انه من قبيل قوله تع والسماء منفطر به
فافهم (وهذا من عطف اللازم او المسبب اي وجعلهم بتلك المعرفة ممتازين
بين الانام بالوقوف على اسرار افصح الكلام وهو القرآن المنزل على سيد
الانبياء العظام واعلم ان الفصاحة في اللغة الظهور والابانة يقال فصيح الاعجمي
اذا انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللفظة ومنه قوله هو افصح مني لسانا
اي ابين مني قولاً وفي الاصطلاح تختلف باختلاف موصوفها وموصوفها
الكلمة والكلام والتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح ومتكلم فصيح

١ وعن المص سلمه الله ان
الجعل هنا تصيري
لا بداعي والجعل التصيري
من قبيل الافعال الناقصة
والمطابقة بين اسمها وخبرها
تختلف فيها بين النحاة وعلى
تسليم لزوم المطابقة فايراد
بممتاز امفرد امين على كون
بناء الجموع سواء كان ظاهراً
او ضميراً موضوعاً لكل
الافرادى لا الجموعى مع
ان في الايتان بصيغة الافراد
اشارة الى ان العلماء الممتازين
جميعهم ممتازون بامتياز
واحد وهو ادراك اسرار
افصح الكلام لان كل
واحد منهم ممتاز بامتياز
على حدة والله علم منه

والبلاغة بوصفها المتكلم والكلام فقط فلا يقال كلمة بليغة وللبلاغة طرفان
اعلى وهو حد الاعجاز وهو منصب كلام الله تعالى المعجز وما يقرب منه وهو
كلام نبيه عليه السلام لقوله اوتيت جوامع الكلم واسفل وهو ما لو غير الكلام
عنه الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات في الخلط عن الحسن
وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات كقيل در بيان و در فصاحت كي بود يكسان سخن * كرجه كوينده
بود چون جا حظ و چون اصمعي * در كلام ايزد بچون كه وحى منزلست * كي بود
نبت يدا چون قبل يا ارض ايلعي (فان قيل لم لم يأت القرآن جميعه بالا فصح
قلنا لوجاه كله على ذلك لكان على غير النمط المعتاد في كلام العرب من الجمع
بين الافصح والفصح فلا تم الحاجة بالاعجاز لانهم يحولون آيت يا محمد بما لا
قدرة لنا على جنسه كذا في الاتقان للسيوطي والاسرار راجع سر وهو المعنى
الخفي اى الامر المعبر في البلاغة وما اندرج في القرآن من اللطائف والنكت
ثم المراد باسرار افصح الكلام يحتمل وجوداً لدى الافهام (الاول) انهم اعانى
كلمات القرآن فان العالمين المختصين بمعرفة الاوضاع مطالع انوار العلوم بها
يشاهدون خبايا القرآن وخفاياه من الكات والمزايا وان كانت العقول تقف
دون آخرها لمعاني كوج البحر في مدد كيف وجيع العلوم مستنبطة من القرآن
ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقد اخرج البيهقي عن الحسن انه قال
انزل الله مائة واربعة كتب اودع علومها في اربعة منها التوراة والانجيل
والزبور والفرقان ثم اودع علوم الثلاثة في القرآن فامن شئ الاويمكن استخراج
منه لمن فهمه الله تعالى حتى استنبط بعضهم مدة حياة النبي عليه السلام ثلثا
وستين من قوله في سورة المنافقين ولن يؤخر الله نفساً اذا جاء اجلها فانها
رأس ثلث وستين سورة وعقبها بالنغاب ليظهر النغاب في فقده (شعر) جميع العلم
في القرآن لكن تقاصر عنه افهام الرجال (وبالجملة ان القرآن جمع علوم الاولين
والآخرين فلم يحط به علماً حقيقة الا المتكلم بها ثم رسول الله خلا ما استأثر به
مبجانه ثم ورت عنه معظم ذلك سادات الصحابة ثم ورت عنهم التابعون باحسان
ثم تقاصرت الهمم وضعفوا عن حل ما حله الصحابة والتابعون من علوم القرآن
وفنونه وقامت كل طائفة بفن منها فاعتنى قوم بضبط لغاته ومعرفة مخارج

حروفه الى غير ذلك فسموا القراء واعتنى الصحاء بالعرب منه والمبني من الاسماء
والافعال والحروف العاملة وغيرها واعتنى المفسرون بالفاظه وخاضوا في ترجيح
احد محتملاته واعتنى الاصوليون بما فيه من الادلة العقلية والشواهد الاصلية
والنظرية واستنبطوا منه ادلة وحدانيته تعالى ووجوده وبقائه وقدمه وقدرته
وعلمه وتزيهه عما لا يليق وسموه باصول الدين وتأملت طائفة منهم معاني
خطابه فاستنبطوا منه احكام اللغات من الحقيقة والجاز وتكلموا في النص
والظاهر والجمل والمتشابه الى غير ذلك وسموه اصول الفقه ونظر الكتاب
والشعراء الى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن السياق والاطناب
والايجاز وغير ذلك فاستنبطوا منه المعاني والبيان والبديع وهكذا هذه هي
القنون التي اخذتها الملة الاسلامية منه مع احتوائه على علوم شتى مثل الطب
والجدل والهيئة والهندسة والنجامة وغيرها (الوجه الثاني) انها الى الاسرار
وجوامع اعجاز القرآن فاعلم ان المعجزة امر خارق للعادة مقرون بالتصديق سالم عن
المعارضة وهي اما حسية او عقلية واكثر معجزة بنى اسرائيل كانت حسية كنافذة
صالح وعصا موسى عليهما السلام لبلادهم وقلة بصيرتهم واكثر معجزات هذه
الامة عقلية لفرط ذكائهم وكمال افهامهم كعجزة القرآن المستمرة الى آخر الزمان
المشاهد بالبصيرة في كل آن المدرك وجوه اعجازه بنور علوم اهل العرفان فقد
اختلفوا في وجه اعجاز القرآن الكريم فقليل خرقه العادة في أسلوبه وبلاغته
واخباره عن المغيبات المستقبلية او ما تضمنه من الاخبار عن قصص الاولين حكاية
من شاهدها وقليل ما تضمنه من الاخبار عن الضمائر من غير ان يظهر ذلك منهم
اصلا وقال القاضي ابوبكر وجه اعجازه ما فيه من النظم والتأليف فانه خارج عن
جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب واساليب الخطب ولهذا لم يمكنهم
معارضته مع كونهم افصح الفصحاء ومصاقع البلغاء والخطباء في مدة طويلة
وقد كانوا احرص شي على اطفاء نوره واخفاء امره والنبي عم ينادي عليهم
باعجاز القرآن قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومن وجوه الاعجاز الروعة التي لها في قلوب
السامعين عند سماعهم والهيئة التي تعزيبهم عند تلاوته مع كونه غضا طريا
في اسماع السامعين والسنة القارئين في كل حين والحاصل ان ما ذكرناه من

وجوه اعجاز لم يبلغ الى واحد من عشر معشاره ولا يدرك ذلك الا بالاتقان
 والتمرن في على المعاني والبيان (الوجه الثالث) انها في الاسرار المتشابهات
 القرآنية على ان يراد بالعالمين في المتن الراسخون في العلم الواقفون على معاني
 المتشابهات وهو رأى المتأخرين فاعلم انهم اختلفوا في ان المتشابه هل هو
 بما يمكن الاطلاع على معناه او لا يعلمه الا الله تعالى ومنشأ هذا هو الاختلاف
 في قوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم انه هل هو اوفيه للعطف
 اول الاستيفان فذهب قوم الى الاول فلا وقف عندهم على الا الله بمعنى ان
 تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم وهم مع علمهم يقولون آمنة به
 وهذا قول مجاهد والربيع فيكون جملة يقولون حالا اي قائلين ذلك وعن
 ابن عباس انه كان يقول في هذه الآية انا من الراسخين في العلم وقال مجاهد
 انا ممن يعلم تأويله واختاره النووي فقال انه الاصح لانه بعد ان يخاطب تعالى
 عباده بما لا سبيل لاحد من الخلق الى معرفته وهو الظاهر وذهب الاكثر من
 من الصحابة ٧ والتابعين ومن بعدهم الى الثاني فقوله والراسخون مبتدأ والجملة
 استيفان وهو اصح الروايات عن ابن عباس فيقفون على الا الله ويدعون بما
 بعده فعندهم لا يعلم تأويل المتشابه الا الله تعالى فان قلت فالقائدة في انزال
 المتشابهات قلنا ان يتفحص وينظر فيها العلماء ويظهر فضلهم ويزداد حرصهم
 على ان يتعهدوا في تدبرها وتحصيل العلوم المتوقف عليها لاستنباط المراد
 بها فيا اوابان عاب القراج في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين المحكمات
 معالي الدرجات (ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم القيام) جمع
 بين الصلوة والسلام امثالا بقول الملك العلام صلوا عليه وسلموا تسليما
 وخروجاً من خلاف من كره افراد احدهما عن الآخر وان كان عندنا لا يكره
 وهذا في حق نبينا عليه السلام واما في غيره من الانبياء فلا خلاف فيه وفي قوله
 تعالى وسلام على المرسلين اسوة حسنة والصلوة اسم مصدر بمعنى التصلية
 وهو القياس لكن تركه اهل اللغة لان اعتنائهم بالمصادر السماعية وقد ورد
 التصلية فيما انشده ثعلب تركت القيان وعرف القيان * وادمنت تصلية وابتها لا
 (والقيان جمع قينة وهي الامة وعرفها اصواتها والتصلية من الصلوة بمعنى
 نماز كردن ودرود آوردن والابتها التضرع والدعاء فما قيل ان التصلية

٦ كما اشرنا اليه سابقا
منه

٧ منهم ابى ابن كعب
وعائشة رضى الله عنهما
منه

لم يسمع قدود ثم الجمهور على ان الصلوة حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة
المخصوصة وقيل هي موضوع للاعتناء فيتحقق منه تعالى بالرحمة ومن
غيره بالدعاء فهي من قبل المشترك المعنوي وهو ارجح من المشترك اللفظي
او هي مجاز في الاعتناء المذكور فسقط الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي على جواز الجمع بين معنيي المشترك اللفظي هذا والسلام
ايضا اسم مصدر من التسليم ومعناه السلامة من كل مكروه وآفة ومنه دار السلام
للجنة لكونها خالية عن الاكدار والآلام وكلمة على متعلقة بالفعلين ولما ان في لفظ
الصلوة من معنى العطف عديت بعمل للنفعة وان كان المتعدي بها للمضرة بناء
على ان المترادفين لا بد من جريان احدهما مجرى الآخر فاعرفه واللواء
بالكسر والمد بمعنى الراية والعلم جمعه الالوية والشفاعة طلب العفو
من الغير الى الغير والمراد بصاحب اللواء سيدنا محمد عليه السلام ففي الابهام
اولا ثم التصريح باسمه ثانيا تقرير وتثبيت في الاذهان وتفخيم لا يخفى على
اهل الاذعان وفي التعبير بالصاحب دون الجامل رمز الى انه عليه السلام
بما ايا انفردت بها عن الغير مالكت ذلك اللواء ومستحقه لانه حمله بطريق
النيابة والعارية واراد بلواء الشفاعة لواء يشفع الرسول عليه السلام تحته
للانام وهو لواء الحمد فلاضافة لادنى ملازمة كوكب الخرقاء في قول الشاعر
« اذا كوكب الخرقاء لاحت بسحرة » سئل از اغت غزلها في القرائب) يوم
القيام ظرف للشفاعة او قيد للصاحب اي الشفاعة الكاشفة يوم قيام الناس من
قبورهم فهو حشر الاجاد وبعث العباد ويوم الشاد والمراد بالشفاعة الشفاعة
العامة لاهل المحشر والعرصات الخاصة بسيد الكائنات وهي الموعودة
بقوله تعالى عسى ان يعثك ربك مقاماً محموداً (محمد المنوط برسالته وضع
قوانين الشرع والاسلام) بدل او عطف بيان من صاحب اللواء حتى به للايضاح
ومحمد علم لافضل الرسل الكرام وهو ابن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف وهذا شهر اسمائه الشريفة ولذا تكرر في القرآن نحو وما
محمد الا رسول ومحمد رسول الله ولذا ايضا خص في التشهد وغيره وما احسن
قول الحسان رضي الله عنه فضم الاله اسم النبي الى اسمه * اذا قال في الخمس
المؤذن اشهد وشق له من اسمه ليحمله * فدوا العرش محمود وهذا محمد * والمنوط

صفة محمد من ناط الشئ* نوطاً اذا علقه وبابه قال اي المربوط والمعلق رسالته
وبعته تأسيس قواعد الشرع ووضع ضوابط دين الاسلام والرسالة اسم
من الارسال بمعنى السفارة فالرسول على ما في المختار السفير المصلح بين القوم
وفي الشرع من بحث الى الخلق لتبليغ الاحكام والمشهور ان الرسول بنى معه
كتاب ولا يشترط ذلك في النبي فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل هما
مساويان وفي هذه الفقرة اشعار بالزوم والاحتياج الى بعثة الرسل لما تقرر
في كتب الكلام ان في ارسال الرسل الى الخلق حكماً بالغته ومصالح عظيمة
منها ازالة العلل الباطنة وازالة شبه الباطلة بيان ما قصرت عنه العقول
من الاحكام الدينية ومن الامور الاخرية والبرزخية الى غير ذلك ومنها
تكميل النفوس البشرية بحسب الاستعدادات الفطرية فانها متفاوتة علماً وعملاً
والقوانين جمع قانون وهو لفظ سرياني مرادف للاصل والقاعدة والمراد
بها الاحكام الشرعية المتعلقة بافعال المكلفين المستنبطة من نصوص القرآن
المبين (واعلم) ان الاحكام الشرعية العملية لا تقف عند حد لتعلقها بالحوادث
التي لا تحصر في عدد فاشتمع حفظها لوقت الحاجة فباطها الشارع بعمومات
النصوص ليستنبط منها عند الحاجة فظهر توقف ذلك برسالته عليه السلام
(والشرع) في الاصل الاظهار يقال شرع لهم كذا اي بين كذا في الكشف
وفي المختار شرع كذا اي سن وبابه قطع وفي التنزيل شرع لكم من الدين
ما وصي وبالجمله ان الشريعة عبارة من كل طريق موضوع بوضع الهى ثابت
من نبي من الانبياء وهى الدين والملة واحدة بالذات ومتغيرة بالاعتبار
وقوله والاسلام بمعنى دين الاسلام فهو عطف تفسيري للشرع اتى به لتكميل
الجمع والاتمام (وعلى اله الابرار وصحبه الاخيار) عطف على صاحب
الهواء واتى بكلمة على ليفيد نوعاً من الاستقلال كما في قوله تعالى والله العزة
ولرسوله وللمؤمنين ورداً للشيعة من اهل الضلال والآل اسم جمع لا واحد له
من لفظه والمشهور في مثل هذا المقام ان المراد بالآل اهل بيته عليه السلام
من الاولاد والازواج وهم الآل من جهة النسب وجاء بمعنى الاتباع وهم الآل
من جهة الدين وفي الحديث آلى كل مؤمن تقى ويحتمله المقام فيكون ذكر الصحب
تخصيصاً بعد التعميم لقصد المدح والتعظيم مثل تنزل الملكة والروح وهذا

العصف من خواص الواو فأعرفه والابرار جمع بر يا فتح فالتشديد كارياب
 جمع رب بمعنى المحسن الكريم يقال يرير فهو بار وبر وباه عض وفر واما بررة
 فجمع بار ومنه كرام بررة والبر ابلغ من البار ككذرو حاذريقال رجل برأى
 كثير البر والاحسان وهو من الاسماء الحسنى كاقيل الله بر والايادي شاهدة
 والصحب جمع صاحب كركب وراكب وقيل اسم جمع له من صحب صحبة
 وصحابة بمعنى صحبت كردن ويأري كردن وباه علم فالصحابة في الاصل مصدر
 اطلق على اصحاب الرسول فهي اخص من الاصحاب والصحابي في العرف
 من لقي النبي عليه السلام بعد النبوة في حال حياته يقطعة مؤمناته ومات على
 ذلك ولو من غير جنس البشر كوفد جن النصيبين ٨ ومن لقبه عليه السلام
 ليلة الاسراء من الملكة بناء على انه عليه السلام مرسل اليهم وعليه المحققون
 وعن البعض ان الصحابة كانوا عند وفاته عليه السلام ١٢٤٠٠٠ عددا كلهم
 اهل الولاية والرواية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والاختيار جمع خير
 بتشديد الياء كاجياد جمع جيد لاجمع خير مخفف اخير اسم تفضيل فانه لا يثنى
 ولا يجمع لكونه في معنى افضل من ثم الخير بالمعنى المصدري وجدان كل شيء
 كالاته اللاتمة فالدعاء به دعاء بكل ما فيه صلاح ديني اودنيوي وفي هذه
 الفقرة تلبيح الى قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وخيرية الامة
 وشرفهم على حسب شرف نبيهم فقيه مدح الاصحاب صراحة ومدحه ٩ م
 ضمنا وكناية كما لا يخفى (وبعد) اتى بها اشعارا بالانتقال من اسلوب الى
 آخر لا يكون بينهما مناسبة فهي من الاقتضاب القريب من التخلص على
 ما في البديع واختلاف في اول من تكلم بها والاقرب انه داود النبي ٩ م فتكون
 فصل الخطاب الذي اوتي به والواو ليست بعاطفة لعدم المناسبة بينهما وعدم
 الجهة الجامعة بل ناسئة عن اما القدرة اى اما بعد بدليل الفاء في فيقول قال العصام
 اما هذه لجر دالتا كيد فلا حاجة الى تكلف تقدير التفصيل والاجال وقيل
 ايتان الفاء لتوهم اما بدون تقدير في نظم الكلام اى اجراء لتوهم مجرى المحقق
 كما في قول زهير ولا سابق ٩ بالجر لكن في كل من التقدير والتوهم نظر فلك
 ان تجعل الواو لعطف القصة او لتزيين اللفظ اذا ابتداء بالظرف مستقيم عندهم
 وكلمة بعد من الظروف الزمانية او المكانية المقطعة عن الاضافة مثل الله الامر

٨ بكسر الباء على صيغة الجمع
 اسم بلدة منه

٩ وتعامه بدالى انى لست
 مدرك ماضى ولا سابق
 شيئا اذا كان جاثيا منه

من قبل ومن بعد والتقدير بعد الفراغ عن الحمد والصلاة فليكون المضاف اليه
منويا حذفه بنيت على الضم الذي هو اقوى الحركات واولى لان يجبر به ما فات
وقد بسط الكلام المتعلق بهذا المقام في حاشيتنا على تحفة العوامل الموسومة
بدوحة العنادل (فيقول العبد) اراد به نفسه ولم يقل فاقول كما هو مقتضى الظاهر
دفع التوقيف للفسر والاثابة وليتأني اجراء الاوصاف الآتية عليه فيه التفات
من التكلم الى العيبة والقول هو التلطف بما يفيد فائدة تامة قاله البيضاوي
وعند الرضي يطلق على كل حرف وعلى اكثر منه مفيدا او لا واليه ذهب
ابن مالك فعلى الاول مقول القول لا يكون الاجلة او ما فيه معنى الجملة مثل
قلت قصيدة وهو المشهور وعلى الثاني يكون مفردا ايضا وفي التنزيل يقال له
ابراهيم ومقول القول ههنا جملة بل بجل واعلم ان المقول مفعول به عند الجمهور
ومفعول مطلق عند ابن الحاجب والاول اصوب والعبد يستعمل على ثلاثة
انحاء عبد بالايحاد وهو مملوك الله الاعظم من الحر والرقيق وعبد بحكم الشرع
وهو الرقيق بمعنى بئس درهم خريده وعبد بالطاعة وهو المؤمن الذي يقوم
بخدمة مولاه فالعبادة اشرف الاوصاف والعبودية اكل المقامات وكل
ماسواها من ثمراتها كيف وقد خير رسول الله ليلة المعراج بين العبودية والحسوبة
فاختار العبودية فاصطفاه الله تعالى بجميع الكرامات الانسية ولذا قدم عبده
على رسوله في كلمة الشهادة ففي وصف المص نفسه بالعبودية استراح من الله
واستعطاف باعتراف عبوديته له (كافي قوله الهى عبدك الماصى انا كا ونم
ما قبل لا تدعنى الا يا عبديا فانه اشرف اسمائيا) (الفقير الى الله العنى) الفقير اما
بمعنى كثير الفقر والاحتياج فيكون صبغة مبالغة او بمعنى دائم الفقر فيكون
صفة مشبهة من تقرت حاصرته اذا كسرت عظام صدره اطلق على المحتاج
لانكسار باله وهو من له ادنى بلفة من العيش والمساكين من لاشى له وعن يونس
قلت لا عرابى اقير انت قال لا والله بل مسكين وقال نجم الاثمة الفقر ثلاثة
فقر الى الله فقط والى الله مع العير والى العير لا غير ثم في توصيف المص نفسه
بالفقر تلجم الى قوله تعالى والله العنى وانتم الفقراء وكلمة الى متعلقة بالفقر
اي المحتاج الى لطف الله العنى عن العالمين لا الى غيره من الادميين ففيه اشعار
بان فقره من قبل الفقر الى الله وهو الفقر المقبول المشار اليه بقوله عم الفقر

فمخرى وفي توصيفه تعالى بالعنى إشارة الى انه تعالى صمد محتاج اليه فنى
بالدات عن كل ما سواه لا يفد خزائنه الغيبية فهو المقتدر في كل آن على البر
والاحسان لكل افراد الانسان (ابراهيم بن خليل الاكيني) بدل من العبد
او عطف بيارله وابن خليل صفة ابراهيم حذفت همزة ابن من الخط كما من
اللفظ لوقوعه صفة بين علمين وهكذا تحذف في كل ما وقع فيه مفرداً صفة
بين علمين من اعلام الاسماء والالقاب والكنى الا في ثمانية مواضع ذكرناها
في غالبية النوافح حاشية التايح وقوله الاكيني صفة ابراهيم او خليل اى
المنسوب الى بلدة اكين بوزن امين وهى قصبة من مضافات ولاية خربوت
ذات مياه واتجار تجرى من تحتها الفرات من الانهار والمص سله الله قد كان
نشأ من قرية بحوار تلك القصبة ثم ارتحل في عنفوان شبابه لاجل تحصيل
العلوم الى دار الخلافة العلية وكان تحصيله في جامع السلطان بايزيدولى
واخذ العلوم عن اساتذة وقته ولازم مجلس استاذة الشهير بعمير لطفى افندى
البدر ومضى الحائز رتبة المشيخة الاسلامية سابقاً فقد ماعده من عرائس العلوم
ونفائس الفنون واستبحار منه ثم اشتغل في الجامع المذكور بتدريس العلوم لجمع
من ارباب الفهوم وكان قد كتب هذه الرسالة في اثناء المذاكرة وهو واستاذة
المشار اليه حين اذ شرحنا هذه الرسالة كانا في الصحة والحياة سلمهما الله تعالى
وابقاهما على المافية وحفظهما عن الآفات (هذه رساله) هذا الجملة الى
آخر الرسالة في محل الصب مقول القول وقيل كل جملة منها محلها نصب
بناء على ان جره المقول له محل من الاعراب والرسالة في اللفظ الواسطة بين
المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار ثم اطلقت في العرف ١٠ على العبارات
المؤلفة المشتملة على القواعد العلية من فن واحد على سبيل الاختصار
والكتاب يطلق على العبارات المؤلفة المشتملة عليهما مط قليلة كانت او كثيرة
من فن او من فنون فالكتاب اعم من الرسالة كما انه اعم من الباب الذى هو
عبارة عن طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد ولفظة
هذه إشارة الى العبارات الذهنية التى اراد كتابتها بناء على تقدم الديباجة
على التأليف كما هو المعتاد في امثال هذه الرسالة الصغيرة الحجم جداً او الى
المعاني الموجودة في الذهن كذلك ١١ فلى هذا يحتاج في تصحيح حل الرسالة

١٠ هذا مبنى على ما هو المختار
من الاطلاقات منه

١١ اى على تقدير تقدم
الديباجة منه

عليها الى تقدير مضاف في احدا الجانبين هكذا دوال هذه رسالة او هذه
مدلولات رساله والاحتمال الاول هو المختار لكون الرضى عندهم اطلاق
اسمى الكتب واسمى اجزائها على العبارات والالفاظ وان جاز اطلاقها
على سبعة كما نقل عن سيد المحققين ولا يخفى ان اسماء الاشارة موضوعه
للمشار اليه المحسوس فاستعمال هذه ههنا في الالفاظ او المعاني الذهنية الغير
المحسوسة مجاز يتزيل تلك العبارات منزلة المشاهد المحسوس بالبصر في
كل التميز والظهور والنكتة في هذه الاستمارة ادعاء ان الرسالة سهل الاطلاع
على مطالبها وبسير الاحاطة والحفظ يعوان بها فقيه ترغيب لطالبها على
المبادرة الى تحصيلها (نشم) اى اشتمال الكل على كل جزء من اجزائه
واشتمال الدال او الظرف على المدلول او المظروف خبر بعد خبر لهذه
او صفة الرسالة (على مقدمة وثلاث مطالب) جمع مطلب وسأى (وخاتمة)
وجه الحصر فيها ان المذكور في هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقاصد بالذات
والاصالة او لافادة ما يتعلق بها فالاول المطالب والثاني اما ان يتعلق المقادير
بالمقاصد تعلق التوقف والاعانة او يتعلق بها تعلق التكميل والاتمام فالاول
المقدمة والثاني الخاتمة ونسئل الله تعالى حسن الخاتمة ووجه كون المطالب
ثلاثة يعرف من التذنيب الآتى (المقدمة) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذى
نشرع فيه وليس لك ان تجعل ما يذكر بعده من العبارات خبراً لما فيه من
جعل الاحكام المستفادة المقتضى بالافادة غير مقصودة كما لا يخفى واللام في المقدمة
للمعد الخارجى والمقدمة في اللفظ اما من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه مقدمة
الجيش لتقدمهم وعن ثعلب فتح داله وفي التنزيل لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله اى لا تقدموا كذا في الصحاح واما من قدم المتعدي بناء على ان تلك
الجماعة لاستحقاقهم التقدم على بقية الجيش كأنهم قدموا انفسهم عليها
فهذه المقدمة تقدم الطالب لمقصوده كما ان مقدمة الجيش تقدمه اى تجسده
على التقدم فيكون استعمال لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
حقيقة صرفية كذا في شرح الجوهر المكنون ثم اعلم ان المقدمة في العرف قسمان
مقدمة العلم وهو ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم وهو تصويره بوجه ما
والتصديق بحصوله فاقدم ان اريد اصل الشروع او تصويره بوجه مخصوص

من حدا ورسم والتصديق بقائده مخصوصة وبموضوعية موضوعه ان
 اريد الشروع على وجه البصيرة ومقدمة الكتاب وهو اسم لطائفة من كلامه
 قدمت امام المق لا ارتباطا لها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا فالمقدمة
 الاولى معان والثانية الفاظ فيبينهما تباين والمراد بالمقدمة ههنا عند بعض
 المحققين مقدمة العلم وقيل مقدمة كتاب لان ما ذكره المص في هذه المقدمة
 ليس بما يتوقف عليه الشروع في العلم لكنه ينفع به في تحصيله بل هي طائفة
 من الفاظ الكتاب ذكرت امام المق لا ارتباطا لها فتدبر والافق للعرف
 ان يفسر المقدمة بما جرى به بعد الخطبة ١٢ قبل المق ليعين فيه اعانة ^{مصححة}
 للشروع او مبصرة للشارع او زائدة لبصيرته فانه يم مقدمة العلم والكتاب
 والباب وغيرها فلا حاجة الى ادعاء الاشتراك الذي دون اثباته خرب القناد
 فلقد ظهرت ههنا ثلاثة اشياء العلم وموضوعه وقائده وقديده كرمع هذه الثلاثة
 خمسة اخرى مما يعين في تحصيل العلم ويسمى بالرؤوس الثمانية كلها متعلقة بالعلم
 المطلوب والاحسن في التعليم ان يذكر قبل الشروع في المق كلها وقد يكتفى
 بعضها كما ههنا فاراد المص تمهيد مقدمة قبل الشروع في المطالب لبيان بعض
 ماله مدخل في حصول البصيرة في الشروع فقال المقدمة ما سيذكر وهو ان
 (الوضع في) من (اللغة) مصدر وضعه بضمه بفتح ضاد هما اي حطه بحطه
 وفي القاموس وضع عنه اي حطه من قدره ووضع عن غريمه اي نقص
 بماله عليه شيئا اه فقولاه (جعل الشيء في حيز معين) من تخصيص العام بالجملة انه
 في اللغة يحى لمعان منها مطلق الخطو واللقاء المعبر عنه بالفارسية بنهادن ومنه
 متى اضع العمامة تعرفوني ومنها ما ذكره المص وانما خصه من بين المعاني
 اللغوية لانه المقول عنه للعين العرفي الآتي لا غير لان العادة فيما بين ارباب
 الاصطلاح القل من المعنى الاعم الى ما هو اخص لكون المناسبة بينهما اشد
 هذا ثم اللغة مأخوذة من اللفي بفتحين وهو الصوت ومصدر لفي ايضا
 وبابه علم يقال لفي بالكلام اي لهج وتلفظه واصلها لفي اولعوبوزن زفر
 فقلت الواو او الياء العا ثم حذف لدفع اجتماع الساكنين فوضت التاء
 فصار لغة ومعناها لغة اللفظ الموضوع لعنى وعلم اللغة ما يبحث فيه عن احوال
 المفردات من حيث جواهرها وموادها والخيز بتشديد الياء بوزن سيد

١٢ يعني ان كان لتأليف خطبة

منه

بمعنى المكان وقد يعرق بينهما بان الحيز فراغ متوهم يشغله الجسم او الجوهر
 الفرد والمكان ما يشغله الجسم فيكون اخص من الحيز ثم نقل الوضع من
 هذا المعنى الى ما سذكره من المعنى العرفي تصوريا للوضع
 بصورة التحيز والمعنى بصورة الحيز فكان الواضع بتعيينه يجعل
 المعنى حيز اللفظ فيستقر ذلك المعنى استقرار الشيء في الحيز والمساواة
 بينهما هي المشابهة في سببية كل للاستقرار المطلق ١٣ ولذا شاع بينهم جعل المعاني
 ظروفًا للالفاظ فقبل الكتاب في كذا وانجاز عكسه ايضا كما قالوا الالفاظ
 قوالب المعاني (و) الوضع (في العرف) اي عرف اهل العربية كما يصرحه
 فانه عند اهل الحكمة بمعنى الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه
 الى بعض والى الامور الخارجة عنه كهيئة القيام او القعود اعلم ان للوضع
 تعريفات في كتب القوم منها ما ذكره الجامي وهو تخصيص شيء بشيء آه وعدل
 عنه المص لعدم خلوه عن تكلفات كما لا يخفى على ارباب المطالعة والامعان (جمل
 شيء) اي تعيين شيء لفظا كان او غيره كنقوش الكتابة ملحوظا بعمومه
 او بخصوصه (شيء) اخر كما هو القاعدة في اعادة الشيء نكرة اي شيء كذلك يعني
 ملحوظا بعمومه او بخصوصه ويسمى الشيء الاول الموضوع والثاني الموضوع
 له فالتعريف شامل للاقسام الثلاثة الآتية لكل من الوضع الشخصي والوحي
 باعتبار الموضوع له (بحيث متى فهم الاول) اي جعل ملائسا بحقيقة كلما ١٤
 فهم الشيء الاول وادرك بحس السمع او غيره (فهم منه) الشيء (اناني)
 لكن (للعالم به) اي بالنسبة الى العالم بذلك الجمل والتعيين لا تقرر ان دلالة
 اللفظ على المعنى واتهامه منه مشروط بسبق العلم بالوضع وفيه بحث لانه
 يخرج عنه وضع الحرف فان الحرف متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك
 مع ضمنية فلذا زاد بعضهم قيد ولو بغيره اي ولو كان فهم الثاني بواسطة غير الاول
 لكن يرد حينئذ انه يدخل في التعريف تعيين اللفظ للمعنى المجازي فانه عين له
 بحيث متى ادرك الاول فهم المعنى المجازي بقرينة مع انه ليس في الجواز وضع
 وسيأتي فنصر (ثم) اي بعدما عرفت الوضع لغة وعرفا اعلم ايضا انه
 (الوضع العرفي) المعروف بالتعريف المذكور (فسمان) باعتبار الموضوع
 (لفظي وغير لفظي) لان الدال ان كان لفظا فالوضع لفظي وان كان غير

١٣ اذا استقرار في احدهما
 حسي وفي الآخر معنوي
 منه

١٤ اشار الى ان متى بمعنى
 كلما فهو سور القضية الكلية
 منه

لفظ فقير لفظي كالمخطوط والاشارات والقوش الموضوعه بازاء الالفاظ ومما
يجب ان ينبه عليه ان المقسم الى القسمين الآتين انما هو الوضع اللفظي لانه
لم يسمع توصيف نحو الدوال الاربع بالشخصي او الوعي منافع الاختيار فالمراد
ههنا الاول لما ذكر ولانه المتعار عندهم ومن ثم قال (فالاول) اي الوضع اللفظي
المطلق (عند اهل) العلوم (العربية) الباحثين عن احوال اللفظ العربي الجاري
على السنتهم (مشترك لفظي) وقيل مشترك معنوي وانما سمي اللفظ مشتركاً
لاشتراك المعين فاكثر فيه والاصل مشترك فيه فمحذف الجار واوصل الصفة
الى الضمير واستتر فيها والوصف بالمشارك اللفظي حقيقي لان المتصف به هو
اللفظ بخلاف المشترك المعنوي فان المتصف به فيه حقيقة هو المعنى وانما يسمى
اللفظ به مجازاً تسمية لئلا يسم الدلول وقوله (بين المعينين) الاولى معنيين
بالتكثير ثم الاشتراك اللفظي وضع لفظ واحد لمعان متعددة باوضاع عديدة
كلفظ العين والاشترار المعنوي وضع الفظ لمعنى واحد كلفظ مشتمل على معان
متعددة كلفظ الحيوان (احدهم) معنى خاص وهو (تعيين اللفظ) الملحوظ
بعمومه او بخصوصه والمصدر مضاف الى المفعول متروك الفاعل لمكان
الاختلاف في وازع الالفاظ كما سيأتي بيانه من المص في اول الاول من المطالب
واللفظ صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج وادنى ما يطلق
عليه اللفظ حرف واحد فالحركة ليست بلفظ بل كيفية له وهو فصل من وجه
يخرج به وضع غير اللفظ كالدوال الاربع واللام فيه اما للعهد او الجنس فلا تغفل
(راء معنى) حرفي او كلي مفرد او مركب ملحوظ بخصوصه او بعمومه فتبين
معنى التكثير اي بمقابلة من شأنه ان يقصد باللفظ فلا يراد ما قيل ان المعنى انما يصير
معنى بهذا التعيين والحال ان تعليقه على المعنى بوجه كونه معنى قبل هذا التعيين
فالتركيب من قبل من قبل قتيلا والتحقيق انه لا يجوز في مثل هذا الكلام اد زمان
وفوق التعيين والاتصاف بالمعنوية واحد ثم لتعيين تقدم ذاتي وذات غير
معتبر في المخارطة كالا يخفى على صاحب الامعان ولفظة اراء مقحمة والمعنى
ما يقصد به اي ما يتعلق به القصد باللفظ صريحاً او ضمناً او التزاماً فيشمل
المعنى المضاعف واخويه وهو في الاصل اما اسم مكان بمعنى القصد او مصدر مبني
بمعنى اسم المفعول اي المقصود مطلق فعلى الاول من قبل نقل اسم المحل وعلى
الثاني من قبل اسم المفعول محقق معنى كرمي وهذا اقرب الوجود

معنى الى الطبع لانه الملقى لكنه لا نظير لهذا التضييق وخرج بهذا القيد وضع
 حروف الباقى فانها لا لازاء المعاني بل لفرض التركيب (ليدل عليه) اى لفرض
 دلالة اللفظ على المعنى بعد العلم بتعيينه له والدلالة كون الشيء بمحالة يلزم من العلم به
 العلم بشئ آخر والروم اعم من اليين وغيره. كان العلم اعم من التصور والتصديق
 واليقين وغيره فيشمل الظن وهى لفظية وغير لفظية وكل منهما ثلثة اقسام
 وضعية وعقلية وطبيعية والمراد ههنا اللفظية الوضعية لانها المعبرة فى مقام
 الاقادة والاستفادة لعدم الاطراد فى غيرها وهى كون اللفظ بحيث اذا اطلق
 اومتى اطلق فهم المعنى للعالم بالوضع ومبنى الخلاف اعتبار القرائن وعدمه
 كذا فى فصول البدائع فافهم (بنفسه) حال من فاعل يدل اى حال كونه ملابساً
 بنفسه اى بمادته وهيته لا بقرينة تنضم اليه كما فى المجاز فيخرج من التعريف فان
 دلالة بقرينة لا بنفسه والمراد من الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافياً فى الدلالة
 (واما عدم حصولها لعدم العلم بالتعيين فغير قادح فى ذلك الا ترى اننا سمع
 كثيراً من اللغات ولانهم معانيها لعدم علمنا بتعيينها لهما مع انها موضوعة ولا
 انتقاض بنحو اسماء الاشارة لان العلم بتعيينها كافى فى الدلالة عليها وانما الخلل
 الى القرينة تعيين المعنى المراد هذا والتعريف مشتمل على العلل الاربع وهو
 من المحسنات فالتعيين يدل على العلة الفاعلية بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة
 المادية وارتباط احدهما بالآخر بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى
 هى العلة الغائية (وثانيتها) معنى عام للمجاز بحذف قيد نفسه وهو (تعيين اللفظ
 بآراء معنى) ملحوظ على الوجه المذكور (ليدل عليه ١ ولو) كانت تلك الدلالة
 لا بنفسه بل (بمعونة قرينة) خارجية اما شخصية او نوعية فيدخل فيه وضع
 اللفظ المجازى كما سيرد عليك تحقيق ذلك والمعونة مصدر كالمكرمة بمعنى العون
 يعنى بواسطة قرينة لا بسبب هذا التعيين (فالنسبة بينهما) اى بين المعنيين تفريع
 على ما فهم من التعريفين ولا يخفى ان النسبة من الامور النسبية التى لا تكون
 الا بين شيئين فقولهم بينهما صفة جى بها للتصيص والتعميم فهو من قبيل قوله تعالى
 وما من دابة فى الارض كذا سمع من المص (عموم وخصوص مطلق) قيد
 فيهما معاً هذا بيان للنسبة بينهما باعتبار الحمل لا التحقق كما هو الظن من قولهم النسبة
 بين المفردين بحسب الصدق وبين القضايا بحسب التحقيق فاعرفه واعلم ان النسبة
 بمعنى القياس والمساكنة والفرض من اخذ النسبة بين هذين المفهومين كمال

(١) اعلم ان كلمة لو وصلية من
 قبيل قوله تعالى نعم العبد صديقه
 لو لم يخف الله لم يعصه
 والتفصيل فى المطولات منه

الايضاح والعموم والخصوص المطلق عبارة عن صدق مفهوم احد الشئيين
على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحیوان والانسان ومرجعه
صدق الموجبة الكلية من طرف الاخص والسالبة الجزئية من طرف الاعم
كأبسط في الميزان ثم اعلم انه قد وقع الاختلاف بين العلامتين السعد والتفتازاني
والشريف الجرجاني في ان المجاز هل له وضع للمعنى المجازي ام لا فذهب
الشريف الى انه ليس لفظ وضع للمعنى المجازي اصلاً لا شخصاً ولا نوعاً وان
وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها كذا في حواشي المطول فدلالته على المعنى
المجازي ليست بمطابقة بل عقلية واراد قدس سره بالوضع المعنى الاول
بقسميه ٢ وذهب التفتازاني في التلويح ٣ الى ان المجاز وضماً وسماً فائدة جليلة
وان انكره في شرح المفتاح ولاتاني بين كلاميه في كتابه لان ما في التلويح مبني
على المعنى الثاني الاعم وما في شرح المفتاح على المعنى الاول الاخص ويمكن
التوفيق بينهما ايضاً بقوله في الفين ٤ اي البيان والاصول فلتحقق الوضع
النوعي بالمعنى الاعم في المجاز قال بعضهم ان دلالة المجاز مطابقة فعليك بالتنبع
(فالاول) من المنيين (هو الاخص) بكلا قسميه لا اعتبار قيد نفسه فيه وانما صرح
باخصية الاول مع انها معهما مما يكون توطئة لما ذكره بقوله (وهو المتبادر)
اي عند الاطلاق لكونه الفرد الكامل والمشهور بين الجمهور وبدور عليه كثير
من الامور منها انه (الفارق) اي المميز (بين الحقائق والمجارات) اي الالفاظ
الحقيقية والمجازية لما عرفت انه لا وضع في المجاز بهذا المعنى توضيحه انه اذا لم
يحمل الوضع المعبر في مفهوم الحقيقة والمجاز على المعنى الاول يلزم ان يكون
جميع افراد المجاز داخلاً في تعريف الحقيقة لكونه مستعملاً في الموضوع له
بالوضع النوعي وهكذا القياس فدار الفرق الوضع المذكور وطريقه معرفة
الوضع اي الموضوعات المفوية النقل ٦ لا غير كما يأتي منافي ختام الخاتمة ومنها انه
(المعتبر في الاصطلاحات) اي في مصطلحات ارباب الفنون قبل خلوه عن جمع
المتنافيين اذ جعل تعريف الوضع شاملاً للحقيقة والمجاز جمع بين المتنافيين في الحقيقة
هذا والاصطلاح في الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال لفظي معنى معين لم يكن
في اصل الوضع كذلك وقوله (من نحو الترادف) مع ما عطف عليه بيان
للاصطلاحات واقسم لفظ نحو اشارة الى ان الاصطلاحات التي اعتبر فيها المعنى
الاخص هو وضع غير منحصرة فيما ذكره بل يعتبر ايضاً في وضع اشباهها كالنساوي

٢ اي الشخصي والنوعي
منه

٣ في فصل قصر العام على
بعض ما يتناول منه

٤ يعني ان تخالف كلاميه
في العلمين لتخالف اصطلاحهما
منه

٥ وحاصله ان استعمال اللفظ
في مفهومه الحقيقي لغير
الواضع موقوف على السماع
بالاتفاق لان دلالات الالفاظ
لغاطلها لم تكن دائمة لا بد فيها
من الوضع فلا بد فيه من
السماع واما استعمال اللفظ
في معناه المجازي فلا يقتصر
في كل فرد الى السماع وان
كان يقتصر في معرفة طريقه
اليه كاطلاق اسم الملزوم
على اللازم وغيره من كشف
اليزدوي منه

٦ بالتواتر فيما لا يقبل
التشكيك
منه

والتباين والافتراق في ترادف الالفاظ وعدم ترادفها يعتبر هذا المعنى الاخص
والالزم ان يكون لفظ الاسد مثلاً المستعمل في الرجل الشجاع مرادفاً له وليس
كذلك وهكذا الكلام في قوله (والاشتراك) فلا يلزم ان يكون لفظ الاسد
مشاركاً بين الرجل الشجاع اذا استعمل فيه وبين الحيوان المفترس لما ان المعبر
في وضع الالفاظ المشتركة ايضاً هو المعنى الاخص (واعلم ان الترادف
الاتحاد في المفهوم والمصادق مع التباين في اللفظ كالبيت والاسد وحق المترادفين
صحة حلول كل منهما محل الآخر ولو وقع الترادف بين اثنين احدهما هو الاكثر
ان يقع المترادفان من واصعين فان وضع احدي القبيلتين احداً الاسمين لمسمى
ووضع القبيلة الاخرى اسماً لذلك المسمى ايضاً ثم يشتر الوضهان وبلتبس تقديم
احدهما على الآخر وثانيهما هو الاقل ان يقع من واضع واحد بان وضع
شخص واحد كلا الاسمين لمسمى واحد لفظين تكثير التعبير على الناس
والتوسعة في مجال الدبع نظماً ونثراً لرعاية طرف الفصاحة فليحفظ
وعن البعض ان اللفظين المتفقين في معنى اذا كانا مجارين او احدهما حقيقياً
والآخر مجازياً لا يسميان مترادفين انتهى وهذا ايضاً يدل على ان المراد
بالوضع المعبر في الترادف هو الوضع بالمعنى المشهور (و) من (الدلالات)
الثلاث المقسمة اليها الدلالة الوضعية وهي المطابقة والتضمن والالتزام عند
المطابقين واما عند اهل العربية فالدلالة على تمام ما وضع له وضعية وعلى
جرته او على خارجه اللازم الذهني عقلية والحاصل ان الوضع بالمعنى الاخص
يدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية واما المجاز فدلالته مطابقة على رأى من
انبت فيه الوضع الوعوى كامر وعقلية عن من لم يثبت فيه وقيل مطابقة جلاً
لوضع على عموم المجاز فتدبر (ثم) اي بعدما علمت ان للوضع العرفي معنيين
احدهما اخص من الآخر وان المعبر عندهم هو المعنى الاخص اعلم ايضاً
فان العلم بفعلك ان لكل علم كثرة تضبطها جهة واحدة ذاتية وضرورية بها
تصير تلك الكثرة شيئاً واحداً بعدما كانت متكثرة في انفسها وتلك الجهة
امر ياسب الكثرة ويكون من متعلقاتها كالموضوع والغاية والى هذا اشار
بقوله (ان لكل فن) الفن واحد الفنون وهو النوع من كل شيء والمراد العلم
(موضوعاً) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اي اللاحقة
لداته او جبرته او الخارج المساويين له وهو قد يكون واحداً كالكمة بالنسبة

من وجه اذ يطاقان معا على
المسائل والمعاني ويطلق
العلم على الادراكات
والمملكات دون الكتاب
ويطلق الكتاب على الالفاظ
والقوش دون العلم كتنبؤ
منه

٩ كما قالوا ان حقيقة كل علم
مسائل ذلك العلم بناء على
انه قد حصل تلك المسائل
اولا ثم وضع اسم العلم
بازاءها فلا يكون له حقيقة
وراء تلك المسائل فان قيل
مسائل العلوم تزايد يوما
فيوماً تلاحق الافكار
فكيف يقال ان المسائل
قد حصلت اولاً ثم وضع
الاسم بازاءها واجيب بان
وضع الاسم لمعنى لا يتوقف
على تحصيله في الخارج
بل في الذهن فالمراد
بتحصيل المسائل اولاً
ان تلك المسائل لوحظت
اجالاً ومسميت بذلك الاسم
وان كان بعضها مستخرجة
بالقوة

منه

١٠ اى ملكة استحضارها

متى شاء منه

الى غير الصرف وقد يكون اموراً متعددة لكن بشرط ان تكون متناسبة كالكلمة
والكلام بالنسبة الى علم النحو على قول واعراضه هي ما يرجع اليه محمولاتها
المذكورة في العلم وقد يكون شئ واحد موضوعاً لعمليتين لكن بحيثيتين مختلفتين
والالاصح عد هما علمين مستقلين ثم المراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حلها
على موضوع العلم اما مطلقاً او مقيداً بعرض ذاتي او على نوع الموضوع اما
مطلقاً او مقيداً او على عرض ذاتي له كذلك او على نوعه كذلك فالاقسام
ثمانية فتبصر (وعاية) باعثة على تحصيله وتسمى عاية العلم وقائده فان كان
من العلوم الآلية فغاياته غير نفسه اى خارجة عنه مرتبة عليه كعصمة اللسان
عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم العربية لان الآليات متعلقة بكيفية
العمل فالملق منها حصول العمل مطلقاً ٧ وان كان من غيرها كالكلام فغاياته
حصول نفسه لانها في حدانها مقبذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع
اخر كينل سعادة الدارين واذ قد ثبت ان لكل فن موضوعاً وغاية وان علم
الوضع فن مستقل من الفنون المدونة ولا بد له منهما (ف) نقول (موضوع
فن الوضع) اى ما يبحث في علم الوضع عن اعراضه الذاتية (الوضع العرفي)
المطلق المتناول للقسامين (المعرف) يجعل شئ شئ بحيث متى فهم الاول فهم
منه الثاني للعالم به (آثفا) اى قريباً يقال مرآة اى هذه الساعة وهو ظرف
حالى كالآن وفي التنزيل ما اذا قال آثفا (فقول) في حده (باعتباره) اى باعتبار
الموضوع الذى هو الجهة الوحيدة الذاتية (هو) اى فن الوضع (علم) جنس
شامل للمعرف وغيره ولفظ العلم المستعمل في تعريفات اسماء العلوم اطلاقاً ٨
ثلاثة في المشهور فانه يطلق على المسائل ٩ وعلى التصديقات تلك المسائل وعلى
الملكة ١٠ الحاصلة من تكرار تلك التصديقات اما في التصديقات فحقيقة لغوية
بلامرية لان معناه الحقيقى الادراك واما في الآخرين اعنى المسائل والملكة
فاما حقيقة عرفية او مجاز مشهور فعلى اى منها حل المعرفة حل عليه العلم
في التعريف وكل منها يمكن همها فلا تغفل (يبحث فيه) اى في ذلك العلم والبحث
في العرف ثلاثة معان احدها حل الشئ على الشئ موثباته له بدنياً ولا وثانياً
اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالدليل وينهما عموم من وجه وثالثها المناظرة
والمراد ههنا المعنى الاول (عن احوال الوضع العرفي) اى الذى هو موضوع
الفن وهذا فصل يخرج جميع الاغيار والمراد باحواله اعراضه الذاتية اعنى

المحمولات وقد عرفت ان الاعراض الدائية ثلثة ما يلحق الموضوع لذاته
او لجرته او لخارج مساو له واما ما يلحق لعارض اخص او لخارج اعم او مباين
فهى اعراض غريبة لا يبحث عنها فى الفن وعرفت ايضا ان المراد بالبحث عن
احوال الموضوع جعلها مواظ، عليه او على نوعه او على عرصة الذاتى او نوعه
مطلقا او مقيدا (من حيث العموم والخصوص والتخصيص والوعية) تقيد
للاحوال فاعلم ان قيد الحشية تستعمل لمعان ثلثة الاطلاق والتقييد والتعليل
فان الحشية ان كانت عين المحيى فهى للاطلاق نحو الماهية من حيث هى
كذا اى مطلقا بمعنى لا بشرط شىء وان كانت غيره فان صلحت للتعليل فهى له
نحو الثلج يبرد الماء من حيث انه بارد اى لبرودته وان لم تصلح له فالتقييد
نحو الماهية من حيث تحققها فى ضمن جميع الافراد كذا اى لا مطلقا وهما التقييد
بمعنى ان هذا الفن باحث عن الاحوال العارضة للموضوع لكن لا مطلقا بل
من تلك الحشية واعلم ايضا ان العموم والخصوص من عوارض الالفاظ
ووصف المعنى بهما تجوز وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعانى
فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك لفظى وقيل يقال اصطلاحا
للمعنى اعم واللفظ عام تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافضل التفضيل
لانه اهم من اللفظ كرى (وغايته) عطف على قوله فوضوعه اى وغاية فن الوضع
وقادته المرتبة عليه وهى ما لاجله اقدام الفاعل على فعله ولا توجد فى فعله
تعالى لاستلزام استكمالها بالغير ففائدة فن الوضع من حيث التدوين والتحصيل
(هو) اى الغاية والتذكير باعتبار الخبر (الاقتدار) اى بالفعل بقرينة قوله ان
اى الكامل بان يحصل فيه ملكة يقتدر بها (على تمييز الموضوع) من الكلمات
(عن غيره) من المهملات اقتدارا كاملا بحيث لا يشته عليه شىء من الموضوعات
فاذا سمع مثلا لفظ زيد وحسب يعرف ان الاول موضوع والثانى مهملة (و) على
(تمييز موضوعات اللغة) عن غيرها بحيث لو اورد عليه شىء من الالفاظ اللغوية
الموضوعة لاهل اللغة يميزها عن موضوعات اهل القوم والمعانى والاصول
مثلا فاذا سمع لفظ الضرب الموضوع للايلام والاسد الموضوع للحيوان
المفترس يعرف انهما من الموضوعات اللغوية لا من غيرها وهكذا (و) كذا الاقتدار
على تمييز موضوعات (الصرف والاشتقاق) عن غيرها قبل الاشتقاق ١١
جزء من الصرف لا علم برأسه وقبل انهما علمان متميزان لتمييز موضوعهما ولو

١١ وهو علم يبحث فيه
عن المفردات من حيث
انتساب بعضها على بعض
بالاصالة والفرعية منه

١٢ أى عند العقل وفى نفس الامر قال القطب فى شرح مختصر الأصول اعلم ان ههنا علامات يعرف بها المجاز عن الحقيقة اذالم يكن نقل عن اهل اللغة بكونه مجازا احديها صحة النفي فى نفس الامر ومضاه ان كل لفظ اطلق على شىء ما وامكن سلبه عنه فى نفس الامر فانه يدل على كونه مجازا واذا لم يمكن دل على انه حقيقة ولهذا لما صح ان يقال للبلد انه ليس بحمار فى نفس الامر دون ليس بانسان فى نفس الامر حكمنا بان الحمار مجاز فيه والانسان حقيقة ثانيها ان كل لفظ لا يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة فهو مجاز لكونه الغالب فى المجاز بخلاف الحقيقة حيث يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة وثالثها وهى مختصة بالمجاز وهو عدم اطراد اللفظ فى مدلولاته كعدم اطراد النحلة فى كل

بالحيثية (و) موضوعات (النحو وغير ذلك) من الفنون فان العارف بفن الوضع يفهم ان لفظ الماضى والمصدر والامر مثلا من الموضوعات الصرفية لا غير وان لفظ المبتدأ والخبر والفاعل والعامل والاعراب مثلا من موضوعات علم النحو لا غير وان نحو لفظ الصلوة والزكاة والصوم والكاح من الموضوعات الشرعية وهكذا وقوله (بعضها) بالخبر (عن بعض) آخر يدل بعض عن الموضوعات أى على تمييز بعض تلك الموضوعات عن بعضها (و) على (تمييز) مدلولات (بعض الاقسام) من الموضوعات المذكورة (عن بعض آخر) منها كتمييز مدلول الفرس مثلا عن البشر والخبر عن الشجر و كتمييز المبتدأ عن الخبر وغيرها (و) على (تمييز امارات الحقيقة) جمع اماراة بالفتح وهى العلامة وقد يبرق بينهما بان الامارة تفك عن الشىء بخلاف العلامة والحقيقة كلمة مستعملة فيما وضعت له (عن قرأتى المجاز) الذى هو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع واعلم ان هذا التمييز لازم للتمييزين السابقين ومتفرع عليهما كما لا يخفى لان من حصل له التمييز ان يترتب عليه هذا التمييز ضرورة وقد ذكر فى كتب الأصول ان علامة كون اللفظ مجازا صحة ١٢ نفي المعنى الحقيقى للفظ عن المعنى المستعمل فيه وعلامة كونه حقيقة عدم صحة ذلك فلا يعرف هذا الا بالوقوف بعلم الوضع وفى فصول البدايع ما مخصصه ان الحقيقة والمجاز يعرفان تارة ضرورة أى بدون الانتقال والاستدلال كمن اهل اللغة وتارة اخرى بالظرو والانتقال وهذه من وجوه منها ان الحقيقة ان يتبادر هو الى الفهم لولا القرينة والمجاز ان لا يتبادر والمراد القرينة المحصلة لا المعينة ومنها ان للمجاز خاصة عدم اطراده بان لا يجوز استعماله فى محل مع وجود سبب الاستعمال كالنحلة للانسان الطويل دون غيره وحاصله ان عدم الاطراد من امارات المجاز بخلاف الحقيقة فتبصر (فقول) فى حده ايضا (باعتباره) أى الغاية والتذكير لكونها عبارة عن الاقتدار (هو) أى فن الوضع باعتبار العاية التى بمنزلة الجملة الواحدة (آله) وهى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول اثره اليه كالمنشار للحمار (قانونية) منسوبة الى قانون وقاعدة كلية منطبقة على جميع جزئياتها يعرف احكامها من نسبة العام الى الخاص فتقوله آله جنس شامل للأفراد وغيرها وقانونية فصل يخرج آلات ارباب الصنائع (محصل بها الاقتدار) أى التام تركها اكتفاء

طويل فانه يدل على المجاز ويدل بعضها وهو الاطراد على الحقيقة فافهم انتهى ملخصا منه

بما سبق (على تمييز) الالفاظ (الموصوعات عن غيرها) من المهمات يخرج
 سائر العلوم العربية وغيرها مثل المطلق فانه يحصل به العصمة عن الخطأ في
 الفكر لا هذا التمييز وقوله (و) على (تمييز موصوعات الالفاظ والصرف والاشتقاق
 والنحو وغير ذلك) من العلوم (بعضها) بالجر (عن بعض) آخر (وتمييز
 الامارات) الحقيقية (عن القرائن) المجارية على الوجه المذكور مستغنى
 عنه في المقام مع ما سبق من الكلام بل الاختصار ان يقال آله قانونية يحصل بها
 الاقتدار على التمييز المذكورين وما ينبغي ان ينظم ههنا في سلك المطور
 بيان حكمة ١٣ الوضع وهي اعلام ما في الصير من المدومات والمقولات
 والمعيات بما هو يسير المعرفة خفيف المؤنة وهو العبارات والالفاظ مع ما فيه
 من نظام الدنيا والدين وفهم احكام الشرع المبين وفي هذا فائدة جليلة ونعمة
 عظيمة للمخلوقين يقصر عن ادراكها عقول الانسان ويجز عن اداء شكرها
 الله ان (تذنب) اي هذه تذنب من الذنب بفحنتين بمعنى ذنبال والتذنب
 جعل الشيء ذنابة لا خرقته تعقيب مباحث المقدمة بيان اركان الوضع
 بالتذنب في الكون ما به الاتمام فقيه اشارة الى ان الابحاث الآتية متممة ومكملة
 للابحاث السابقة ومزينة لها كما ان ذنب الحيوان مقيم لاعضائه ومزين لها
 قاله في هذه الفاظ متعلقة بالابحاث المتقدمة وتمهيد لها (والوضع) اللفظي بالمعنى
 الاخص (ثلاثة اركان) جمع ركن بجزء واجزاء وركن الشيء مالا وجود
 لذلك الشيء الابه والوضع لكونه من الامور النسبية لا يوجد الا مع تلك
 الاركان (الواضع والموضوع) اي اللفظ (والموضوع له) اي المعنى (وله)
 اي الوضع (اقسام) عديدة (باعتبار كل ركن منها) قاله اقسام اربعة باعتبار
 الركن الاول وقسمين باعتبار كل من الركنين الآخرين وكل من قسمي الركن
 الثاني ايضا مقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار آخر كما سيظهر (المطلب الاول)
 من المطالب الثلاثة (في) بيان اقسام (الركن الاول) اي الواضع والمطلب اسم مكان
 بمعنى محل البحث والطلب او مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول اعني المطلوب والمراد
 المسائل التي هي عبارة عن مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب التامة
 الخبرية بينهما وحر فوها بما يبرهن في العلوم (فاقسامه باعتبار اربعة) اي اقسام
 الوضع باعتبار الركن الاول اعني الواضع منحصرة في اربعة وذلك لان الوضع
 والتعيين ان كان من جهة واضع الفقه فهو (لغوي) كوضع الضرب للابلام

١٣ قال في القوائد الخاقانية
 الحكمة الداعية الى وضع
 اللغة ان الانسان لكونه
 مدني الطبع لا يستقل
 وحده بجميع حاجاته بل
 لابد من الاجتماع مع بني
 نوعه ليتعاونوا ولا تعاون
 الا بالتعارف ولا تعارف الا
 باسباب تكررات واشارات
 او نقوش توضع بازاء
 المقاصد واسبابها وافيدها
 الالفاظ لما انها اسرقلان
 الحروف كيفيات تعرض
 الاصوات العارضة للهواء
 الخارج بالتنفس الضروري
 واما انها افيد فلانها
 موجودة عند الحاجة
 معلومة عند عدمها انتهى
 منه

والقتل لارابه الحية والاسد للحيوان المفترس الى غير ذلك فان اهل اللغة يبحثون
عن احوال المفردات من حيث جواهرها وموادها اي عن اوضاعها
الشخصية (و) ان كان من جهة اهل العرف فهو (عرفي) عام ان لم يكونوا
قوما مخصوصين كوضع الحادثة للمصيبة والدابة لذوات القوائم الاربع
من الحيوان اعنى الخيل والبعال والحير فان الحادثة في اصل اللغة ما حدث
بعد ان لم يكن ثم نقل في العرف العام الى المعنى الخاص المذكور وكذا الدابة
قائمه في اللغة المشي على الارض مطلقا من دب ديباً ادامشي وبابه ضرب
وعليه قوله تع وما من دابة في الارض الا على الله ررقتها ثم نقلت في العرف
العام الى هذا المعنى الخاص والتاء فيهما للنقل لا للتأنيث وهذا ما عليه الاكثرون
وقيل انها تعلق على الفرس خاصة واما ان كانوا قوما مخصوصين كما باب
الساعات من الصرفين والنحويين وغيرهم فالوضع (اصطلاحي) ويقال له
عرفي خاص كوضع لفظ الماضي والمضارع للفعلين المحصورين ووضع المتدا
والخبر للاسمين المعلومين ووضع الحقيقة والمجاز لعييهما المعهودين وهكذا
(و) ان كان من جهة اهل الشرع فهو (شرعي) وخصوه بالذكر مع
دخوله في الاصطلاح اظهار المراد شرفه اذ الشريعة وضع الهى سائق لذوى
القول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات (واعلم ان اهل الشرع
بمعنى واصمه هو الله تعالى او النبي عليه السلام ويسمى المنسكون بالشريعة
استسوان اليها ايضاً اهل الشرع هذا والوضع الشرعي كوضع الالفاظ
الشرعية مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها فان الشارع وضع
الاصطلاح الاول للاركان المعلومه والثاني للاعطاء رنع عشر الاموال الفقير
والثالث لقصد البيت للزيارة والرابع للامساك بالمحصوص وذهب بعض
المحققين الى ان الوضع في المقولات مطلقا ابتداء اي لا تعلية الاستعمال في المقول
اليها نعم المعنى المقول منه معترفه الا انه مجرد المناسبة في التسمية لاصحة الاطلاق
فإذا استعملها الناقل في المعاني المقول اليها يكون حقابق لكن المفهوم من كلام
عضد الملة ان الوضع في اكثر المقولات بغية الاستعمال في المقول لا بتعين
الناقل اياها ابتداء وان كان في بعضها بتعين ابتداء لا بالقلبة ولعل الحق
هو الاول لانه لو كان وضع المقول بعلية الاستعمال لم يكن بيده وبين المجاز
المشهور فرق والحيلة ان المقولات حقة ببق في المعاني المقول اليها مجرات

في المعاني الأصلية في استعمال الناقل وبالعكس في استعمال أهل اللغة (ثم)
 أشار إلى ثبوت الحاجة إلى الواضع وإلى تعيينه بأنه الخالق أو المخلوق فقال
 (اعلم أنه يختلف) أي وقع الاختلاف بين العلماء الأسلاف (في) أن
 (واضع الالفاظ الغوية) من هو فاعلم أولاً أن الاختلاف في الواضع إنما
 هو في واضع الاسماء الأجسام أما أسماء الله تعالى والمثلثة فالواضع لها هو الله
 تعالى اتفاقاً كما أن واضع أعلام الأشخاص كزيد وعمر هو البشر بالاتفاق
 قاله الكمال بن الهمام في التحرير فتدبر ثم اعلم أن من قضايا العقل أي من القضايا
 البديهية أن دلالة اللفظ بالوضع على معنى دون معنى مع تساوي النسبة
 اليهما متمثلة لزوم رجحان أحد المتساويين على الآخر فلا مرجح فلا بد لها
 من مناسبة خاصة بين اللفظ وذلك المعنى متفرعة عن تخصيص صادر
 عن تخصيص فهي أمادات ١٤ اللفظ أو غيرها أو الغير أما الخالق أو المخلوق وهذه
 ثلاثة أقسام منقسمة باعتبار نسبة التخصيص إلى كل الالفاظ أو بعضها باعتبار الحكم
 بثبوت شيء من تلك الأقسام أو التردد فيها أو غير هذين الاعتبارين إلى أقسام كثيرة
 ذهب إلى بعض منها طوائف وذلك البعض خمسة أعني الحكم بأن تخصيص
 جميع المعاني من ذوات الالفاظ أو من الله تعالى أو من العبد والحكم بأن تخصيص
 بعضها من العبد مع التردد في الباقي والحكم بانتفاء البعض والتردد في الباقي
 قال بعض هذا أشار بقوله (فذهب إلى أنه) أي الواضع لكل الالفاظ
 (هو الله تعالى وحده) لا البشر كثير من المحققين ١٥ منهم (الشيخ أبو الحسن)
 علي (الأشعري) أي المنسوب إلى أبي موسى الأشعري الصحابي والأشعر
 أبو قبيلة باليمن فذهب إلى هذا متمسكاً بقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها فعلى هذا
 المذهب دلالة كل الالفاظ على معانيها بتعين الله وتوقيفه أي جعله واقفاً
 على التمينين ١٦ واحداً أو جماعة من الناس ثم بتعليم الناس بعضهم بعضاً وذلك
 التوقيف إما بالوحي أو بخلق علم ضروري في ذلك الواحد أو الجماعة أو بخلق
 أصوات في جسم دالة على الأوضاع وأسمائها ذلك الواحد أو الجماعة وتسمى
 هذا المذهب توقيفاً (و) ذهب (إلى أنه) أي واضع الالفاظ الغوية
 (البشر) أي المخلوق (وحده) لا الخالق البهيمية وهم (أبو هاشم)
 وأصحابه ١٧ (من رؤساء المعتزلة) جمع رئيس بكسامة جمع جليس فذهب
 هؤلاء إلى أن دلالة كل لفظ على معناه بتعين طائفة من البشر لا بجماد أو أصنام

١٤ كان محمد سليمان بن هباد
 وهو ظاهر الفساد منه

١٥ كالجبائي والكعي وابن
 فورك وأهل الظاهر
 وجماعة من الفقهاء قطب
 منه

١٦ أي تعيين الالفاظ الغوية
 للمعاني منه

١٧ وجماعة من المتكلمين
 منه

الى وصع تلك الالفاظ بازاء المعاني للاخبار عن الغائب وغيره من الفوائد ثم عرفوا غيرهم ذلك التعيين بتكرير الالفاظ الموضوعية وايرادها على المبررة بعد اخرى او بالاشارة الى المعاني او بغير ذلك وهذا كتعليم الاطفال اللغات بترديد الالفاظ والاشارة او غير ذلك وسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح لحصول الوضع عندهم باتفاق البشر وشمسكم قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اى بلعنتهم فانه يقتضى تقدم اللغات على الارسال فلو كانت بالتوقيف لدار وتفصيله في تفسير الامام الرازى عند قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفي فصول البدايع (و) ذهب (الى انه) اى الواضع (هو الله تعالى) لا البشر لكن لافى الكل بل (فما) اى فى مقدار ما (يتوقف ١٨ عليه تعريف) بهض البشر بعضهم (الوضع والاصلاح) اى اصطلاحهم على جعل اللغات باراء المعاني فالمصدر ١٩ مضاف الى المفعول يعنى ان الواضع فيما يتعلق بوضع الالفاظ للمعاني واصطلاحها فيها هو الله تعالى وذلك كما يقال هذه الالفاظ مصطلحة فى كذا فوضع هذا القول لمضاه من الله تعالى وانما يعلمه العبد بتوقيف الله تعالى عليه بخلق علم ضرورى فيه كعلمه آتاه (و) ذهب الى ان الواضع (فيما سواه) اى ما سوى هذا المقدار من باقى الالفاظ (على الاحتمال) اى احتمال ان يكون من الله تعالى او البشر (الاستاد ابو اسحق الاسفرائينى) فاعل ذهب المقدر وخلاصة مذهبهم ان القدر المحتاج اليه فى التعريف يحصل بالتوقيف ٢٠ من قبل الله تعالى وغيره محتمل الامرين وتوضيحه ان يقال ان اتفق قوم على اصطلاح الفاظ فى معان ووضعها لايحصل الاتعريف بعضهم لبعض امور تتعلق بهذا الاصطلاح والوضع كدوات الالفاظ والمعاني ووضعها لاي ارادة هذا الوضع والمشاركة فى هذه الارادة وامثالها وذلك التعريف انما يحصل بمقدار من الالفاظ دالة على تلك الامور كأن يقول بعضهم لبعض مثلاً نحن نريد ان نضع الفاعلاً فلانية ونصطلحها فيها فمكن معنا فى تلك الارادة او يقول للضع هذه لهذه ونحو ذلك فهذه الالفاظ هي المراد بالقدر المحتاج اليه فى تعريف الاصطلاح (و) ذهب (الى التوقف) والتردد (بين) المذاهب (الثلاثة) المذكورة (القاضى ابوبكر البلاقلانى) بناء على ان دليل شىء من المذاهب الثلاثة لا يقيد القطع بل ما يتد الظن فتظن ٢١ (المطلب الثانى) من الثلاثة (فى الركن الثانى) اى فى بيان اقسام اللفظ الموضوع (ما قسمه باعتبار ما ثان) اى اقسام الوضع باعتبار

١٨ اى القدر الذى به يدعو الانسان غيره الى المواضعة توقيف وغير ذلك القدر يجوز حصوله لكل واحد من الطرفين السابقين منه

١٩ اصنى التعريف منه

٢٠ ولولم يكن بالتوقيف لتوقفت على تعريفهما وهو موقوف عليهما فيدور واجيب بمنع توقف المعرفة على تعريفهما اذ ربما يعرف بالترديد وقرينة الاشارة كفاى الاطفال منه

٢١ اشارة الى ما قالوا ان التوقف هو الحق ان كان النزاع فى القطع وان كان فى الظهور فقول الشيخ لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها مرادها بالالفاظ مجازا او اللغوية والمخالف ياول اما التعليم بالهام مصلحة الوضع او تعليم ما سبق وضعه من خلق آخر واما الاسماء لمسميات والتفصيل فى المطولات كاطراف مختصر المنتهى من الاصول منه

هذا الركن اثنان لم يقل فهو باعتبارهما قسمان كما هو اللفظ قصداً للتشاككة مع سابق الكلام اى انه منحصر فيهما بالاستقراء لان الموضوع ان لو حط بخصوصه قالو ضع (شخصي) وان يعمومه فتوعى ولما كان اللفظ اقدم بالنسبة الى السامع قدم هذا التقسيم على ما يعمده من تقسيم الموضوع باعتبار الموضوع له وان يكون الوضع الشخصي من النوعى بمنزلة انفرد من المركب قدمه على النوعى ثم ان الشخصي بمعنى المنسوب الى الشخص مراداً به اما الجرنى الحقيقى فيكون من نسبة الوضع الى آله ملاحظة الموضوع واما بمعنى المعين مطاً بالنسبة من قبل نسبة الوضع الى آله ملاحظة الموضوع له قاله عبد الرحيم (وهو) اى الوضع الشخصي (تعيين اللفظ) الذى من شأنه ان يوضع (المحوظ) اى الملاحظ المتصور (بخصوصه) بشخصه اى بجوهر حروفه لا بامركبى ومفهوم اجالى يندرج فيه هذا وغيره وههنا بحث وهو ان لفظ الضرب مثلاً قائم بزيد غير ما يقوم بعمره وبكر الى غير ذلك لما تقرر ان تشخص الاعراض بتشخص محالها فكل ما فرضته بالوضع الشخصى فهو ليس ملحوظ بخصوصه بل بمفهوم كلى اجالى كلفظ الضرب الشامل لما هو القائم بزيد وعمره وبكر وغيرهم فلا يكون وضع شخصى اصلاً واجيب بان هذا منى على ما برأه اهل العربية من ان اللفظ القائم بتشخص متحد بالذات بما يقوم باشخاص اخر والتعابير اعتبارى وقد يجاب بان معنى قولهم يلاحظ اللفظ بخصوصه انه يلاحظ بخصوص نوعه لا بخصوص شخصه بمعنى ان الموضوع بالوضع الشخصى لا بد وان يكون شخصاً ملحوظاً حين الوضع بنوع كلى شامل له ولا مثاله واما الوضع النوعى فلا بد ان يكون الموضوع به نوعاً ملحوظاً بجنس شامل له وسائر الانواع (لمعنى) متعلق بالتعيين اى حله بآراء معنى من المعانى (كلى) كمنى اسم الجنس وعامة الكرات مثل معنى رجل واسد وتمرو وبشر وغيرها (او) لمعنى (جرى) كمنى العلم الشخصى مثل ريدورقرو معانى المضمرات ونحوها وكذا او لتقسيم ٢٢ المحدود ثم المراد بالجرنى ما يمنع تصوره عن وقوع الشراكه فيه بين كثيرين والكلى بخلافه فاللفظ الملحوظ بخصوصه كريد موضوع لمعنى شخص جزئى يمتنع اشتراكه بين كثيرين وحله عليهم فلذا كان الوضع الشخصى بقضية شخصية نحو زيد موضوع لشخص معين ورجل موضوع لغير معين فان الرجل لفظه ملحوظ بخصوصه الا ان معناه

٢٢ وعلمته ان يكون قبل المعطوف عليه باو لفظ متناول للمعطوف والمعطوف عليه معا وههنا كذلك فافهم منه

كل صديق على كثيرين من الافراد وتحقيق ذلك ان المراد بالوضع التخصي
 ان يخيل الواضع لفظاً خاصاً بشخصه او الفاظاً مخصوصة كذلك ويتصور
 معنى معيناً اما جزئياً يمنع تصوره من وقوع الشك فيه او كلياً لا يمنع تصوره
 عن ذلك وبعين ذلك اللفظ الخيل والالفاظ الخيلة بعين ذلك المعنى المتصور
 فان كان جزئياً وان كلياً فالعين لنفسه لا لما صدق عليه من الافراد كرجل
 وضرب فانهما معينان بخصوصهما المعنى كلى اسمى او مصدرى وقد يعين اللفظ
 الخيل بخصوصه لكل واحد مما صدق عليه ذلك المعنى الكلى لانفسه بل يكون
 هو آله الملاحظة كافي وضع نحو المضمرات فالمعنى المتصور في الاول نفس الموضوع
 له وفي هذا الاخير آله الملاحظة فان انا مثلاً موضوع بخصوصه لكل ما يصدق
 عليه مفهوم التكلم وحده لالذات هذا المفهوم الكلى كما يستخرج من (واقسامه)
 اى الوضع التخصي (من حيث خصوص) المعنى (الموضوع له وعمومه) اى
 باعتبار كون الموضوع له خاصاً او عاماً والحقيقة للتقييد (ومن حيث خصوص آله
 ملاحظته) اى الموضوع له يعنى آله هي ملاحظة المعنى ونصوره حين
 الوضع (وعومته) اى الآله فالظ عمومها (على ما) اى بناء على احتمال
 او انقسام (يقضيه التقسيم العقلي) من نسبة المطروف الى ظرفه ٢٣ اى التقسيم
 الحاصل في العقل اعم من ان يكون مع الطر الى الخارج والاستقراء او مع قطع النظر
 عنهما فقول (ابتداء) ظرف ليقضى بمعنى اول الوهلة اى بلا نظر الى الاقسام
 الموحودة في الخارج فيكون تأسيساً لا تأكيداً كذا كذا في احدى الطرول ان
 تجعله قديماً للتقسيم اى تقسيماً اولياً لاننا لا نعلم انه ينقسم ثانياً الى تسعة اقسام الى
 علم شخص وضمير وحرف واسم اشارة وموصول واسم جنس ومصدر ومشتق
 وصل كما ذكره العضد في الرسالة (اربعة) لان المعنى اما شخص او لا وعلى
 كل من التقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاثني في الاثنى اربعة والتقسيم
 العقلي ما لا يحور العقل فيه قسماً آخر فاقبل ان ههنا احتمالين آخرين عقليين
 احدهما ان يوضع اللفظ لمعنى كلمة متعددة باعتبار امر عام منها وثانيهما ان
 يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر فساقت لهما غير حارجان عن الاقسام
 الاربعة الحاصلة بالتقسيم العقلي بالمعنى المذكور مع ان تقريرنا المذكور في
 وجد الحصر مصرح فيه التردد بين النفي والاثبات فتبصر (الاول) من
 الاقسام الاربعة (وضع خاص) خصوص الوضع وعمومه عبارة عن خصوص
 آله الوضع وعمومها سواء كانت نفس الموضوع له كافي هذا القسم الثاني

٢٣ وقيل اى الحاصل
 بواسطة العقل فتسبته العقل
 من حيث انه آله فيه وليس
 العقل هو المقسم له بل النفس
 بواسطة العقل منه

فالمراد من الموضوع له وآلة الملاحظة متحدان فيهما ومختلفان فيه وتحقيق المقام ان ليس المراد من الوضع الخاص والعام ماسبق الى بعض الاوهام من كون نفس الوضع كلياً عاماً او متخصفاً خاصاً لان الوضع في اى قسم كان عبارة عن التعيين الجردى وهو لا يكون الا متخصفاً بل المراد ان يكون المعنى الذى تصوره الواضع عند الوضع اعنى آلة الملاحظة مفهوماً كلياً او متخصفاً او ما هو بمنزلة بان يكون كلياً منحصراً فى فردة فتوصيف الوضع بالعموم والخصوص توصيف لشيء بصفة آله ففيه مجاز عقلى (لوضوع له) متعلق بالوضع او صفة له اى لعنى (خاص) وتوصيف الموضوع له بالخصوص وكذا بالعموم فى القسم الاخرى توصيف له بصفة نفسه لان عمومه عبارة عن كونه معنى كلياً شاملاً لامور كثيرة وخصوصه عن كونه مندرجاً تحت المفهوم الاعم حيث كان كل من آلة الملاحظة والموضوع له متخصفاً مندرجاً تحت كلى كما فى هذا القسم سمي وضعاً خاصاً لموضوع له خاص وحيث كان كل منهما مفهوماً كلياً شاملاً فكثير كفى القسم الثالث سمي وضعاً عاماً لموضوع له عام وحيث كانت آلة الملاحظة كلياً شاملاً وكثير والموضوع له جزئياً مندرجاً تحته كما فى القسم الثانى سمي وضعاً عاماً لموضوع له خاص ولا يخفى عليك ان كون الوضع عاماً بهذا ٢٤ المعنى لا ينافى كونه قسماً من الوضع الشخصى (وذلك) اى كون الوضع والموضوع له خاصين ثابت (ب) طريق (ان يعقل الواضع) اى يتصور ويعقل من باب ضرب او من عقل بالتشديد بمعنى تعقل مثل قدم بمعنى تقدم كما تقدم (معنى معيناً) اى جزئياً متخصفاً سواء كان تشخصه عين ذاته كما فى ذاته تعالى او زائداً على ذاته كفى زيد وسائر الممكنات (بتعيين خارجى) تحقيق او اعتبارى والنسبة من نسبة الشيء الى طرفه والجار متعلق بمعينا وهذا القيد احتراز عن علم الجنس فان تعيينه ذهنى لا يحسب الخارج كما سيأتى والباء فى قوله (بخصوصه) اى بعينه وشخصه متعلق بعقل او الطرف مستقر صفة او حال عما قبله وهذا كما اذا تعقل الواضع معنى لفظ زيد بخصوصه وتخصه ووضع له هذا اللفظ (او) بان يعقله (بمفهوم كل) شامل للموضوع له وغيره بحسب الذهن الا انه (محصرة) اى فى ذلك افراد معين من افراد المفهوم الكل (فى الخارج) متعلق ٢٥ بمحصره وهذا كأن يعقل الاباءه العائب عنه بانه ابن كذا فى بلدة كذا من امرأة كذا ويضع له اسماً كاحد ومحمد

٢: اى بمعنى عموم آلة
الوضع منه

٢ اى بعد تعلق الجار
الاول به فالتركيب من
قيل اكلت من ثمرة
من تفاحه منه

فان هذا المفهوم وان كان كلياً محتملاً لكثرة بحسب العقل لكنه منحصر في
 الخارج في شخص واحد مثل هذا الوضع من القسم الاول كما صرح حوايه
 ومنه ايضا وضع لفظة الله لذات الواجب بملاحظة انه المعبود بالحق كذا
 قيل وهذا مبني على كون الواضع غير متعالى (ثم) اى بعد هذا التعقل ان (يعين)
 الواضع مضارع معاوم من التعميل منصوب معطوف على ان يعقل (لفظاً
 مخصوصاً) اى معينا ملحوظا بمادته وجوهر حروفه (بازاء ذلك المعنى)
 المعين الجزئى المتعقل بخصوصه او بامر عام منحصر فيه بحسب الخارج بان
 يقول هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وذلك (كوضع الاعلام الشخصية)
 مثل زيد وعمر و بازاء الذوات المعينة بالتعين الخارجى الحقيقى وامامثال
 الخارجى الاعتبارى فاسماء العدد كما سنبه عليه و علم الشخص ما وضع لشخص
 بعينه اعم من ان يكون اسماً اولياً او كنية والنسبة فى الشخصية من نسبة المفيد
 الى المفاد فالإضافة فى قولهم علم الشخص من اضافة الدال (او) بان يعقل معنى
 معينا (بتعين ذهنى) اى موجود فى ذهن الواضع ٢٦ والجار فى (بنفسه)
 اى بعينه وحقيقته المعلومة متعلق بان يعقل بواسطة العطف (ثم يعين)
 بالصب اى يضم (من حيث) هذا (التعين) الذهنى الذى به يحصل التميز
 عن الغير (لفظاً مخصوصاً) اى ملحوظاً بخصوصه (بازاء ذلك المعنى)
 التعين فى الذهن المتعلق بذاته وحقيقته (كوضع الاعلام الجنسية) بازاء
 الاجناس والحقايق المعينة بالتعين الذهنى فان لفظ اسامة مثلاً اذا اريد وضعه
 يلاحظ الجنس المعين والماهية المعلومة من الحيوان المفترس الذى هو حقيقة
 الاسد بعينه بحسب الذهن من كونه متميزاً عن غيره بجنسه وحقيقته ومعلوماً
 ٢٧ عند عقل السامع بعينه ثم يوضع لفظها الملحوظ بخصوصه بازاء هذا
 المعنى فعلم الجنس داخل فى هذا القسم من الوضع كما اختاره المص لكن فى بعض
 الحواش ان الاعلام الجنسية وان كانت كلية داخلية تحت هذا الوضع
 لخصوص اوضاعها على ما قالوا الا انه لا يكون مدلولها جزئياً حقيقياً
 كالاعلام الشخصية ولذا لم يذكرها بعضهم فى التمثيل وفى شرح العقود ان
 اعلام الاجناس كاسامة للحيوان المفترس وضعها من قبل القسم ٢٨ الثالث
 انتهى ثم ان فى علم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية المعينة فى الذهن
 من حيث تعيينها وهذا مذهب جيبويه وصريح كلام المص وثانيهما انه موضوع

٢٦ وهذا مبني على ان واصله
 الالفاظ غير متعالى كما لا يخفى
 منه

٢٧ بكونه متلبداً عظيم
 الرأس طويل الذنب الى غير
 ذلك منه

٢٨ اعنى الوضع العام
 للموضوع له الخاص الذى
 هو القسم الثانى فى هذه
 الرسالة منه

ترك الادغام منه
 ٣٠ واعلم ان ما اخترنا شرحه من عبارة المتبهي التي وجدت في النسخ المطبوعة المنتشرة وقد كانت النسخة المكتوبة بخط المص رحمه الله هكذا وذلك بان يعقل الواضع معنى معينا بتعين خارجي سواء كان حقيقيا او اعتباريا بخصوصه او بمفهوم كلي مخصوص فيه في الخارج ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية واسماء العدد آه ووجه اختلاف النسخ والتزدد من المص في هذا المقام انما نشأ من كلام طاشكبرى زاده في رسالة الخاص والعام حيث قال فيها ان التعيين اما خارجي حقيقي كما في زيد وعمرو او خارجي اعتباري كالاعداد فان المائة مثلا لها تعين خارجي حاصل من اعتبار الاجتماع الخاص بين الآحاد المعتبرة فيها ويعبر عنه بالكثرة المحصورة ومن كلام بعض الفضلاء حيث قال لوجود دلالة امور الاعتبارية في الخارج فعلى هذا يكون قوله واسماء العدد عطف على الاعلام الجنسية لكن المختار والراجح عد المص هو الاول اعني كون التعيين فيها خارجيا اعتباريا لتعلقه بالعدود الخارجى فتدبر والله اعلم بحقيقة المرام . منه (قوله)

للاهية من حيث هي هي كالجنس لكن حكموا بعليته تقدير الضرورة بعض الاحكام النفسية مثل العدل التديري والى هذا ذهب كثير من النحاة وسيجيى الفرق بينه وبين اسم الجنس (و) كوضع (اسماء العدد) ٢٩ باراء الكميات المعينة بتعين خارجي ٣٠ اعتباري فهو عطف على قوله الاعلام الشخصية لا على الاعلام الجنسية كالايتحى على اهل الدراية واسم العدد ما وضع لكمية ٣١ آحاد الاشياء مفردة كانت ٣٢ او مجمعة مثلا الواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء المأخوذة مفردة والاثنان موضوع لكمية آحدها المأخوذة بمجموعة متكررة مرة والثلاثة موضوع لكمية الآحاد المأخوذة بمجموعة متكررة مرتين وهكذا فاسماء الاعداد موضوعات بازاء تلك الكميات على طريق انقسام الآحاد فالوضع له شئ معين مشخص (فائدة) اعلم ان الاعداد موضوعات للوحدات ثم تستعمل مجازا فيماله الوحدات من العدود كقوله مررت بنسوة اربع فان الاربع عرض له الوصفية بعد ان كان اسما لعدد معين وان الاعداد ملثمة من الآحاد اى حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد كما يفهم من التعريف السابق لاسم العدد فالعشرة مثلا مركبة من اجزاء عشرة يعنى ان اجزائها وحدات عشرة لاجتئان ولائثة وسبعة الى غير ذلك فله ظهر ان ثلثين فهو قه من العقود ليست جوعا في الاصل من عصام (و) القسم (الثاني) من الاربعة (وضع عام) عموم الوضع وكلية بمعنى ان التعيين فيه امر عام كلى على ما سبق فلا يرد ان الوضع من الافعال الخاصة للنفس فكيف تصور فيه العموم وسبق ايضا ان عموم الوضع لا ينافي شخصية الموضوع وتحقيقه انهم جعلوا بعض الوضع الشخصي وضعا عاما سواء كان الموضوع له ايضا ما او حاصلا من عموم الوضع يقتضى الكلية وشخصيته الجزئية فيوهم بينهما تاف لكن لا تافى في ذلك حقيقة بناء على ان ليس المراد بعمومه كونه عاما باعتبار ذاته ولا بشخصيته كونه مشخصا كذلك وكذا ليس المراد بعمومه عموم الموضوع به وبشخصيته تشخصه ولا بعموم الوضع عموم آله وبشخصيته تشخصها فلا يلزم كون الشئ الواحد كليا وجزئيا من جهة واحدة بل المراد بعمومه عموم آله الوضع وشخصيته كون الموضوع به لفظا مشخصا مخصوصا فالعموم بالنسبة الى شئ والتشخص الى آخر فلا غبار به ولا كدر (لموضوع له خاص) مندرج تحت الامر العام الكلى الذى هو آله الملاحظة كما يفصح عنه

٣١ بتشديد الميم والياء اى النسوبة الى لفظكم وانما شددكم لان الاسم الثلاثى المراد به لفظه اذا كان آخره الفاعل في النسبة وان كان غيره بشدد منه
 ٣٢ اى تلك الاشياء منه

قوله (وذلك) القسم من الوضع الشخصي تحقق (بان يعقل الواضع) اى
يلاحظ ويتصور (الجزئيات المتعددة) الاولى التنكير اى جزئيات اضافية
غير متناهية فهي اعم من ان تكون جزئيات حقيقية كعنى لفظ انا وانت او كليات
كمعاني المشتقات فانهم (بمفهوم كلى شامل لها) اى لتلك الجزئيات مشتركة
بين جميع الشخصات صادق على كل واحد من التسميات والباء صلة يعقل اى
بان يعقله بهذا الوجه (نعقلا اجاليا) لا تفصيلا مفعول مطلق مثل انته الله
نباتا وانما قيد بالاجالى اشارة الى دفع اعتراض المتقدمين على بعض المحققين
بلزوم تعقل امور غير متناهية كما سياتى تحقيقه ثم ان ذلك المفهوم الكلى
قد يكون من ذاتيات تلك الجزئيات كما فى معانى ٣٤ الحروف كن الابتدائية
فان معناها الابتداء الخاص والامر العام اعنى الابتداء المطلق داخل فى الابتداء
الخاص آله الملاحظة وقد يكون من عوارضها الخارجة عن ذاتياتها كما فى اسماء
الاشارة فان الامر العام فى لفظ هذا الموضوع لزيد مثلا هو المفرد المذكر المشار
اليه باشارة حسية وهذا المفهوم ليس بداخل فى ماهية زيد وهى الحيوان
الناطق مع الشخص وما يلى ان يعلم ان الموضوع لكل من الجزئيات فى هذا
القسم قد يكون متحدا مع الموضوع للآخر كما فى المضمرات وامثالها فان لفظ
انا موضوع لكل من جزئيات التكلم وعدم لفظ هذا الكل من جزئيات المفرد
المذكر المشار اليه وقد يكون مغايرا له بان يوضع لهذا الجزئى لفظ ولذا الجزئى
لفظا آخر ولذلك الجزئى لفظ ثالث وهكذا كفاى الموضوعات بالوضع النوعى
وان الفرق بين هذا القسم والقسم الاول ان التعقل الواضع الجصول آله للملاحظة
الموضوع له عام بحسب الصدق فى هذا القسم دون الاول وان الموضوع له متعدد
فى هذا دونه بل هذا القسم مما يجب ان يكون معناه متعددا فليفهم (ثم يعين) بالنصب
عطف على ان يعقل اى ثم يضع (بهذه الملاحظة الاجالية) التى هى آله
الوضع ووسيلة فى حصوله (لفظا مخصوصا) اى ملحوظا بخصوصه (بازاء
كل واحد) متعلق يعين (من تلك الجزئيات) الغير المتناهية المتدرجة تحت
ذلك المفهوم الكلى اى لا بازاء نفس المفهوم الكلى كما هو مذهب المتقدمين
(بخصوصه) طرف مستقر حال من واحد او صفته (دفعة) قديعين
اى تعيينا دفعا او فى دفعة واحدة وهذا القيد ايضا اشارة الى دفع اعتراض
اورد من طرف القدماء على المتأخرين من انه لو كان اللفظ موضوعا لكل

٣٤ فان قيل ان الذاتى كلى
قطعا لانه قسم من الكلى
وهو يستلزم الاستقلال
مع انه لا استقلال فى الحرف
اصلا فيقال ان معنى الحرف
مع قطع النظر عن التعبير
بالحرف مستقل وذاتى
يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه كما يقال ابتداء
سيرى من البصرة ابتداء
وهذا القدر كاف فى ان يقال
ان الامر العام ذاتى لمعنى
الحروف منه

واحد من هذه الشخصيات لئلا يوضع له بأوضاع متعددة فتح يصير اللفظ
 مشتركاً وحاصل الدفع منع الاشتراك مستنداً بجواز أن يوضع له بوضع واحد
 دفعي وسيأتي التفصيل (كوضع المضمرات) بإزاء معان معينة مشخصة باعتبار
 امر كلي والمضمر ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى
 أو حكماً قالوا ضاع لاحظ أو لا مفهوم التكلم الواحد مثلاً من حيث أنه يحكى
 عن نفسه ووضع لفظ أنا بإزاء كل واحد من أفراد ذلك المفهوم الكلي
 بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا هو ولا حظ أيضاً مفهوم المخاطب من
 حيث أنه ينتهي إليه الخطاب وجعله آله للاحظة أفراداً ثم وضع لفظ أنت
 بإزاء كل واحد من تلك الأفراد بخصوصه وكذا لاحظ مفهوم ضمير الغائب
 بما تقدم ذكره بأحد الانحاء الثلاثة ثم وضع لفظ هو مثلاً بإزاء كل واحد
 من الأفراد المشخصة المندرجة تحت ذلك الأمر العام الكلي بخصوصه
 دون القدر المشترك وقال بعض المحققين في كلية ضمير الغائب وجزيته مطنظر
 أي فالحق أنه إذا رجع إلى الكلي كلياً وإذا رجع إلى الجزئي جزئياً فالمراد بالجزئيات
 في المتن أهم من الإضافية وعن البعض نعم الحق أن المراد بالجزئيات في هذا
 القسم من الوضع الجزئيات الإضافية لكن لا ما ذكر بل لأن من ذلك الموضوع
 المشتقات وما وضعت هي لها معان كلية وعن الشريف قدس سره أن ضمير
 الغائب يقتضي ذكر الجزئيات الرجوع إليه وإن الكلي من حيث أنه مذكور
 ذكرًا جزئياً جرت فلي هذا يكون المراد بالجزئيات في هذا القسم الحقيقية
 والله أعلم (و) وضع (الموصلات) بإزاء المعاني المشخصة بالتصاف مضمون
 الصلة والموصول ما لا يتم جزأً إلا بصلة وعائد وهي جملة خبرية معلومة
 للسامع ولا منافاة بين كون الموصول مبهماً وكونه من المعارف إذ التعريف
 بالنظر إلى الصلة والابهام بقطع النظر عنها فلفظ الذي مثلاً إذا ذكر لا يفهم
 منه أن المراد أي شخص هو فإذا قلت جاء من بغداد مثلاً تعين المراد فإذا أراد
 الواضع أن يضع لفظاً الذي لاحظ أو لا كل واحد من المعاني الجزئية المشخصة
 بمفهوم كلي أعني ما علم بصلة وعائد ثم وضع لفظه بإزاء كل واحد من تلك
 المعاني المشخصة بخصوصه وأعلم أن ثبوت مضمون الجملة الخبرية للموصول
 لو لم يكن معلوماً عند السامع لا يصلح أن تكون صلة لعدم إفادة الجزئية
 والشخص وكذا يلزم في إفادة التعيين من انضمام امر خارجي إلى تلك

الاشارة العقلية كالتحصار مضمون الصلة فيما اشير اليه فلا تفعل (واسماء
 الاشارات) من اضافة الدال الى المدلول وهو ماضع لشار اليه باشارة
 حسية وهى الامتداد التخيل الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك
 الامتداد فاسماء الاشارة موضوعه بازاء معان معينة معلومة مفهومة باعتبار
 امر عام شامل لها وهو مفهوم المشار اليه وهى آلة الملاحظة حين الوضع
 مثلا اذا اريد وضع لفظ هذا لوحظ اولا كل واحد من تلك المعاني الجزئية
 بمفهوم المشار اليه المفرد المذكور ثم وضع لفظه المحفوظ بخصوصه بازاء
 كل واحد من تلك الجزئيات والافراد على حدة (واسماء الافعال) وهو ما كان
 بمعنى الامر او الماضى او المضارع فهى موضوعه بازاء معان جزئية مشخصة
 ملحوظة بمفهوم كلى عام لها مثلا لفظ هيات اذا اريد وضعة لوحظ اولا
 اجالا كل واحد من افراد الاستبعاد واليا من ضمن مفهوم مطلق الاستبعاد
 ثم وضع بازاء كل واحد من تلك الافراد المندرجة تحت ذلك المفهوم الكلى
 الذى هو آلة الملاحظة وقيل لعل دخول اسماء الافعال فى هذا القسم من
 الوضع بعد كونها منقولة عن معانى نحو المصادر ويؤيده عدم ذكر اكثر
 ارباب المتون المدونة فى فن الوضع هذه الاسماء فى امثلة هذا القسم فاعلم
 ان اسماء الافعال موضوعه بازاء الفاظ الافعال على ما قاله ابو البقاء خلافا
 لما ذكره العصام من انها لم توضع للالفاظ بل هى فى الاصل وضعت اما للاحداث
 او الظروف او الاصوات او غير هاتم نقلت ٣٥ اى فهى اما مقولة عن معنى
 الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك
 اى خذ واما من المصادر تحقيقا نحو رويد بمعنى امهل او تقديرأ نحو هيات
 فانه لم يستعمل مصدر الكنه على وزن قواعة مصدر فوقى واما من المصادر
 التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه فانه فى الاصل اسم صوت نقل منه
 وجعل مصدرا بمعنى السكوت ثم نقل منه الى معنى اسكت فلفظ صه موضوع
 لطلب السكوت المعين المعهود من المخاطب وقد ينون وتنويه للتنكير (و) كوضع
 (الحروف) اى حروف المعانى كحروف الجر والعطف فانها موضوعه بازاء
 معان جزئية مشخصة ملحوظة اجالا بمفهوم كلى شامل لها وهى آلة ملاحظة
 الوضع لتلك الجزئيات قالها موضوعا لكل واحد من الالتصاقات الجزئية
 بملاحظتها بمفهوم مطلق الالتصاق ومن موضوعا لكل واحد من الاتدآت

الشخصية الملحوظة بمفهوم الابتداء الكلى المطلق المندرجة تلك الجزئيات
 تحتها وهكذا واعلم ان الحرف ما يكون مدلوله معنى في غيره يتعين بالضم
 ذلك الغير اليه فلذا كان غير مستقل بالفهم فان معنى من مثلا ليس مطلق
 الابتداء كما عرفت بل ابتداء خاص جزئي متعلق بشئ معين كالسير والبصرة
 فلا يفهم معناه الا بتعلل ذلك الشئ المعين وتوضيحه ان معنى الابتداء له جهتان
 فاذا لاحظته العقل قصداً وبالذات كان معنى اسما مستقلا بالمفهومية صالحا
 لان يحكم عليه وبه ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا فهو بهذا الاعتبار معنى لفظ
 الابتداء واذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله مرآة لمشاهدة
 حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه وبه وهو
 بهذا الاعتبار معنى لفظ من ونظير هذا من المحسوسات المرآة فانها قد تكون
 ملحوظة بالذات كما اذا اردت اشتراها فنظرت اليها وقد تكون ملحوظة
 بتعاوالة لملاحظة الغير كما اذا نظرت اليها لمشاهدة جمالها (و) كوضع (بعض
 الظروف) كاي وحيث ونحوهما (بما يتضمن معنى الحرف) استفهاما او شرطيا
 على ما ذكره النحاة فهذه الظروف موضوعة للعاني الجزئية الشخصية
 بملاحظتها بوجه كلي تام لها مثلا اذا اريد وضع ان لوحظ مفهوم مطلق
 السؤال عن المكان وهو امر تام مشترك بين السؤالات عن الامكنة الشخصية
 وتعلل به كل واحد منها اجمالا ثم وضع لفظه الملحوظ بخصوصه بازاء كل
 واحد من السؤالات الشخصية عن الامكنة وكذا لفظ حيث فانه موضوع
 للمكان الجزئي الشخص بملاحظته في ضمن المكان المطلق الكلى وقس على
 ذلك فاذا ثبت ان الموضوع له في هذا القسم من الوضع كل واحد من تلك
 الجزئيات لانفس المفهوم الكلى (فاطلاقها) اي الالفاظ المذكورة (على)
 كل واحد من (تلك الجزئيات المخصوصة) الشخصية المندرجة تحت ذلك
 المفهوم الكلى الملحوظ به (حقيقة) لاجاز بعلاقة العموم لكونها مستعملة
 قيا وضعت له (و) اطلاقها (على ذلك المفهوم الكلى) الذي هو آلة ملاحظة
 الوضع للجزئيات (بجواز) لكونها مستعملة في غير ما وضعت له (فلهذا الوجه)
 اي فليكون هذه المذكورات موضوعة بازاء كل واحد من الجزئيات الملحوظة
 اجمالا بمفهوم كلي دفعة بخصوصه (امكن) اي تيسر (تعدد معاني لفظ واحد)
 وكذا امكن انعدام بعض افراد تلك المعاني عند الوضع بل هذا القسم مما

يجب ان يتعدد معناه فاعرفه (من غير اشتراك) وتعدد اوضاع صراحة فلو ضوع
 بهذا القسم شيه بالمشارك من جهة تعدد المعنى لكنه ليس مشتركاً في الحقيقة
 لكونه موضوعاً بازاء كل واحد جزئيات المفهوم الكلى دفعة وابطاح
 المقام على ما افاده بعض الاعلام ان هذه الالفاظ موضوعة لواحد واحد
 من افراد المفهومات الكلية التي لاحظها الواضع حين الوضع وبها صارت
 افرادها ملحوظة له اجمالاً من حيث ان الافراد متصفة بتلك المفهومات كفهوم
 المفرد المذكور المشار اليه لهذا والابتداء والانتها المطلقين لمن والى فان الواضع
 لاحظ بكل من هذه المفهومات الكلية افرادها الغير المتناهية اجمالاً كزيد وبكر
 وبشر الى غير ذلك من حيث انها مشار اليها وكهذا الابتداء وذاك الابتداء
 وهذا الانتها وذلك الانتها فوضع لفظ هذا الكل واحد من الابتداءات الجزئية
 من حيث انها ابتداءات وكذا لفظ الى لكل من الانتهاات الجزئية فهذه المفهومات
 الكلية آلات للاحظة المعاني التي وضعت لها تلك الالفاظ وهي الافراد
 لانفس الموضوع لها فعلى هذا الوجه هذه الالفاظ شبيهة بالمشارك اللفظي
 من جهة تعدد الموضوع له في كل منهما وبالاعلام المشتركة كزيد وعمر ومن
 جهة ان كلا منهما موضوعة لمعان مشخصة فلا فرق بينهما الا بان المشترك
 موضوع لمعان متعددة باوضاع متعددة صراحة كلفظ العين الموضوع للذهب
 مرة وللباصرة مرة اخرى وللماء مرة ثالثة الى غير ذلك وهذه الالفاظ
 موضوعة لمعان متعددة بوضع واحد اجمالاً نحو كل مفرد مذكر مشار اليه
 فلفظ هذا موضوع بازاءه وبما يجب ان يعلم ان هذه الالفاظ لكونها موضوعة
 لمعان متعددة كالشرك لا بد لها عند الاستعمال من قرينة معينة للمراد مثل المشترك
 فهي في المضمرات الخطابية بالكسر في ضمير التكلم والخطابية بالفتح في ضمير
 الخطاب وسبق الذكر على الانحاء المعروفة في ضمير الغائب وفي العرفات
 بلام العهد سبق المعهودية وفي اسماء الاشارات اما الاشارة الحسية او الوصف
 وفي الحروف معاني مدخولاتها في الاكثر اوشى آخر من مضمون الكلام
 وفي الافعال ذكر الفاعل المعين وفي الموصولات ذكر الصلة هذا (وهذا)
 اى كون الالفاظ المذكورة موضوعة لجزئيات المفهوم الكلى لانفس ذلك
 المفهوم بطريق وضع عام لموضوع له خاص انما هو (عند) المحققين من (التأخرين)
 كالقاضي عضد الملة والدين (واختاره السيد) الشريف على الجرجاني

(قدس سره) ومن بعده من العلماء (واما عند المتقدمين) وهم اكثر المحققين منهم الكاتب واكثر التصويين كنجم الاثمة الرضى (فالمد كورات) من المضمرات والظروف واسماء الاشارات وبعض الظروف ونحوها (موضوعة لنفس ذلك المفهوم الكلى) الذى جعله المتأخرون مرآة للملاحظة الافراد المندرجة تحته لانه تلك الجزئيات فيكون وضعها عندهم (على طريق وضع عام لموضوع له عام) لاعلى نسط آخر فالوضع عندهم قسمان لاثنته واستدلوا على هذا بان لفظ انا او هذا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة لعدم صحة ان يطلق انا او هذا ويراد به متكلم بعينه او مشار اليه مفرد مذكر غير معين وليس اللفظ موضوعا لواحد منها والا لكان مجازا في غيره ولا لكل واحد منها والالكان مشتركا موضوعا باوضاع عديدة فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلى شامل لكل واحد من تلك الافراد ولما ورد عليهم ان الالفاظ المذكورة لو وضعت للكليات لجاز ان تستعمل فيها ولو في بعض الاوقات كسائر ما وضع للكليات التى لها افراد غير محصورة كالاسد والانسان والضرب وليس كذلك بل هى مستعملة في الجزئيات دائما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تستعمل) حال من المستكن في موضوعة اى حال كونها ملازمة بشرط استعمالها والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه كليا تى في الفائدة السابعة وكلما تحقق الاستعمال تحقق الوضع بلا عكس كلى كما اذا تحقق الوضع قبل الاستعمال (فى كل) واحد (من جزئياته) اى المفهوم الكلى يعنى ان الفرض من وضعها للمفهوم الكلى استعمالها في افرادها فلذا استعملت في الجزئيات في دائم الاوقات هذا مثلا عندهم موضوع لمفهوم المفرد المذكور المشار اليه لكن بشرط ان يستعمل البتة فى واحد مما يصدق عليه ذلك المفهوم الكلى من هذا المشار اليه اوداك اوداك وعلى هذا اقص (واختاره) اى مذهب المتقدمين العلامة الثانى سعد الدين مسعود بن عمر (التفاتر انى) حيث قال فى بحث الالفاظ من شرح الرسالة الشمسية واما المضمرات واسماء الاشارات مثلا فليست مفهوماتها التى وضعت هى لها متخصصة لان لفظ انا مثلا موضوع للتكلم من حيث انه متكلم ولفظ هذا موضوع لمشار اليه مفرد مذكر وهو معنى كلى والشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى وقد حكى انه سأل السيد قدس سره عن مولانا سعد الدين كيف تقول وضع

الضمير بازاء مفهوم كلى فانه لو وضع بازاءه لاستعمل فيه في وقت وليس كذلك بل يستعمل في افراده فاجاب عنه بقوله وهذه الامثال مجازات متروكة الحقايق استعملت في غير ما وضعت له ثم سئل التفتازاني عن السيد قدس سره فقال وانت كيف تقول قد وضع بازاء كل فرد بخصوصه وذا غير ممكن لانه لا بد للواضع من ملاحظة افراد الموضوع له كلها وملاحظة الافراد متمعة مع استعمال هذه الامثال بعد الوضع فاجاب قدس سره بان الملاحظة قسمان اجمالي وتفصيلي واجال الملاحظة كاف في الوضع مع انه اذا اطلق لفظ هو مثلا يتبادر منه الفرد المخصوص لا المفهوم الكلى والتبادر من اشارة الحقيقة كما مر ثم اشار الى تحرير مذهب الطرفين والمحاكمة بين الفريقين فقال (فالحقيق) والاولى بالواو على ان يكون استيعابا اى الجدير واللائق للتلقي (بالقبول) لدى الفصول انما هو (رأى المتأخرين) اى مذهبهم فاعلم اولا ان منشأ النزاع بين اصحاب هذين الرأيين ان وضع اللفظ للمعنى توقف على معرفة المعنى قبل الوضع وهذا بالاتفاق فمعرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى هل هي كافية في وضع هذه الالفاظ للافراد والجزئيات ام لا فذهب المتأخرون الى كفايتها والقديما الى عدم كفايتها وسبب ذهابهم الى هذا هو ان العلم بالشيء بالوجه هل هو علم بذلك الوجه ام بذلك الشيء فذهب المتقدمون الى الاول مط ٣٦ بناء على ان العلم والمعلوم متحدهان والفرق اعتبارى فاعرفه وذهب المتأخرون الى الثانى اذا كان الوجه مرآة لذلك الشيء وانى يكون الوجه مرآة اذا لوحظ ليندرج تحته شيء كما هنا بخلاف ما اذا لوحظ لذاته لا لعرض اندراج شيء تحته حيث لا يكون الوجه ح مرآة لذلك الشيء فلا يكون العبرة عما بذل الشيء والحاصل ان المفهوم الكلى ملحوظ حال كونه مرآة وآلة لمعرفة الموضوع له من الافراد فكان العلم بالمفهوم علما بالافراد اذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب القديما لا يخرج عن تكلف ما لانه يفضى الى ان يكون هذه الالفاظ الشائعة الاستعمال جدا مجازات دائمة فلذا قال (لما انه يلزم) كلمة مرآة والضمير للشان (على رأى المتقدمين) ومذهبهم (ان يكون ما هو من هذا القبيل) اى الالفاظ التى هي من قبيل وضع عام لموضوع له خاص ولهذا القبيل يسمى لمعينين احدهما الامثال والمناسبات ثانيهما الافراد والجزئيات وهذا هو المراد ههنا (مجازات) لكونها مستعملة دائما في الجزئيات التى ليست بموضوع له

٣٦ اى سواء كان الوجه
مرآة لشيء اولا

فيكون بما (لاحقاً لها) لعدم جوار استعمال شيء منها بطريق الحقيقة في
 المفهوم الكلي مع ان الاستعمال جزء من ماهية الحقيقة فحيث لا استعمال
 لاحقيقة والتنبية على هذه الدقيقة عدل المص عن التعبير بمتركة الحقائق
 الى ما ترى فيه تعريض للقوم فتنه عن النوم فله دره (ادلم يستعمل)
 اي ماهو من هذا القبيل (فيما وضع له) اي في معنى وضع ماهو من هذا
 القبيل له اي واللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان
 شرطهما الاستعمال وباتقاء الشرط ينتفي المشروط كالا يخفى وقد اشرنا اليه
 آنفاً (من ذلك المفهوم الكلي) بيان للوصول اذ يقال هذا مثلاً والمراد
 واحد مما يشار اليه بل لا بد في اطلاقه من القصد الى خصوصية معينة (واللازم)
 على مذهبهم وهو كون ماهو من هذا القبيل مجازات متركة الحقائق
 (باطل) مستبعد جداً (والا) اي وان لم يكن اللازم بط بل كان الامر كما
 ذهبوا (لما صح) اي لم يحز اولم يثبت قافهم (اختلاف ائمة اللغة في عدم استلزام
 المجاز الحقيقة) مع انهم اختلفوا فيه وان كان الاصح عدم الاستلزام اي ولم
 يحتاج ايضاً من نفي الاستلزام منهم الى ان ينسك في ذلك باسئلة فادرة جداً
 كالرجح مع كثرة الحروف والضمائر ونحو ذلك واجيب بان هذه الالفاظ
 مستعملة في تلك المفاهيم الكلية من حيث تحققها في ضمن جريئاتها بعمومها
 فيكون هذا الاستعمال في الحقيقة من استعمال العام بعمومه في الخاص وهو
 حقيقة الا ترى انهم قالوا ان اطلاق الدابة على الفرس من حيث انه من افراد
 ما يدب في الارض حقيقة لكن يرد عليهم انه اذا كان الفرس من وضعها
 لتلك المفاهيم استعمالها في افرادها لافها انفسها فاي حاجة الى الوضع
 لكتليات بل الاولى ح ان توضع اولاً للافراد واما انها ليست بملاحظة
 تفصيلاً حين الوضع فغير قادح في ان توضع لها بل يكفي في ذلك ملاحظتها
 اجمالاً كما سبق غير مرة واجيب بان الملاحظة الاجالية وان كانت كافية في
 الوضع لكن الوضع للجريئات بالملاحظة الاجالية ليس بمحقق ويرد عليهم
 ايضاً ان الحروف لو كانت موضوعة لتلك المعاني الكلية لزم ان تكون اسما
 بالنظر الى الوضع حروفاً بالنظر الى الاستعمال وهو مستبعد وموجب
 لاختلال تعريف الحرف واجيب بما خلاصته انه انما يلزم ذلك لو لم يكن
 دلالة الحروف على معانيها مشروطة في وضعها بذكر المتعلق مع انها مشروطة

به بخلاف وضع الاسماء ويرد عليهم ايضا انه يلزم على مذهبهم تأويل تعريف
المعرفة بما وضع لشيء بعينه وصرفه الى ما وضع لمعنى ليستعمل في شيء بعينه
وهذا التأويل فيجب مستبعد خلاف القول وان اجاب عنه الرضى في شرح الكافية
فليراجع ثم ان القدماء قالوا في تقرير مذهبهم انه لو وضع ما هو من هذا القبيل
لكل واحد من الشخصات وضعا واحدا لجاز ملاحظة امور غير متناهية مع ان
بعضها لم يوجد حين الوضع واللازم بطلانها خارجة عن طوق البشر على
ان الوضع لامر كان تحت العدم لم يصح وقد مر الجواب فذكر وقالوا ايضا
انه لو وضع لكل واحد لزم ارتكاب خلاف الاصل اذا الاصل كون اللفظ على قدر
المعنى ومن ثم قيل الاشتراك اللفظي والترادف خلاف الاصل وكون الوضع
غير متعدد لا يبعدى نعم فلا تعقل وقال بعض الفضلاء لا خفا في مثانة دعوى
الفريق الثاني حيث تلايم القول بان الواضع هو الله تعالى دون الاول وفيها ايضا
تقليل اقسام الوضع وحصرها في اثنين لكن يشكل امر الاستعارة التبعية
في الحروف بل يحتل تعريف الحرف على ما تقدم والله اعلم (و) القسم (الثالث)
منها (وضع عام لوضع عام) وصف الوضع بالعموم باعتبار سببه اعم
آلة الملاحظة ووصف الموضوع له به باعتبار نفسه كامر وذلك الوضع في هذا
القسم حاصل (بان يعقل الواضع) اى يعقل حين الوضع (معنى كليا)
اى مفهوم ما عام اشاملا للكثير قائلا لشركة عند العقل اما ملا با (بنفسه)
اى بعين ذلك المعنى الكلى وداته كفهوم الانسان المحفوظ بعينه المتعقل بذاته
الموضوع لفظه بازائه (او) ملا با (بما يساويه) اى بمفهوم يساوى
ذلك المعنى الكلى الذى هو الموضوع له كوضع لفظ الانسان لمفهوم الحيوان
الناطق المحفوظ بمفهوم الضاحك المساوى له او المحفوظ بما هو اعم منه بشرط
ان لا يشاركه غيره في الملاحظة بذلك الاعم كأن يلاحظ مفهوم الانسان بالماشى
ويوضع لفظه بآراء بشرط ان لا يشارك مفهوم الحيوان الناطق في وضع
لفظ الانسان المتعقل بالماشى له غير مفهوم الانسان ولكون هذا الاخير نادرا
وعربيا جدا تركه النص (ثم) بعد التعقل المذكور (يعين) بالنصب اى بوضع
(لفظا مخصوصا) لمحموظا بخصوصه (بازاء ذلك) المعنى (الكلى) نفسه
وذلك (كوضع اسماء الاجناس) اى كوضع كل من الاسماء بازاء كل من الاجناس
والحقائق اى المفهومات الكلية المتصورة في الذهن باعتبار صدقها على كثيرين

لا بقيد الحضور كأن يوضع لفظ الرجل لفهوم المدكر البالغ من الانسان والضرب لفهوم الحدث المعين اعني الايلام والاسد لفهوم الحيوان المقترس المحسوس كل منها باحد الوجهين بنفسه او بمساويه قتل هذا الموضوع ان استعمل في المفهوم الكلي يكون حقيقة وان استعمل في فرد من افراده فان كان باعتبار خصوص ذلك الفرد كان مجازاً وان باعتبار انه فرد من افراد ذلك المفهوم كان حقيقة اذا لفظ ح مستعمل حقيقة في المفهوم الكلي والفردية مستفاد من الخارج (ثم ان اسم الجنس عند النحاة على ما ذهب اليه المحقق المعاصم ما يرادف النكرة ورده بعضهم بانه عندهم ما وضع لان يقع على شيء وعلى ما شبهه من جنسه كالرجل والضرب) وعند اهل البيان اسم لفهوم كلي غير مشتق على تعلق معنى بذات نحو رجل واسد وقيام فيخرج المشتقات (وعند اهل الوضع اسم كلي موضوع لاداة كلية كداقيل والظ ان المراد بالذات الحقيقة والمفهوم كما يقال ذات الانسان اى حقيقته ثم ان في وضع اسم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الافراد واليه ذهب الشريف الجرجاني (والثاني انه موضوع للماهية مع قيد الوحدة لا بعينها اعني الفرد المنتشر واختاره التفتازاني وقدم ان علم الجنس فيه ايضا مذهبان مذهب الجمهور انه موضوع للماهية المعينة في الذهن ومذهب الرضى انه موضوع للماهية من حيث هي فيكون علمه تقديرية للضرورة فالفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان دلالة الاول بجوهره على الحقيقة فقط اى بدون التعيين ودلالة الثاني كذلك على الماهية والتعيين معا وهذا مبني على مذهب الشريف في اسم الجنس (واما الفرق بينهما على مذهب التفتازاني فيه فظاهر كالفرق بين علم الشخص والجنس (و) كوضع (المصادر) الظ انه من عطف الخاص على العام لشمول اسم الجنس بالمعنى المذكور للمصدر وقد يقال المراد من المصدر ما يقابل الذات اعني الامر القائم بالغير المجر عنه بالفارسية بما آخره فون قبله دال او تاء مثل كردن وورفتن فاعرفه (و) وضع (مواد الافعال) فلها وضع مستقل غير وضع المصادر كما يدل عليه العطف المشعر بالمغايرة بين المعطوفين خلافا لما ذهب اليه المعاصم من ان وضع مواد الافعال عين وضع المصادر فتدبر (و) مولد (المشتقات) اى من الاسماء بقرينة السباق على ان المشتق عند علماء هذا الفن شايع في غير الافعال كما لا يخفى

على المتبع والتقييد بالمواد احتراز عن الهيات فانها موضوع بالوضع النوعي
ونحن الآن في الموضوعات الشخصية والمادة ما يكون الشيء بالقوة ويخال
لها باليونانية هيولى ومادة الكلمة جوهر حروفها مع قطع النظر عن هيئتها
يهيئنا عبارة عن مبدأ الاشتقاق اعني المصادر فالمراد بوضع المواد
وضع المصادر تحقيقا ٣٧ او تقديراً للاحداث المعنية واعلم انه يشترط في
وضع المادة للحدث المعين مقدارها الهيئة من الهيات المستعملة كما ان وضع الهيئة
مشروط بمقارنة مادة من المواد فيقال انه لا دخل للمادة في وضع الهيئة و
بالعكس فالمراد به عدم كون احدهما جزءاً للآخر في وضع كل منهما (قاعدة) قال
في شرح رسالة الموضوعات لطنى جلبي "ان معرفة معنى ضرب بخصوصه
يحصل من قواعد العلوم الثلاثة بان تقول معنى الضرب هو الحدث المخصوص
بحكم اللغة وذلك المعنى معتبر في ضرب بحكم الاشتقاق ثم تقول ضرب من صيغة
فعل وهي صغرى سهلة الحصول وصيغة فعل موضوع بالنوع لاقران معنى
جوهره لزمان الماضي بحكم الصرف فضرب موضوع لاقران الضرب
بالزمان الماضي وقس عليه جميع افراد انواع الصيغ الصرفية انتهى (و) وضع
(اسماء المصادر) كالقلم والعبرة والعطاء بمعنى التقيل والاعتبار والاعطاء
والفرق بين المصدر واسم المصدر ان مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم
المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث بواسطة دلالة على المصدر كذ في حواشي
الالفية (والرابع) من الاقسام الاربعة العقلية للوضع التخصصي (وضع
خاص لموضوع له عام) عكس القسم الثاني (بان يعقل) اي يلاحظ الواضع
(معنى كلياً) او مفهومات كلية ملحوظة بامر اخص او مبين (بخصوصية
بعض افرادها) يعني بحد خاص من افراد ذلك المعنى الكلى كأن يلاحظ مفهوم
الحيوان بالانسان او بامر مبين له كأن يلاحظه بالفرس فيكون ذلك الجزئي
الاخص مرآة للكلى الاعم وكذا المبين (وهذا القسم) الرابع من الوضع
(بملا وجوده) اي لا تحقق له في الخارج وانما هو مجرد احتمال عقلي ليس
بثابت في نفس الامر (بل) للفرق (حكموا) جهور اهل الوضع وجزموا
(باسمائه) حيث قالوا انه، تعذر الثبوت وتمنع الوقوع (لان المصوغيات)
اي الجزئيات المتخصصة (لا يعقل) اي لا يتصور او لا يعلم (كونها مرآة) اي
ت (للملاحظة كليتها) ولو اجمالاً لعدم احاطة الاولى بالثانية فادام تذكر

٣٧ قوله تحقيقاً او تقديراً
الاول مبني على تقدير كون
المادة مشروطاً بمقارنتها
لهيئة والثاني على تقدير
عدم ذلك منه

الكليات بمشخصاتها لا يمكن وضع اللفظ لها بذلك الطريق ضرورة توقف
الوضع على تصور كل من طرفيه اما تفصيلا او اجمالا فعذر هذا القسم من الوضع
كذا قاله الشريف وقد افيد ان الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع ان
يلاحظ الكل بالمتخصص لا يدل على استحالة هذا القسم اذ يصح ان يكون
الاخص الذي لوحظ به الاعم غير متخصص كيف وقد جوز الشريف قدس سره
كون الاخص معرقا للاعم فلم لا يجوز ان يكون الشخص مرآة لملاحظة الكل
الهم الا ان يقال ان مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل على ان الجزئي
لاستقلاله وتأمله لا يرتبط بالغير اى ومرآة لملاحظة الشئ لا بد وان ترتبط
به وذهب القاسم الهيثي الى تحقق هذا القسم من الوضع في شرح القضية
فليراجع (بخلاف العكس) اى كون الكليات مرآيا وآلات للملاحظة
الخصوصيات فانه جائز بل موجود في الخارج وهو القسم الثانى كامرا (و
اعترض على حصر الوضع في الاقسام المذكورة بانه لا يتم لعدم دخول وضع
المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين في القسم مثل زيد انسان
وهذا رجل في شئ من الاقسام بخلاف المركب من مفردين موضوعين بوضعين
في القسم نحو الانسان حيوان وهذا زيد فان وضع المركب داخل فيما دخل
فيه وضع كل واحد من مفرديه واجيب بان قيد الوحدة معتبر في المقسم
والمركب المذكور بما اجتمع فيه الاقسام فلا نقض (ونوعى) عطف على
قوله شخصى في صدر المطلب الثانى اى والثانى من قسمى الوضع باعتبار
الموضوع وضع نوعى سمي به لما ان الموضوع فيه ليس هو شخص اللفظ بل
نوعه والمراد بالنوع اما العربى ٣٨ اعنى الكل المقيّد بكلّى آخر نحو كل لفظ
يكون بصفة كذا فهو موضوع لكذا فالنسبة من قبيل نسبة الشئ الى آلة
لملاحظة الموضوع فيندفع ما قبل ان النوع كل لا وجود له في الخارج فكيف يتعلق
به الوضع واما الكل مطلقا ٣٩ ويجاب عما قيل بانه وان لم يوجد في الخارج من حيث
هو ولكن له وجود في ضمن افراده فتبصر (وهو) اى الوضع النوعى
(تعيين اللفظ) اعم من المادة والهيئة فلا تغفل والمصدر مضاف الى المفعول
اى تعيين الواضع اللفظ (الملموظ) المتصور حين الوضع (بمومه) ونوعه
اى بامر عام شامل له ولغيره وخرج به الوضع الشخصى (لمعنى كل او جزئى)
اى لنوع ذلك المعنى وعموم الوضع ونوعيته لا يتأق جزئية الموضوع له كامر

٣٨ اى لا المنطق منه

٣٩ اى الاعم من المنطق منه

فكل مادل على معنى بمادته فهو بالوضع التخصى وكل مادل على معنى بهيته فهو
 بالوضع النوعى كالجمع والنسب والافعال واكثر المشتقات وجميع
 المركبات كما سيرد عليك كلها وقد عرفوا النوعى بتعين هيئة افرادية او تركيبة
 لمعنى جزئى او كلى واعلم ان الموضوع له فى النوعى قد يكون طائفة مخصوصة
 من المعانى مشتملة على آحاد غير محصورة وقد يكون معنى واحدا كلياً او جزئياً
 وفى التخصى لا يكون الا التالى قبل وان الموضوع له فى النوعى لا يكون جزئياً
 حقيقة بل معنى كلى دائماً وفيه ان وضع الافعال نوعى مع ان معانيها جزئية
 مشخصة لدخول النسبة الجزئية فيها الا ان يقال كون النسبة جزئية لا ينافى
 كون معانى الافعال كلية لان جزئية الجزء لا يستلزم جزئية الكل (ثم لما احتاج
 هذا البحث الى مزيد ابضاح لينجلي الحقيقة لدى اهل البصيرة قال (وتوضيح)
 حقيقة (ذلك) الوضع (بان) يقال انه (يلاحظ الواضع) عند الوضع
 (هيئات) بالفتحات جمع هيئة بوزن رجة وهى فى اللغة يكرز فى العرف
 الصورة الحاصلة للكلمة من نظم الحروف مع ترتيب حركاتها ٤٠ ومكاناتها
 فهى ليست بمستقلة فى التلفظ بل تابعة بتلفظ ما يحل هى فيه من جواهر حروف
 الكلمات فتكون لفظاً حكماً وبالجملة ان الهيئة صورة الكلمة والحروف مادتها
 واختلفوا فى ان الهيئة هل هى جزء الكلمة ام لا فذهب بعضهم الى انها جزء
 منها والآخرى الى انها ليست جزءاً منها لاستحالة ان يكون العارض جزءاً
 من المعروض تدبر اى بان يتصور صوراً متكررة (غير معدودة) اى
 غير محصورة فى عدد (اجالا) اى ملاحظة اجالية لاتفصيلية لما عرفت
 ان ملاحظة الامور الغير المتناهية تفصيلية فى زمان متناه محال (افرادية كانت)
 تلك الهيئات كما فى الافعال وسائر المشتقات (او تركيبة) كافي المركبات كلامية
 او غير كلامية انشائية او خبرية واعلم ان المراد بالهيئة الافرادية ما يحصل
 من مقارنة جواهر حروف الكلمة بعضها البعض وهى الجحوت عنها فى الصرف
 والنسبة من نسبة الموصوف او العام الى الصفة او الخاص وبالهيئة التركيبية
 ما يحصل من مقارنة الفعل للفاعل او المبتدأ للخبر مثلاً وهى الجحوت عنها فى علم
 التعميم ونحوه والنسبة من قبل نسبة السبب الى سببه (بامر عام) متعلق يلاحظ
 اى بعنوان كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (وان يلاحظ) الواضع
 ايضا (معنى) من المعانى (جزئياً) كان (او كلياً) او يلاحظ معانى غير

٤٠ اعلم ان اعتبار الحركات
 والسكنات فى الصفة
 لا يقتضى اعتبارهما معا
 حتى يخرج عن تعريف
 الهيئة فهو ضرب ثانى الوادع
 لاطلاق الجمع لاهمية
 سيلكوتى منه

معدودة كذلك أى مفهوم ايجالى ويعين كلا من الاولى بازاء كل من الثانية
دفعه على سبيل انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم ايجالى كأن يقول كل ما كان
على هيئة فل مثلا فهو موضوع لدلالة على الزمان الماضى كما سيصرح
به فظهر ان الافراد الملحوظة فى جانب الموضوع له بالوضع النوعى كل منها
فى نفسه قد يكون واحدا جزئيا وقد يكون واحدا كليا وقد يكون طائفة
مشتملة على آحاد غير متناهية (ثم) أى بعد ملاحظة تلك الهيئات على الوجه
الذكور (يعين) الواضع (ما يصدق عليه) أى من الهيئات الغير المحصورة
(ذلك الامر العام) الشامل لها قوله (من تلك الهيئات) الغير المحدودة بيان
للموصول (اولا وبالذات) متعلق بـ يعين أى تعيدا اوليا مقصودا بالذات
والأصالة وذلك لان الموضوعات هى تلك الهيئات وانما الامر العام هو آلة
الملاحظة غير ملحوظ قصد او قوله اولاً منصوب على الظرفية بمعنى قبل فهو
منصرف لا وصفية له ولذا دخل عليه التنوين مع انه افعّل التفضيل فى الاصل
والباء فى وبالذات بمعنى فى هو معطوف على اولاً أى فى الذات بدون الواسطة
ويحتمل ان يكونا حالين من الهيئات والباء للابسة أى حال كونها ثابتة فى اول
الامر وملابسة بالذات (و) يعين (الامر العام) منصوب عطف على ما الموصول
(ثانيا وبالعرض) أى وان يعين الواضع ذلك الامر العام الذى هو آلة الملاحظة
فى وضع تلك الهيئات تعيينا ثانيا وبالعرض معنى بواسطة تعيين ما يصدق عليه
من الهيئات والعرض بفقتين عبارة عن معنى زائد على الذات وامر الهمما
كأمر الهمما واللام فى (لذلك المعنى الجزئى او الكلى) صلة التعيين ولعل هذا رد
من النص على من قال ان الموضوعات بالوضع النوعى وضعت للمفهوم ايجالى
الشامل للافراد الغير المتناهية لانفس تلك الافراد على ان يكون المفهوم
الكلى آلة الملاحظة لانفس الموضوع له هذا وهذا التعيين حاصل (بحكم)
مبورى (ايجالى) من الواضع وانما قيدنا بالصورى لان الفرض من هذا
القول ليس التصديق بنبوت الوضع والتعيين بل انشاءهما فالفرض من قول
الواضع الضرب موضوع لكذا مثلا انشاء الوضع لا الاخبار بثبوته كما
ان الفرض من بعت واشتريت انشاء البيع والشراء وكذا الكلام فى سائر
الاولى وبالجمل ان الوضع النوعى يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على ان
كل لفظ بكيفية كذا فهو موضوع لمعنى كذا ودال عليه الى هذا اشار بقوله

٤١ قال قول يكون كناية
اصطلاحية عن التعيين
لانه انما يظهر به غالباً وبجواز
مرحل من اطلاق المسبب
على السبب بناء على ان
التعيين مسبب على القول
منه

(بكأن قال) الواضع قولاً لا تقسيماً او لفظياً والباء متعلق بالحكم او بدل منه
فافهم ثم ان الكاف في قوله بكأن اسم بمعنى المثل بقرينة دخول الباء عليه
كما في قوله يضحكن عن كابر دالتهنم اى بمثل ان قال حين الوضع هذا القول
الاجالى وفيه ان دخول الجار على الجار خاص بالضرورة فلا يقال مررت
بكالا سدقاه الشاطي فالظاسقاط احد الجارين (كل لفظ) ملابس (بصفة
كذا) اى بهيئة وكيفية مخصوصة فلفظ كذا كناية عن هيئة معينة من الهيئات
الغير المحصورة (عيته) اى وضعته لمعنى كذا (لدلالة) اى لغرض ان يدل
بنفسه من غير قرينة تنضم اليه فعلى هذا اخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً
بالوضع النوعى ايضا (على كذا) اى على معنى فلانى مثل ان يقول كل
ما كان على هيئة فاعل فقد عيته لمن قام به مأخذ اشتقاقه وانما كان وضع
الهيئات نوعياً لان جواهر الكلمات وان كانت متناهية لكن الهيئات العارضة
لها غير متناهية من كل نوع اذ يعرض لحروف مخصوصة هيئات متفاوتة
فيتعذر ملاحظتها تفصيلاً بل اجمالاً وهو كاف في الغرض فان قلت الهيئة
ليست بلفظ لكونها عبارة عن الصورة كما مر قلت انها لفظ حكماً لكونها
متلفظة بواسطة المادة بل هي لفظ حقيقة لكونها موضوعاً بالوضع النوعى
فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الفعل وكذا سائر المشتقات مركباً من لفظين
اعنى المادة والهيئة مع انه مفرد قلنا ان المعنى في تركيب اللفظ ان يكون اجزأؤه
مرتبة في السمع اى مسموعة على الترتيب واجزاء الفعل ونحوه غير مرتبة
في السمع بل مسموعة معاً كما لا يخفى (ومن يحذف) يعنى آنكفى اندازد اى
الذى يسقط كالتفتاز اى من عبارة (هذا الحكم) الاجالى (قيد بنفسه) اى
قيداً هو لفظ بنفسه كما يحذف من تعريف الوضع (يكون عنده) اى يتحقق
عنده من يحذف هذا القيد (في المجاز) مط مرسل او استعارة (وضع نوعى)
ملابس (بمعنى الاعم) من اضافة العام الى الخاص (كل سبق) اى المعنى
الاعم في المقدمة وهو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه ولو بمؤنة قرينة
(وهو) اى الوضع النوعى المتحقق في المجاز حاصل بطريق (ان يقول)
الواضع في نفسه (كل لفظ معين) بالجهر اى موضوع (ل) غرض (الدلالة
بنفسه) بان يكون مستغنياً عن القرينة في الدلالة (على معنى) وهو المعنى
الحقيقى (سواء كان تعيينه) لذلك المعنى (بوضع شخصى) كما في المصادر

واسماء الاجناس (او نوعي بالمعنى) الاول (الاخص) المذكور فيه قيد
 بنفسه كما في المشتقات والمركبات (فهو) اى ذلك اللفظ (عند تحقق القرينة)
 ظرف لمتعين او للنسبة الحكمية والقرينة مانصبه التكلم للدلالة لا بطريق
 الوضع على تعيين المعنى المراد او على ان المعنى الحقيقي ليس بمراد ويسمى
 الاول قرينة معينة وهى تجري في الحقايق والمجازات والثانية قرينة مانعة
 وهى مختصة بالمجازات وهى المراد ههنا فلذا اتى بوصف (المانعة) وكل
 منهما لفظية ان كانت من قبيل الاقوال ومعنوية ان كانت من قبيل الاحوال
 اى الصارفة لسمع (من ارادة ذلك المعنى) الحقيقي (متعين) خبر لقوله
 فهو والجملة خبر لقوله كل لفظ (لما) اى لمعنى وهو المجازى الذى (يتعلق)
 ويناسب (بذلك المعنى) الحقيقي (تعلقا مخصوصا) بان يكون بين ذلك المعنى
 وما يتعلق به علاقة من العلاقات المعتبرة نوعها في اجازات على ما حقق في
 محله (و) هو (دال) بواسطة تلك القرينة (عليه) اى على ما يتعلق بذلك المعنى
 الحقيقي فهذا الوضع الاجالى وضع لفظا سد في قولنا رأيت اسدا فى الحمام
 لعناء المجازى وهو الرجل الشجاع لانه لفظ موضوع بالوضع الشخصى
 لمفهوم الحيوان المفترس وكان بينه وبين الرجل الشجاع تعلق خاص وهو
 الشجاعة وقد تحقق قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاول وهو لفظ الحمام فلفظ
 الاسد معين لذلك المعنى المجازى ودال عليه بواسطة تلك القرينة وكذا وضع
 قولنا رحمة الله فى مات فلان رحمة الله للدعاء بالرحمة فانه موضوع بالوضع
 النوعى للاخبار بالرحمة وكان بينه وبين المعنى الاول تعلق خاص وهو السببية
 اذ الدعاء بالرحمة سبب لمصلوها المؤدى الى الاخبار وقد وجدت قرينة مانعة
 عن ارادة الاخبار وهو عدم العلم بتعلق رحمة الله تعالى بذلك الميت فعين المركب
 الموضوع للاخبار الدعاء بالوضع النوعى ودل عليه بالقرينة وعلى هذا
 قس كتبت الى هنا ان الوضع النوعى قسمين الاول ان يثبت من الواضع
 حكم كلى بان كل لفظ يكون بصفة كذا فهو معين للدلالة بنفسه على كذا
 وهذا فى الالفاظ الحقيقية والثانى ما ذكره بقوله كل لفظ معين للدلالة بنفسه
 على معنى فهو عند تحقق القرينة المانعة متعين الخ وهذا فى الالفاظ المجازية
 ثم اراد توضيح معنى الدلالة عند القرينة فقال (بمعنى انه) اى ما يتعلق بذلك
 المعنى (يفهم منه) اى من ذلك اللفظ (بواسطة القرينة) المانعة (لا بواسطة

هذا التعيين) حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انهماك المعنى
المجازى من اللفظ والدلالة عليه باقين بحالهما الا ترى انك اذا سمعت لفظ
الحمام في قولنا رأيت اسدا في الحمام تفهم من الاسد معنى الرجل الشجاع ولو لم
تعلم تعيين الواضع له براه ذلك المعنى فلو كان انهماك بواسطة هذا التعيين
لما كان الامر كذلك فان قلت فافائدة هذا التعيين قلنا فائدة جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازى فانه موقوف على تعيينه اذ لا يحترأ احد على استعمال
اللفظ بدون ادن من الواضع اذا عرفت هذا (فوضع الالفاظ المجازية
لمعانيها المجازية) والنسبة من قبل نسبة الموصوف او العام (من قبل وضع
عام لموضوعه خاص) من الوضع النوعي بالمعنى الاعم (تنق) لا خلاف في
وقوع الحقيقة في القرآن واما المجاز فالجمهور ايضا على وقوعه فيه وانكره
جماعة منهم الظاهرية وشبهتهم ان المجاز اخو الكذب واقرآن . رد عنه
وان المتكلم لا يعدل اليه الا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله
تعالى وهذه شبهة باطلة فانه لو سقط المجاز من القرآن سقط منه شرط الحسن
وقد اتفق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة والتفصيل في الانعان للسيوطي
(وفي الكناية) وهي لغة مصدر كناية ٤٣ او كنوت بمعنى ترك التصريح بشئ
ومنه سميت الضمائر بالكناية وهي ايضا التكلم بشئ وارادة غيره قال الشاعر
وانى لا كنو عن قدور بغيرها واعرب احبانا بها فاصارخ وفي الاصطلاح
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه فتح بخلاف المجاز وقيل لفظ اريد
به معناه الحقيقي لينقل منه الى غيره في الكناية (مذهبان) اى طريقتان
(احدهما انها مستعملة في المعنى الموضوع له) اى الحقيقي واليه ذهب
الرازي والسكاكي والزمخشري (مع عدم كونه) اى ذلك المعنى متعلق
بمستعملة او حال من الجورور بقى اى حال كون الموضوع له مقارنا بعدم الكون
(مناطا) اى مرجعا (للنفي والاثبات) والصدق والكذب يعنى انها تستعمل
في الموضوع له لايكون مقصودا بل لينقل منه الى غيره بحيث يكون ذلك
الغير متعلق بالنفي والاثبات ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان
فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال كما في قوله تعالى والسحوات مطويات بيمينه
وارحن على العرش استوى وغيرهما فامثال ذلك كسايات عند المحققين
من غير لزوم كذب واختاره في التلويح (فيكون) على هذا المذهب (وضعها)
اى الكناية (وضع الحقيقة) اى مثل وضعها ٤٤ اسقط الخافض هو الادعاء

٤٣ وهو المشهور قاله في
الكناية اصلية وكون لام
الكلمة واول لغة غير مشهورة
كافي البيت والقدور المرأة
التي تجتنب الاقدار والرب
والامرات الانفصاح
والمصارخة الجاهرة يعنى
اتى ربما اذكر غيرها
واريدها خوفا من عشيرتها
واخفاء الحصى اياها وربما
غلبني سكر الحبة فافصح بها
من غير تقية احد واذكرها
صريحا منه
٤٤ اما بالوضع الشخصي او
الوعى بالمعنى الاخص

العينية دون ماسياتي فافهم (و) المذهب (الاخر) في الكناية (انها مستعملة في غيره) اي في غير الموضوع له من غير قرينة مانعة عن ارادته فيكون قسما للحقيقة والمجاز واسطة بينهما وهو الحق والمذهب المشهور بين الجمهور وعليه اكثر المتون وفي الاطول ويمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة فليراجع (فيكون وضعها) على هذا (كوضع المجاز) اي فتكون موضوعا بالوضع النوعي بالمعنى الاعم بثبوت قاعدة كلية سابقة لكن بحذف قيد منها فلذا قال (الا انه) اي الشأن (يحذف قيد المانعة) اي يسقط قيد هو لفظ الدفعة (عن القاعدة) المذكورة سابقا فاللام للمهادن الخارجي وعن متعلق يحذف فيكون القاعدة السابقة بعد حذف ذلك القيد عنها هكذا كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند تحقق القرينة متعين لما يتعلق بذات المعنى اهـ (واقسام الوضع النوعي) على ما سيأتي التفسير العقلي (ايضا) اي كاقسام الوضع الشخصي (اربعة) في المشهور (من الحيلية المذكورة) (في) بحث الوضع (الشخصي) يعني من حيث خصوص المعنى وعمومه وخصوص آفة الوضع وعمومها واعلم انه لا كلام في جريان جميع الاقسام الثلاثة في الوضع الشخصي وتحققها فيه وقد مر امثلتها واما الوضع النوعي فقد قال بعضهم انه لا يجري فيه شيء من تلك الاقسام اي الوضع الخاص للموضوع له الخاص والوضع العام للموضوع له العام او الخاص بل هي مختصة بالشخصي وهذا ظاهر الفساد اذ القوم مطبقون على ان الوضع مطلقا منحصر باعتبار الموضوع له في القسمين الاولين او الاقسام الثلاثة فتخصيص المقسم اليها بالشخصي تخصيص ليس له دليل وقال بعضهم ان جميعها تجري في النوعي كما تجري في الشخصي وهو المشهور وعليه تقسيم المص في هذه الرسالة والتحقيق انه وان امكن جريان جميع الاقسام في النوعي ايضا لكن المتحقق فيه منها في نفس الامر ليس الا الوضع العام للموضوع له الخاص واما ما عداه من القسمين فهو اعم يكون بان يلاحظ معنى مشخص وحده ويعين له المعنى غير محصورة بحكم ايجلي وبان يلاحظ معنى كلي وحده ويعين له الفاظ كذلك وكل منهما وان كان ممكنا عقلا لكن وقوع شيء منهما غير معلوم ولذا قال المحقق العصام وغيره ان الوضع النوعي من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان المكربين لهذا الوضع انما يكرونه فيما هو الموضوع بالوضع الشخصي كالضمائر والحروف لاقى النوعي كيف وكلام التفتازاني

ينادى بالتوصع النوعي في المشتقات ووجه ذلك استبعادهم كون اللفظ الواحد موضوعاً لمعان غير متناهية دفعة ولم يستبعدوا في النوعي كون الالفاظ الغير المتناهية موضوعاً لمعان غير متناهية دفعة على طريق انقسام الآحاد الى الآحاد لان معنى منها بالنسبة الى لفظه صار بمنزلة المحفوظ بخصوصه (الاول) من اقسام الوضع النوعي (وضع خاص لموضوع له خاص) وخصوص الوضع كإمرة غير مرة لاينا في الوضع النوعي لان العموم فيه معتبر في جانب الموضوع وخصوص الوضع انما هو باعتبار آلة الملاحظة (وذلك) القسم من النوعي يتحقق (بان يلاحظ الواضع هيئات) متكررة (غير معدودة) اى غير متناهية ملاحظة (أجلاً بامر عام) متعلق بلاحظ اى بمفهوم كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضاً (معنى معيناً) جزئياً متخصفاً (ثم) بعد هذه الملاحظة (يعين) بالنصب (كلاً) اى كل واحدة (من تلك الهيئات) الغير المتناهية (بازاء ذلك المعنى) المعين المحفوظ اولاً (كوضع الاوزان) التى هى اعلام اجناس الصيغ والاوزان جمع الوزن والمراد الوزن التصريفي لا العروضي فلا تغفل (بازاء الموازن) جمع الموزون اى بازاء الصيغ الموزونات تلك الاوزان مثل الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى الى غير ذلك مثل ضرب يوزن بفعل وينصر بفعل وقائل بفاعل ومكتوب بمفعول ورجيل بفعيل وامثال بافعال وهكذا وفي كلامه مقابلة الجمع فيصار الى التوزيع كما لا يخفى (بكان قال) اى وهذا الوضع حاصل بمثل ان قال الواضع في نفسه (كل ما يطرأ) اى يعرض من الطريان بمعنى العروض والحدوث وبابه قطع (على تركيب فعل) اى على مادة مركبة من هذه الحروف الثلاثة (من) جميع (الهيئات) بيان لما يطرأ اى من صيغ الكلمات (الممكنة الطريان) من قبيل الحسن الوجه اى الممكن طريئها وعروضها على ما تركيب من الفاء والعين واللام (مثل فعل يفعل) الحركات الثلاث في العين وكذا غيرهما من الرباعى والمزيد فيه معلوماً ومجهولاً (فصيته لوع ما يوزن به) اى وضعته لهذا النوع كما يقال وزن ضرب فعل ووزن قل فل ووزن قع وهكذا والمراد بالوع هو القوى فلذا تراهم قد يعبرون في هذا المقام بقولهم لجنس ما يوزن به (من الصيغ المخصوصة) المعينة بيان لما يوزن والصيغ جمع صيغة مصدر يتألف من صاغ اذا سبك اصله صوغه بوزن صبعة فاعل كما ترى وهى الكلمة مع ما انضم اليها من الهيئة وتحتها ثلاثة

انواع صيغة الاسم والفعل والحرف وقد يراد بالصيغة الهيئة الافرادية التي
يبحث عنها في علم الصرف (فوضع) اي فعين الواضع بهذا الطريق (كلا
من افراد ما يطرأ) على تركيب فعل (في ضمن هذا العنوان) طرف لقوله
فوضع اي في اثناء هذا العنوان الكلي وهو قوله كل ما يطرأ على تركيب
فعل فعليه تنوع ما يوزن به والعنوان ٤٥ عبارة تذكر صدر الكلام يقال له
بالفارسية سرنامة واصله عنان يوزن رمان فادلت الو و من احدى التونين
(علما) حال من قوله كلا اي حال كون كل واحد من تلك الافراد علما
(لنوع ما يوزن به) اي علما جنسيه كاسامة علما لجنس الاسد (من الصيغ
المخصوصة) بيان للوصول اي من هيئات الكلمات المعينة مثلا لفظ فعل
موضوع في اصطلاح اهل الصرف لصيغة مخصوصة اعني صيغة كلمة
مشتملة على ثلاثة احرف مفتوحات كهية فتح وكتب وضرب فهذا وضع
نوعي بثبوت قاعدة كلية اعني كل ما تركب من الفاء والعين واللام فهو معين
لصيغة مخصوصة فهذا الحكم الاجالي والعنوان الكلي وضع فعل لصيغة
مثل كتب ووضع افعال لصيغة مثل افراد وافعله لصيغة مثل امثلة الى
غير ذلك من الابنية فوعية الوضع فيه بلخط الموضوع بامر كلي اعني كل
ما يطرأ اذكر ما لجر كسي فادانت هذا (فان اعتبر تعدد الهيئة) التي هي
كيفية عارضة للمادة (باعتبار ٤٦) تعدد (المادة) المعروضة لتلك الهيئة مثل
تعدد العرض باعتبار تعدد المحل (فالوضع له) في هذا القسم (كلي معين)
لاجرئي متخص (من حيث انه معين) اي بتعين ذهني مميز بنوعه وحقيقته
عما عداه من المواد والكميات وفي كلامه اشعار بان علم الجنس موضوع
للماهية المعينة في الذهن من حيث تعيينها كما هو مذهب سيبويه وقدمر (فالاوزان)
على هذا الاعتبار (من قبيل اعلام الاجناس) اي من افراد اعلام الاجناس
الصيغ والمراد بالجنس المعنى القوي ولذا فسر به بقوله (اي الانواع) وبالجملة
ان الاوزان اعلام جنسية للصيغ لاشخصية لعدم تشخص معانيها واطلاقها
على الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها كاطلاق اسماء الاجناس على
افراد مفهومها (والا) اي وان لم يعتبر ذلك التعدد (فهي) اي تلك الاوزان
(من قبيل اعلام الاشخاص) لتشخص معانيها (وعلى الاول) اي على تقدير
كونها من قبيل اعلام الاجناس (يكون التعبير) في العنوان السابق (في طرف
الموضوع له بلفظ النوع) كما عبر به المصنف في سبق او بلفظ الجنس كما عبر به

٤٥ بضم العين وقد تكسر
ما يستدل به على الشيء
مصباح منه

٤٦ يعني ان اعتبر عند اهل
المرية تعدد الهيئة باعتبار
الحلول في الجواهر والمواد
فالاوزان اعلام اجناس
والانهم اعلام اشخاص

بعضهم (و) يكون التعبير عن الموضوع له (على) الاعتبار (الثاني) وهو كونها من قبل اعلام الشخص (بغير لفظ النوع) اما بدون لفظ اصلا او بلفظ غير النوع مثل الشخص والعين كأن يعبر هكذا لما يوزن به او لشخص ما يوزن به فاعرفه (والاول) اى كونها من قبل اعلام الاجناس (هو المشهور) فيما بين الجمهور بناء على ما هو التحقيق من ان الاعراض متبدلة ومتعددة بتبدل المحال وتعددها بخلاف الجواهر على ما حقق في محله فهذه ضرب مثلا غير هيئة كتب وهكذا فيكون الموضوع له كليا وقيل لاتعدد للاعراض بتعدد المحال قياسا على الجواهر فعلى هذا فالاوزان اعلام اشخاص وكذا الكلام على اسمى الكتب (ومن هذا القبيل) اى من قبل وضع خاص لموضوع له خاص من النوعى كما اشار اليه الحافظ السيد في حاشية شرح العصام على الوضعية وما يجب ان يحفظ ان كون وضع المثنى من هذا القبيل انما هو في مثنى الاعلام من بين المعارف واما مثنى سائر المعارف مثل ثنية المضمرات والموصولات واسماء الاشارات فهي موضوعة كقرداها بوضع عام لموضوع له خاص من الشخصى كذا سمعت من المص نقلا عن العافية شرح الكافية هذا فليراجع (وضع ثنية الاعلام) المشتركة وجمعها مطلقا اى شخصية كانت او جنسية واعلم ان المثنى لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه وله شروط وجمعها بعضهم نظما فقال شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكر امار كباء وافتقار اللفظ والمعنى له مماثل لم يفت عنه غيره فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تسميته بغيره من قال لا يثنى العلم لانه ثنية للفظ المشترك مع ان اللفظ المشترك بين معينين لا يثنى واجيب بانه حينئذ مثنى ماول بما يوحى الاتحاد في الجنس والمفهوم فيراد بزيد حين الثنية المسمى بزيد على ما هو المشهور او بالتميز بهذا الاسم على ما قاله ابن الحاجب والى هذا اشار بقوله (عند مثبتها) اصله مثبتين فسقط النون بالاضافة اى عند من اثبت ثنية الاعلام وجمعها قال ابو الققاء بكفى لثنية الاعلام وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم لكثرة استعماله او لكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف اسماء الاجناس وما يجب ان يحفظ ان الاعلام اذ اثبت او جمعت لزم فيها اللام ٤٧ جبرا لما فات عنها من التعريف فيقال ازيدان والريدون الا اذا لوحظ فيها معنى الوصف نحو الحسن فان اللام ح غير لازم كذا في الكليات وينكر العلم في غير مقدم التثنية والجمع قليلا وانما كثرة الثنية والجمع تخرزا عن اشتداع ان يقال زيد وزيد قاله العصام

٤٧ الا قليلا نحو ما بين لجبل
ونحو عرفات فكأنه سمي
كل موضع منها عرفة
فجمعت منه

فلعل طريق وضعها ان يقال كل ما تاتي من الاعلام المشتركة فهو موضوع
لنوع ما سمي به والله اعلم (و) القسم (الثاني) من اقسام الوضع النوعي (وضع
عام لموضوع له خاص وذلك) القسم من الوضع ثابت (بان يلاحظ الواضع
هيئات غير معدودة) اي بان يتصور صيغا غير محصورة (اجالا) اي ملاحظة
اجالية لا تفصيلية كامر (بامر عام) شامل (لها) اي لتلك الهيئات (ويلاحظ)
ايضا (معاني جزئية) معينة مخصوصة (غير معدودة) بحيث لا تقف عند
حد (بمعنى كلي) اي بامر عام ففي عبارته تقفن (شامل لكل) واحد (منها)
اي من المعاني الجزئية (ثم يعين) بالنصب وعلى صيغة المعلوم (كلام من الاولى)
اي كل واحدة من الهيئات الغير المعدودة (بازاء كل واحد من الثانية) اي
من المعاني الجزئية الغير المعدودة فيرتب على الوضع النوعي جواز استعمال
الفاظ غير معدودة في معان غير محصورة وليس هذا الا (على سبيل) اقسام
(الاحاد) جمع احد بمعنى واحد (على الاحاد) كافي ركب القوم دواهم اي
على سبيل استعمال لفظ في معنى ولفظ آخر في معنى آخر وهكذا فلا يلزم ان
يكون لكل لفظ معان غير متناهية (بحكم اجمالي) متعلق بعين اي بحكم كلي
على تلك الهيئات الغير المتناهية بالوضع لمعان غير متناهية وفي ضمنه يثبت
وضع كل من تلك الهيئات لمعان اجالا ووضع اللفظ لمعنى ولو اجالا يجوز
للاستعمال وكاف فيه وذلك (كوضع عامة الافعال) اي كوضع هيئاتها
التركيبية بازاء النسب الجزئية الى فواعل في احدا لازمة فاعلم ان للافعال ثلاثة
اوضاع احدها وضع موادها للاحداث بوضع شخصي بطريق وضع
عام لموضوع له عام كامر وثانيها وضع هيئاتها التركيبية التي تحصل من
مقارنتها للفواعل بازاء النسب الجزئية بهذا القسم من النوعي وثالثها وضع
هيئاتها الافرادية لزمان بالقسم الثالث من النوعي ايضا فليحفظ (مثلا)
(ان) هيئة (الفعل الماضي) من الافعال موضوعة للنسبة بهذا القسم من الوضع
(بكان قال) الواضع في نفسه او لفظه (كل ما كان على هيئة فعل) بحركات
العين والمراد الهيئة التركيبية كما وقع التنبيه عليه آنفا (فبينته) لنسبة جزئية
معينة ملحوظة بوجه كلي اي (لنسبة مدلول مصدره) وهو الحدث الى
(فاعل معين) عند المحققين كما سيصرح به اي الى فاعل شخصي كزيد ونحوه
والجار متعلق بالنسبة كفي في (في الزمان الماضي) فطرف الموضوع لوحظ
بالنوع وهو الماضي كما ان طرف الموضوع له اعني قوله لنسبة مدلول مصدره

آه ملحوظ بامر كلّي وهو مطلق نسبة الحدث الى فاعل معين في الماضي (فهذا)
 الحكم الاجالي (وضع) هيئة (ضرب لنسب حدث الضرب) الجزئية
 والنسب جمع نسبة والاضافة لامية كما ان اضافة الحدث الى الضرب بيانية
 (الى فواعل معينة) متعلق بالنسب وفيه مقابلة الجمع بالجمع اى لكل نسبة الى
 فاعل فاعل (غير محصورة كما في ضرب زيد) اى كالنسبة الجزئية المخصصة
 الى فاعل معين في هذا التركيب (و) كالنسبة الجزئية (في ضرب عمرو) وضرب
 بكر وهكذا القياس في كل نسبة معينة الى كل فاعل مخصوص الى ما لا ينهاى
 (و) بهذا (وضع) ايضا هيئة (قتل لنسب حدث القتل) الجزئية (الى تلك
 الفواعل) المعينة الغير المحصورة (كما) اى كالنسبة الجزئية في تركيب
 (قتل زيد و) كذا في (قتل عمرو و قتل بشر و قتل خالد وهكذا) يقال في كل
 فعل ماض (الى ما لا ينهاى له) من الافعال المواضى النسبوية مدلولات مصادر لها
 الى فواعل معينة واعلم ان (هذا) الذى ذكرناه من ان هيئات الافعال التركيبية
 موضوعة بهذا القسم من الوضع النوعى مبنى (على ما) اى مذهب (هو المختار)
 والمرضى (عند المحققين) من اهل الوضع والخويس (من ان صيغ الافعال)
 بيان للوصول اى من ان هيئات الافعال مط (موضوعة للنسبة الى فاعل معين
 اللفظ للنسب الى فواعل معينة بصيغة الجمع وانما قالوا بوضع الافعال باعتبار
 هيئاتها للنسب الى فواعل مخصوصة لانها لو كانت موضوعة للنسب الى
 فاعل ما لاستعملت بدون الفاعل ولو مرة مع انها لم تستعمل فلم انها موضوعة
 باعتبار الهيئة للنسب الى فواعل معينة في احد الازمنة فان قلت هلا يلزم ح
 كونها مجازات اذا استعملت فيما عدا الفواعل المعينة الشخصية قلنا لا يلزم
 لان المراد بالفواعل المعينة ما يصدق عليها الفواعل المعينة اى فواعل معينة
 كانت كما هو شأن النكرة من شمول الافراد على سبيل الدل فعلى هذا يكون
 المدلول المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه الى ذكر فاعل مخصوص
 والتفصيل في حاشية الفريدة (واما على رأى الجمهور) ومذهبهم المشهور (من انها)
 اى صيغ الافعال (موضوعة للنسبة) اى لنسبة الحدث المدلول عليه بالمادة
 (الى فاعل ما) اى غير معين وكلمة ما هذه كافي قول الكافية اذا تخصصت بوجه ما
 ولا يلزم على هذا رأى التكرار في السبقة ولا المجاز اذا استعمل في نسبة الحدث
 الى فاعل مخصوص معين لان النسبة الى فاعل ما اعم من ان تتحقق في ضمن
 هذا الفاعل او في ضمن ذلك الفاعل او في ضمن ذلك فاذا ذكر الفاعل المخصوص

توجد تلك النسبة الاعم في ضمن النسبة المتعلقة بالفاعل المخصوص تحقق العام في ضمن فرد الممحوظ بعمومه لا بخصوصه فلا تكرر ولا يجاز لكن يلزم على هذا ان يكون معناه المطابق مفهومه كلياً مستقلاً في التعقل كما ان مدلوله التضمني كذلك فلينأمل (فوضع له كل) واحدة من صيغ (الافعال معنى كل) لا مخصص كما عرفت آنفاً (فيكون ح) اى فيكون كل من الافعال حين اذ كان موضوعاً للنسبة الى فاعل غير معين (من قبل وضع عام لموضوع له عام) لا خاص اى من القسم الثالث لا الثانى (كان وضعه) اى كلام من الافعال باعتبار الهيئة الافرادية (لزمان) المعين من الازمنة الثلاثة (كذلك) اى من قبل وضع عام لموضوع له عام كما سبق هذا وقد كتب المص في الحاشية هذا على ما هو المشهور والتحقيق ان وضع الافعال لجميع معانيها بحكم واحد تأمل انتهى والى هذا التحقيق ذهب سيد المحققين وتبعه عصام الدين وقوله تأمل اشارة الى انه يلزم على هذا التحقيق تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة اذ لم يذكر الفاعل واجيب عنه بانه لا يستعمل الفعل بدون ذكر الفاعل استعملاً صحيحاً في كلام البلغاء حتى يلزم ما ذكر وههنا اجابات طوبى لها على غيرها فن ارادها فليراجع الى حواشى شرح الفريدة (وكوضع) هيئات (المركبات الثامنة) الكلامية اخبارية او انشائية عطف على قوله كوضع جامعة الافعال اما الجار لكونها نوعاً آخر مع بعد المعطوف عليه (فانها موضوعة) بهذا الوضع (يكأن قال كل ما) اى مركب (كان على هيئة زيد فاعل) من الجمل الاسمية (ومبته لكل اسناد المسند الى المسند اليه) اى وضعته للدلالة على ثبوت محموله لموضوعه (اسناداتهما) بحيث يصح السكوت عليه (فهذا) العنوان الكلى (وضع) هيئة (زيد قائم لهذه النسبة الجزئية) وهى نسبة القيام الى زيد (و) وضع هيئة (عمرو قاعد لتلك النسبة) الجزئية وبكر ذاهب لهذه النسبة المعينة (وهكذا) الكلام فى سائر المركبات الكلامية الى غير النهاية (وكوضع المركبات الاضافية) من نسبة المسبب الى سببه والاضافة نسبة تقييدية توجب الخفض فى الثانى (فانها موضوعة) ايضا (يكأن قال) فى نفسه (كل ما كان على هيئة غلام زيد) اى كل مركب من مضاف ومضاف اليه (فبيته لكل نسبة الاول) اى تعلق المضاف (بالثانى نسبة تقييدية) موجبة لجر الثانى (مفيدة) تلك النسبة (لتعريف) اللام لتقوية اى تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة (او التخصيص) ان

٤٨ اي لكون المضاف اليه
نكرة منه

كان نكرة وهذا في الاضافة المعنوية واما اللفظية فهي مقيدة لمجرد التحقير
وقد تعبد المعنوية غير هاء قال كلام محمول على التمثيل والتفصيل في النحو والمعاني
(فهذا) الحكم الكلي وضع هيئة (دار زيد لهذه النسبة الجزئية) اعني اختصاص
الاول بالثاني (المقيدة التعريف) في المضاف لكون الاضافة معنوية والمضاف
اليه معرفة (و) وضع هيئة (بيت عمرو لثلاث النسبة الجزئية) وهي اختصاص
البيت بعمرو (المقيدة التعريف) ايضا (و) كذا وضع هيئة (غلام رجل لثلاث
النسبة الجزئية لفيدة) مع لث (الخصيص) في المضاف ٤٨ وهو تقليل الاشتراك
في الكرات وتماه في عسارة القون لهذا الفقيه وهكذا وضع سائر المركبات
الاصافية (وكوضع) هيئات (المركبات التوصيفية) اي المنسوبة الى
توصيف الاول بالثاني من نسبة المسبب الى السبب (قائما) ايضا (موضوعه)
بهذا النوع من الوضع (بكان قال كل ما كان على هيئة رجل عالم) والمراد
كل مركب من صفة وموصوف (صعبته لكل نسبة توصيفية جزئية) من
النسب التوصيفية الغير المنتهية (بها) الوجه الاجمالي (وضع) هيئة
(زيد عالم) هكذا في النسخ والصواب زيد العالم كالا ينفق (لهذه النسبة التوصيفية
الجزئية) اعني نسبة وصف زيد بالعلم وتعلقه به (و) وضع هيئة (رجل كاتب
لثلاث النسبة التوصيفية الجزئية) وهي نسبة صفة الكتابة الى رجل ما (وهكذا)
اقياس في غير ما ذكر من المركبات التوصيفية (وكوضع) المعرف باللام العهد
الخارجي) مفردا او جمعا بان يقال كل ما عرف باللام العهدية فهو موضوع
لكل واحدة من الخصص الجزئية لمعية واعلم ان لام العهد الخارجي ما يشير به
الى مفهوم مدخوله من حيث تحققه في ضمن فرد معين وان مذهب المحققين
في اسم الجنس انه موضوع لاهية المصنعة واتما الوحدة مدلوله تنوين التكثير
على ما سبق فادخل عليه لام العهد الخارجي يلزم ان يكون مجزا من اطلاق
اسم الجبر على الكل وهو خلاف لظاهر فنعم ذهبوا الى ان المعرف باللام
العهد الخارجي على ذلك التقدير موضوع بوضع آخر بالوضع النوعي معار
لوضع الاجزاء او كيفية هذا الوضع على ما يشير اليها آية بان يلاحظ كل واحد
من المعرفات اللامات العهدية بكل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظا
او تقديرا من حيث المجموع ويلاحظ كل واحد من الافراد المعهودة بمحصة
معينة من مفهوم مدخولها فوضع كل واحد مع اللام من تلك المعرفات التي
لا حظها بوجه كلي لكل واحد من الافراد المعهودة الملحوظة بوجه كلي ايضا

دفعه ذكره الشريف (وكذا) وضع (المضاف) الى شئ (بالاضافة العهدية)
 الخارجية اذا المعاني الاربعة المعهودة للام تجري في الاضافة الى المعرفة وفي
 الموصولات على ما صرحوا به فكل ما ضيف باضافة العهد الخارجي فهو
 موضوع لكل واحد من افراد مفهومه المحوطة بوجه كلي قبصر (وكوضع
 المفرد) او الجمع (المحلى) اى العرف (باللام الاستغرافية) من نسبة الدال
 الى المدلول وعن البعض المفرد اذا عرف بلام الاستغراق كان لشمول افراد
 مسماء وهى الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد
 فيكون وضعاً عاماً واستعماله في كل واحد على التناوب فيكون الموضوع له
 خاصاً كأن يقال كل ما كان معاً بلام الاستغراق فهو موضوع لكل واحد
 من مفهوم مدخولها (وكوضع النكرة المعينة) مثل ما اخبر منك فان النكرة
 فيه وقعت في حيز النفي فاذا كانت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
 فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد فكان الموضوع له خاصاً وجاز
 ان يكون مستند اليه والخاص بل ان تلك النكرة موضوعة للعموم بالوضع النوعي
 فليس دلالتها عليه عقلية فطريق وضعها بان يقال كل نكرة وقعت في حيز
 النفي فهي موضوعة للعموم اولى لنفي الحكم عن كل فرد (و) القسم (الثالث)
 من اقسام الوضع النوعي (وضع عام لموضوع له عام) طريق (ذلك) الوضع
 (بان يلاحظ الواضع هيئات غير محصورة بامر عام لها) اى شامل لتلك
 الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضا (معنى واحداً كلياً) ملابساً (بنفسه) اى
 بعينه وذاته لا بمفهوم كلي (ثم يعين كلامها) اى كل واحدة من تلك الهيئات
 المحوطة بامر عام والجار في (بحكم اجالى) متعلق بعين كاللام في قوله
 (لذلك المعنى الكلى) المعين المحفوظ في ضمن امر عام وذلك (كوضع) هيئة
 (الفعل) الافرادية (لمرمان) المعين من الازمنة الثلاثة كامر (و) كذا وضع
 هيئة الفعل التركيبية (للنسبة) الى الفاعل لكن لا مطلقاً بل على (رأى الجمهور)
 ومذهبهم المذكور من ان الافعال موضوعة للنسب الى فواعل غير
 معينة (او يلاحظ) عطف على قوله بان يلاحظ الواضع (معانى كلية) منسوب
 الى الكلى بحذف الياء المشددة على ما هو قاعدة النسبة الى ما فى آخر ما مشددة
 مثل الشافعى (بمفهوم كلي) اى شامل على افراد كثيرة من تلك المعاني (آخر)
 اى غير الامر العام الذى لوحظت به تلك الهيئات (ثم يعين) الواضع كل
 واحدة من تلك الهيئات المحوطة بامر عام الغير المتناهية (بازاء) تلك المعاني

(الكلية الملاحظة بفهوم كلّي آخر) غير ما لوحظت به الهيئات المذكورة
 قالة الملاحظة في طرف الموضوع والموضوع له عام كلّي وهذا التعيين يكون
 (على) طريق (انقسام الاحاد الى الاحاد) اي انقسام آحاد الهيئات الى آحاد
 المعاني الكلية على ما هو القاعدة عند مقابلة الجمع بالجمع (بحكم اجمالي) متعلق
 بالتعيين اي يحكم كلّي كأن قال كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع
 بازاء كل واحد ممن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه ومن هذا القبيل وضع
 المشتقات كإسطة بقوله (كوضع اسماء الفواعل) اعلم ان الاسم المقابل للفعل
 اما ان يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار تعلق معنى بها كفرس وعلم
 او باعتبار معنى كذلك كرجل واجر علما لذى حجرة ونحو المقتل والمفتاح
 واما ان يكون موضوعا لذات مبهمه مع معنى معين قائم بها كالضارب والحسن
 والافضل فالخاصل من القسمين الاولين اسماء ومن القسم الاخير صفات وهذا
 التقسيم جار على ما عليه المحققون من عدم نحو اسم الزمان والآلة من قبيل
 الاسماء دون الصفات ٤٩ وذهب بعضهم الى كونه من الصفات وهو المستفاد
 من ظاهر عبارة النص والحق هو الاول لتعين مدلولها من حيث انه زمان
 او مكان او آلة فان هذه الامور معتبرة اجزاء بدلالة تفسير ائمة اللغة بخلاف
 الفاعل والمفعول كذا في الفصول واذا عرفت هذا الاجال فاعلم ان اسماء الفواعل
 من هذا القبيل (فانها موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة)
 من هيئة (نحو ضارب وكاتب وقاري وغيرها) من اسماء فواعل غير متناهية
 (بامر عام لها) فلما كان آلة الملاحظة عامّا كلياً بالظر الى ذاته في المشتقات
 جعل وضع هيئاتها من قبيل الوضع والموضوع له العامين كما هو المشهور
 ومنهم من جعل وضعها من الوضع العام للموضوع له الخاص فتنبع (وهو) اي
 ذلك الامر العام (قولنا كل ما كان على هيئة فاعل) اي على صيغة اسم فاعل
 فقوله (في الثلاثي) مما لا حاجة اليه اذ ليس القصد بالفاعل في قولهم اسم الفاعل
 اسم صيغة كاشنة على وزن فاعل بخصوصه بل اسم مافعل الشيء اعني الفاعل
 بمعنى ذات ما قام به الفعل فيشمل الثلاثي وغيره فاعرفه (وبلاحظ المعاني
 الكلية) المعينة (من نحو من) اي ذات (قام به الضرب) بالنسبة الى ضارب
 (وغيره) كمن قام به الكتابة في كاتب ومن قام به العلم في عالم الى غير ذلك
 (بفهوم كلّي آخر) اي غير الامر العام الاول اعني كل ما كان على هيئة
 فاعل والباء صلة الملاحظة (وهو) اي المفهوم الكلّي الآخر عبارة عن

٤٩ فان اسم الزمان والمكان
 والآلة تدل على
 خصوصيات الاشياء الثلاثة
 فان المقتل زمان او مكان
 وقع فيه القتل لاشي وقع
 فيه فلهذا لم يحزم مكان مقتل
 بخلاف المقتول فيه منه

مفهوم (من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه) أى شخص قام به مدلول مصدره
 حال كونه ملابساً (بمعنى الحدوث) دون الثبوت والطرف حال من المدلول
 كما اشرنا (تبيينه) اعلم ان المشتق نحو ضارب للباشر حقيقة وفى الاستقبال مجاز
 وفى الماضى وقد انقطع مختلف فيه فللخفية مجاز وللشافعية حقيقة والثرثرة
 تظهر فى قوله عم المتبايعان بالخيار مالم يفرقا حيث اثبت الشافعى خيار
 المجلس بعد انقضاء البيع خلافا للخيفة واعلم ايضا ان اسم الفاعل لا يشتق
 لشيء باعتبار فعل يقوم بغيره خلافا للمعتزلة وان شرط المشتق صدق اصله
 خلافا للجبايين والتفصيل فى الاصول وان المشتق قد يطرده كاسماء الفاعلين
 والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمكان والآلة وقد لا يطرده نحو
 القارورة فانها مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر للمابع وكذا العيوق
 فانه مشتق من العوق ولا يطلق على كل ماله عوق بل على نعم معين والتحقيق
 فى الفوائد الخاقانية (ثم يعين) أى بعد ملاحظة كل ٥٥ من الطرفين بامر عام يضع
 (كلام من الاولى) أى كل واحدة من تلك الهيئات (باراء كل واحد من الثانية)
 أى المعاني الكلية المحفوظة بامر كل واحد وهذا ايضا (على) سبيل (اقسام
 الاحاد الى الاحاد بحكم اجمالى) متعلق بيمين (بكان قال) فى نفسه (كل
 ما كان على هيئة فاعل فى الثلاثى) تذكر ما ذكرناه (معيته لمن) أى لذات
 مبهمه والمناسب ان يعبر بما لان ما جهل امره اكثر الا انه قصد تعليب العقلاء
 لشرعهم (قائه) يعنى ثبته سواء كان بطريق الصدور عنه او لا (مدلول
 مأخذ اشتقاقه) أى المصدر ملابساً (بمعنى الحدوث) حال من ضمير عينه
 او من المدلول (فهذا) الحكم الاجمالى (وصع) هيئة (ضارب) المناسب
 للامثلة الآتية التمرير (لمن قام به الضرب) أى مدلول الضرب الذى هو
 مأخذ اشتقاق الضارب ومصدره (بمعنى الحدوث) فيكون آلة الملاحظة
 والموضوع له متعدي فى هذا القسم فلكون الصفات موضوعة للذات المبهمه
 من كل وجه احتاجت الى الموصوف اما صريحاً او تقديرأ وهذا منى
 ما اشتهر منهم انه ما من صفة الا وهى حارية على موصوف مذكور او مقدر
 ولا يخفى ان الغرض الاصل فى الصفة هو المعنى الحدوث واعتبار الذات
 لضرورة ان المعنى لا يعقل بدونها لكونه معتبراً على وجه الانتساب الى
 الذات فلذا فسروا الصفة بما يدل على ذات مبهمه ومعنى معين هو الموق (و) بهذا
 ايضا وضع هيئة (الكاتب لمن قام به الكتابة) الذى هو مصدر الكاتب

٥٥ على حدة منه

(بمعنى الحدوث) كذا وضع هيئة (القارى) لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث) والناح لمن قام به الفتح بمعنى الحدوث (الى غير ذلك) من اسماء الفواعل الغير المتناهية (وقس عليه) اى على الثلاثى اسماء الفواعل من (المزيدات) كأن تقول كل ما كان على هيئة مكرم او منكسر او مستخرج مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مبدأ اشتقاقه بمعنى الحدوث فلا تعقل (وكوضع) هيئات (اسماء المفاعيل) عطف على كوضع اسماء الفواعل اعاد الجار لكونها توما آخر (فانها موضوعة) لذوات مبهمه وقع عليها مدلولات مصادرها (على سبيل الانقسام) للاحاد الى الاحاد (بحكم ايجالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعول) اى على صيغة اسم مفعول وهذا (فى الثلاثى) المبردوسياتى عديله وقدم ما فيه (فحيثه لمن وقع عليه) اى تعلق به تعلقا معنويا يشمل مثل معلوم ومفعول (مدلول مأخذ اشتقاقه) ملابسا (بمعنى الحدوث فهذا) الحكم الاجالى (وضع) هيئة (مضروب لمن وقع عليه الضرب) اى مدلول الضرب الذى هو مأخذ اشتقاق مضروب (بمعنى الحدوث) بهذا ايضا وضع هيئة (مكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى الحدوث) منها (الى غير ذلك) من ابنية اسماء المفاعيل المتكررة جدا (وقس عليه) اى على اسم المفعول الثلاثى (المزيدات) بان تقول كل ما كان على هيئة مكرم ومدرج ومستخرج ونحوها فهو موضوع لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع) صيغ (اسماء الزمان) وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل والظاهر ان يذكر قبل هذا بل قبل اسم المفعول الصفة المشبهة لعدم اندراجها فى اسم الفاعل بقيد الحدوث فقول طريق وضعها هكذا كل ما كان على واحد من هيئة عظيم او حسن او رحن مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مصدره بمعنى الثبوت واما ما سياتى من قوله وكوضع اسماء المشبهة فكون المراد به الصفات المشبهة بعيد عن الفهم جدا كما ستقف (فانها) اى اسماء الزمان (موضوعة) لمعانيتها بهذا الوضع (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم ايجالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعول) بفتح العين او كسرهما (فحيثه لنا) اى لزمان (وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه) فهذا وضع هيئة مضرب لزمان وقع فيه الضرب ومقتل لزمان وقع فيه القتل وهكذا (وكوضع اسماء المكان) وتعريفه يفهم من تعريف اسم الزمان (فانها موضوعة) لمعانيتها (ايضا) اى كاسماء الزمان (كذلك) اى بحكم ايجالى كان يقول كل ما كان

على هيئة مفعول فعيته لما اى لكان وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (ولكن)
الفرق بينهما ان (لفظه ما) في العنوان الكلى المذكور (في جانب آلة
ملاحظة الموضوع له عبارة) بمعنى ما به التعبير (عن الزمان) كإفسرهاها به
(في الاول) اى في الحكم الاجالى الاول اوفى اسم الزمان (و) عبارة (عن المكان)
كانها عليه (في الثانى) اى في الحكم الاجالى الثانى اوفى اسم المكان والحاصل
ان صيغة مفعول لفظ مشترك بين اسم الزمان والمكان لانها حقيقة في المكان
بجواز في الزمان كما ينوهم من كثرة استعمال اسم المكان والفرض من وضعها
الاختصار كسائر الالفاظ المشتركة (وكوصع) صيغ (اسماء الآلة) وهو
المشتق من فعل للآلة ولا يجرى من الزيدات وصيغته غالباً مفعول بكسر اوله
واما نحو قدوم بالفتح فآلة لفة (فانها موضوعة) لعانيها (على سبيل الانقسام
بحكم اجالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعول) بكسر الميم (فعيته لما
كان آلة) اى واسطة (لحصول مدلول مأخذ اشتقاقه) ووصول اثر الفاعل
الى المفعول فهذا الحكم الاجالى وضع صيغة محلب لوعاء كان آلة لحصول
الحلب وصيغة مثقب لما كان آلة لحصول الثقب ومفتاح لما كان آلة للفتح الى
غير ذلك (وكوضع اسماء التفضيل) من اضافة الدال الى المدلول اى وكوضع
صيغة كل اسم يفيد معنى التفضيل وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
الغير والفرق بينه وبين صيغة المبالغة ان الزيادة في الاول تعتبر بالنسبة الى
شئ آخر كما يدل عليه حده وفي الثانى تعتبر في نفسه ومن ثمة يقال النملة آكل
من الذرة لا آكلة ونظير ذلك الكبر والحب (فانها موضوعة) لعانيها بهذا
الوضع (على سبيل الانقسام) الى الاحاد (بحكم اجالى بكان قال كل ما كان
على هيئة افضل) شامل لافضل الصفة فتدبر ٥١ (فعيته لمن قام به مدلول مأخذ
اشتقاقه) قياماً كائناً او حال كونه (على وصف الزيادة) الاضافة بيانها
(على غيره) وهو المفضل عليه فلاجل ان يتعين ذلك الغير يستعمل اسم التفضيل
باحدثة امور فهذا الحكم الاجالى تيسر لك ان تقول صيغة افضل موضوعة
لمن قام به الفضل على وصف الزيادة على الغير وصيغة احسن لمن قام به الحسن
على وصف الزيادة على الغير وهكذا الى غير النهاية (وكوضع) هيئات
(اسماء التصغير) وهو ما زيد فيه ياء ليبدل على مصغر اى لدلالة على تقليل
ما صغر او تحقيره او تقريبه ودلالة الزيادة على القلة من خواص اسم التصغير
وتصغير الاسماء المعظمة منبه شرعاً والتفصيل في شروح الشافية (فانها موضوعة

• اشارة الى ان نحو احر
واحر خارج بقرينة القيد
الآتى اعنى الزيادة على الغير
او المراد من افضل افضل من
لامطلقاً منه

على سبيل الانقسام بحكم ايجالي بكان قال كل اسم ثلاثي غير (ماض مجهول من التغير والجملة صفة اسم) الى وزن فصيل (بضم الاول وقح الثاني وسكون الياء اى او غير الى وزن فصيل او فصيل فان صيغ التصغير ثلاثة فكلام المتن يحول على التمثيل قبصر (فचितه) للدلالة ٥٢ (على تصغير معنى اصله) اى اصل هذا الاسم وهو مكبره فهذا حكم كل اندرج في موضوعه جميع ما يكون على وزن فصيل من المصفرات الغير المتناهية فتكون جميعها موضوعا لمعانيها ايجالان بوضع رجيل لتصغير معنى الرجل وضريب لتصغير معنى الضرب وهكذا (وكوضع) صيغ (اسماء النسبة) اى الدالة عليها وهو اسم ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها ليدل على النسبة الى الجرد عنها والنسبة قد تكون الى البلد وقد تكون الى الحرفة ٥٣ وقد تكون الى القبيلة وقائدها قائدة الصفة وهو مشابه لاسم المفعول ومأوله (فانها) اى اسماء النسبة مثل بصرى وهشمى وحريرى (موضوعه) لمعانيها (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم ايجالي بكان قال كل اسم الحلق) ماض مجهول من الالحاق اى وصل (بآخره ياء مشددة) مكسور ما قبلها فيخرج نحو غلامى (فचितه للنسبة) اى للدلالة على النسبة فيخرج نحو كرسى ورومى (الى معنى الملحق به) وهو المنسوب اليه الجرد عن الياء فهذا وضع بصرى للنسبة الى معنى البصرة وحريرى للنسبة الى معنى الحرير وهكذا (وكوضع النسبة) اى المثني من الاسماء اذ لفظ ٥٤ التثنية حقيقة عرفية فى معنى المثني الاصطلاحي (فانها) اى التثنية (موضوعه) لمعناها (على سبيل الانقسام بحكم ايجالي بكان قال) الواضع (كل اسم الحلق بآخره) اى بآخر مفردة (الف ونون) وهذا (في حال رفعه) نحو مسلمان فى جاءنى مسلمان (ويا) عطف على الف (مفتوح) صفة جرت على غير ما هي له للالف (ما قبلها) فيخرج الجمع المذكور السالم (ونون مكسورة) فى جميع الاحوال وهذا (فى حال نصبه وجره) اى فى حالتى نصب ذلك الاسم وجره نحو مسلمين فى رأيت مسلمين ومررت بمسلمين (فचितه) للدلالة (على كل) فردين (اثنين) كاثنين (من افراد معنى الملحق به) اعنى مدلول الاسم المفرد فى ضمن هذا العنوان الكلى وضع لفظ مسلمان ومسلمين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو المسلم ولفظ كاثنان وكاثنين للدلالة على اثنين من افراد الكاتب ورجلان ورجلين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو الرجل وهكذا نقس (وكوضع)

٥٢ قلعل هذا اللفظ سقط
من قلم الناسخ الاول منه

٥٣ اى الصنعة منه

٥٤ تعليل لتفسير التثنية
بالمثنى واما التقيد بالاسماء
فبقريضة سياق الكلام منه

•• ويحتمل ان يكون بضم
الفاء وتشديد العين مثل
كتاب جمع كاتب منه

صبيغ (الجموع) من الاسماء (مطلقا) اى جوع فلة او كثرة وجوع صحة
او كسرة وهو ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بغير ما وتام البحث
في النحو (فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم ايجالى بكأن قال كل
اسم غير (ماض مجهول من التغير (الى وزن فعال) بكسر الفاء •• نحو رجال
او غير لاستجماع شروطه الى وزن (فاعلون) في حالة الرفع (او) الى (مسلمين)
بكسر ما قبل الياء في حالتى النصب والجر (او) غير الى وزن (مسلمات مثلا) اى
وهكذا قياس سائر اوزان الجموع المذكورة في محلها (فعينته) اى ذلك
الاسم للدلالة على افراد (اكثر من اثنين) وهو الجمع العربية كالا يخفى (من
سميات ذلك الاسم) المفرد المغير والجار الاول متعلق باكثر والثاني بيان لل اثنين
والسميات عبارة عن الافراد والظان اكثر ليس على بابه فاعرفه فهذا الوجه
الكلى وضع رجال لاكثر من اثنين من افراد الرجل وضاربون لاكثر
من اثنين من سميات ضارب ومسلمات لاكثر من اثنين من افراد مسلمة وهكذا
(وكوضع اسماء المشبهة) لم يظهر لي ما اراد بهذا فانه ان اراد الاسماء المشبهة
بالصفات مثل اسم التصفير والنسوب والآلة فقد ذكرت كلها فيما سبق وان
اراد صبيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل حسن ورجل واحمر ونحوها
فلا دلالة لهذه العبارة عليه الابتكافات باردة على ان المناسب حذرها عقوب
اسم الفاعل او المفعول كما امر التنبيه على هذا فلا صوب اسقاط هذا من البين
فارجع البصر كرتين (وكوضع اسم المنادى) اى اسم هو المادى فالأظهر
الاسم المادى فهو موضوع بهذا القسم من الوضع لكن لا مطلقا بل (اذا لم
يقصده) اى بالمنادى شخص (معين) كرجل في قول الاعشى المستغيث يا
رجلا خذ بيدى واما اذا قصد به معين فيكون معرفة فيدخل ح في وضع
سائر المعارف وقيل انه يدخل في وضع المعارف باللام قصير (و) القسم (الرابع)
من اقسام النوعى (وضع خاص لموضوع له عام) من النوعى ايضا (بما لا
وجود له) في الخارج (بل) للترقى (حكموا) اى اهل الوضع (باستحالة)
وامتناعه فضلا عن وجوده (ايضا) اى كما حكموا باستحالة في الوضع
الشخصى (لما سبق) من ان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للملاحظة
كلياتها وقد استوفينا الكلام فيما مر فتذكر (المطلب الثالث) من المطالب الثلاثة
(في بيان الركن الثالث) وهو الموضوع له فاعلم ان الموضوع له تسميات كأن
يقال الموضوع له اما موضوع له بالوضع العام او بالوضع الخاص او يقال

٤٢ أى فظهر أن إطلاق
اللفظ دار مع المعاني الذهنية
دون الخارجية واجاب
صاحب التحصيل عن هذا
بأنه إنما دار مع المعاني
الذهنية لا اعتقاد أنها
في الخارج كذلك لا يجرد
اختلافها في الذهن وقد
جعل العلامة الدواني
الزراع بين الفريقين لفظياً
بأنه لا شك أن العلوم بالذات
إنما هو الماهية المعلومة
من حيث هي مع قطع النظر
عن العوارض الذهنية فمن
قال أن العلوم بالذات هو
الصور الذهنية أراد بها
المساهية من حيث هي
معلومة وإطلاق الصورة
عليها شائع ونفى كون العلوم
هو الأمر الخارج منى على
أن العلوم قد لا يكون
متحققاً في الخارج ومن قال
أن العلوم هو الأمر الخارجى
فقد أراد بالأمر الخارجى
مقابل نفس الصور الذهنية
من حيث أنها متشخصة
بتشخصات ذهنية من الفوائد
الخاقانية منه

أنه أما موضوع له بالوسع التخصى أو بالوضع النوعى أو يقال أن الموضوع له
أما متعدد بأن وضع لكل منهما لفظ واحد أولاً أو يقال أنه إما واحد وضع له
بمعنى لفظان أولاً وهكذا لكن هذا التقسيمات لموضوع له ليست حقيقة
وبالذات بل ثانياً وبالعرض وما هو تقسيم له أصالة أن يقال أنه إما معنى أى
مدلول ليس من جنس اللفظ كمدلول زيد أو لفظ كمدلول الاسم والفعل والحرف
والأول هو الأكثر (وهو) أى الأول اعنى المعنى الموضوع له أيضاً قسمان
لأنه (أما) معنى (كلى) لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه بين كثيرين
(أو جزئى) يمنع تصوره من ذلك (فاختلف فيه) يعنى إذا عرفت أن الموضوع له
أما كلى أو جزئى فاعلم أنه وقع الاختلاف في أن المعنى الموضوع له بالوضع
القصدى أهو ذهنى أم خارجى على خمسة أقوال ومذاهب (فذهب) العلماء
(الخفية إلى أنه) أى المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو (الصور
الذهنية) من نسبة الظروف إلى ظرفه وكذا الخارجية يعنى أن الالفاظ
مفردة كانت أو مركبة موضوعة بأزاء الصور الذهنية سواء كان لها تحقق
في الخارج كالإنسان أولاً كجهر من زنبق أما في المفرد فلأنه لما كان مختلفاً
باختلاف الأمر الذهنى دون الخارجى علم أنه موضوع للذهنى وذلك لأننا
إذا رأينا جسماً من بعيد وتصورناه جبراً سميناه ثم إذا تصورناه بالقرب منه
طأراً سميناه به ثم إذا تصورناه قرصاً سميناه به مع أن الخارج واحد لا اختلاف
فيه ٤٢ وإما في المركب فلأن قام زيد مثلاً يدل على حكم المتكامل وإيقاعه بأن زيداً
قائم وهو أمر ذهنى فإن طابق الخارج كان صادقاً والا كان كاذباً ولا يدل
على ثبوت المعنى في نفس الأمر ولا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ذكره
السيد في تعليقاته على التلويح (واختاره) أى هذا المذهب (الإمام)
أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين (فخر الدين الرازى) أى المنسوب إلى
بلدة رى وهو الفقيه الشافعى صاحب التفسير الكبير الفائق على أهل زمانه
له تصانيف مفيدة بالقبول تلقته الأمة (و) ذهب الإمام محمد بن إدريس
(الشافعى) عطف على الخفية فالانسبوالشافعية (إلى أنه) أى الموضوع له
(هو الأمور الخارجية) أى الماهيات الخارجية لا الذهنية قال السيد قدس سره
ومذهب الشافعية أن المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو الأمر الخارجى
(وتبعه) أى الشافعى وتبع من باب علم (الشيخ أبو اسحق الشيرازى) وعلى
هذا يلزم أن لا تكون دلالة اللفظ على المعنى الذهنى مطابقة ولا تضيماً وإن

لا يكون استعماله فيه حقيقة تدبر ومن الثمرات الخفية للخلاف بين الخفية
والشافية على ما في كتب الاصول كون الاستثناء تكلماً بالباقي بعد اثباتها
عند الخفية وكونه من النفي اثباتاً وبالعكس عند الشافعي وذلك لانه لما لم
يوجد واسطة بين النفي والاثبات في الخارج بناء على مذهبه قلنا في الخارج
يستلزم الاثبات فيه وبالعكس واما على مذهب الخفية فلما كان الواسطة
منصورة في الذهن بين النفي والاثبات كان المستثنى مسكوتاً عنه عندهم
فليحفظ واما منشأ النزاع بين الفريقين ففي الفوائد الخفائية لصدر الدين ان
هذا الخلاف في التحقيق منفرع على الاختلاف في ان المعلوم بالذات هل
هو الصور الذهنية او المعلوم الخارجي ادلاشك ان الالفاظ موضوع لما
هو معلوم بالذات فن قال ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية ودو الصورة
انما يحصل فيه بناء على ان صورته المطابقة او الغير المطابقة حاصلة فيه
لا الامر الخارجي بناء على ان كثيراً ما ينصور الانسان اشياء لا وجود
لها في الخارج قال بان الالفاظ موضوعة للصور العقلية ومن قال
بان المعلوم بالذات انما هو ذو الصورة قال بان الالفاظ موضوعة للامر الخارجي
فليحفظ (و) ذهب (بعض المحققين الى انه) اي الموضوع له (المعنى من حيث
هو هو) اي الى انه حالة بين العلم والمعلوم اعني نفس الماهية مع قطع النظر
عن تحققها في الذهن او الخارج فيكون امراً اعم منهما في كل الالفاظ مفردات
او مركبات ففي اي من الذهني والخارجي اشتملت كانت حقيقة قال المص
وهذا المذهب هو الحق عندي (و) ذهب شمس الدين (الاصفهاني الى) التوزيع
وهو (انه المعنى من حيث هو هو) اي اعم من ان يتحقق في الذهن او الخارج
لكن لا مطلقاً بل (في المفردات و) بعض (المركبات) وهي ماعدا الاسنادية
اعني (التقييدية) كالحيوان الناطق و غلام زيد (و) انه (الصور الذهنية) عطف
على المعنى من حيث هو هو (في المركب الكلامي) اي الاسنادي (اخبارياً)
كان ذلك المركب (او انشائياً) لان المركب الجبري انما يفيد الحكم بان
السبب بين الطرفين ايجابية كانت او سلبية واقعة في نفس الامر وبهذا الاعتبار
يحتل الصدق والكذب واما المركب الانشائي فهو موضوع لانشاء مدلوله
واثره واظهاره وليس له خارج حتى يفيد اظهاره بخلاف سائر المركبات
ففيحكمها حكم المفردات في كون معانيها اعم من ان تكون موجودة في الذهن
او في الخارج (و) ذهب المحقق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي

كمال الدين (ابن الهمام) صاحب فتح القدير وله في الاصول كتاب التحرير
 الذي لم يؤلف له نظير (الى) التوزيع بين مذهبي الحدية والشافعية وهو (انه)
 اى الموضوع له (الامور الخارجية في العلم الشخصي) يعنى انه الشخص
 الخارجى في اعلام الاشخاص (و) انه (الامور الذهنية في غير ذلك) اى
 في غير العلم الشخصي من الالفاظ المفردة والمركبة فهذه خمسة مذاهب
 (مشهور) منها (هو) المذهبان (الاولان) المحفية والشافعية (و) المشهور
 بعدهما هو المذهب (الثالث بالنسبة الى) المذهبين (الآخرين) فلا شهرة
 للاخيرين والتفصيل في كتب الاصول وغيرها (الخاتمة) اللام للمعهد الخارجى
 وهى متدا حبره محذوف اى هذه التى تذكرها بقوله تشتمل حال من المتدا
 بتأويل او غيره ولك ان تجعله خيرا عن الخاتمة وهى امامصدر مثل كاذبة
 فنقلها الى الالفاظ الصادرة عنه من نقل المتعلق بالكم الى المتعلق اوام
 فاعل فان اعتبر القل فهو من نقل اسم السبب الى المسبب والا فن اطلاق العام
 على الخاص بعمومه فيكون حقيقة والتاء اما القل او التانيث وفي لفظة
 الخاتمة براعة الاستمالة على ما قاله بعض اهل الكمال ونسئل الله حسن الخاتمة
 حين الارتحال (تشتمل على ست فوائد) اشتمال الدال على المدلول بناء على
 ما هو المختار من ان الخاتمة واشاها عبارة عن الالفاظ او اشتمال الكل على
 كل جزء منه ان كانت عبارة عن المعانى والفوائد جمع فائدة وهى ما استفدته
 من علم او مال او جاه وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها
 ثمرة فالفائدة (الاولى) من الفوائد المتعلقة بالابحاث السابقة المشتملة
 عليها الخاتمة (ان ما ذكر) في هذه الرسالة (من الوضع) باقسامه بيان لما
 (الى ها) اى منبها الى الخاتمة (وضع قصدى) مقصود فى نفسه (مطلقا)
 اى شحصيا او نوعيا خاصا او عاما (ولو وضع نوع آخر) غير ما ذكر (وهو)
 وضع غير قصدى) اى غير مق فى نفسه بل مق فى ضمن غيره تابع له كقوله
 (وهو وضع كل لفظ) اسما او فعلا او حرفا مفردا او مركبا (فى ضمن وضعه
 لمعناه) احتزبه عن المهملات (لنفسه) اى نفس ذلك اللفظ والجار الاول
 متعلق بالوضع الثانى والثانى بالاول (وجعله عدله) اى جعل ذلك اللفظ
 عدلا لنفسه عطف على وضع كل لفظ من عطف احد المتلازمين على الآخر
 لمريد التوضيح (فاختلف فيه) اى فى الوضع الغير القصدى (حيث اثبت
 العلامة) التفتازانى (فى آخر) سورة الفاتحة من (شرح) تفسير (الكشاف)

للعلامة الزمخشري (وتقاء) أي أنكر هذا الوضع (السيد الشريف) (في حاشية) شرح الكافية للشيخ نجم الأئمة (الرضي وأدله) كل من (الطرفين) مذكورة (في) الكتب (المطولات) خلاصة البحث أنهم اختلفوا في أن الالفاظ هل لها وضع لانفسها أم لا فذهب بعضهم إلى الأول ومثله نحو ضرب فعل ماض فلو وضع لفظ ضرب والموضوع له أيضا لفظ ضرب لكن من حيث دلالة على المعنى أي الحدث الواقع في الزمان الماضي المنسوب نسبة تامة إلى فاعل معين قسم هذا البعض الوضع إلى قصدي وغير قصدي والقصدي هو المعتبر في الاشتراك فلا يكون اللفظ بالوضع الغير القصدي مشتركا واختاره العلامة التفتازاني فقال كل لفظ وضع لمعنى فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك المعنى ففي قولنا خرج زيد من البصرة مثلا خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كل من الثلاثة محكوما عليه ويؤيده ما في كتبهم من أن هذا علم وأنه من قبيل الاعلام المقولة وذهب بعض آخر إلى أن ليس لها وضع لانفسها أصلا لاضمحنا ولا قصدًا واختاره الشريف قدس سره حيث رد على البعض الأول وأنكر قولهم بأن دلالة الالفاظ على انفسها ليست بمسندة إلى الوضع أصلا لوجودها في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها أسماء لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الاخبار عن انفسها بل هو جار في الالفاظ المهمة أيضا نحو جنى مهمل ودعوى وضع المهملات بآراء انفسها وضعا غير قصدي وإنما أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة مع أن اثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعد العقل والنقل وإنما التزموه تعصيا عن لزوم الاشتراك في جميع الالفاظ وتماه في رسالة اختلاف السعدين وغيرها (و) لقائمة (الثانية) منها (أنه) أي الشاب (اختلف) أي وقع الاختلاف من حيث الجوار وعدمه (في اجتماع الأوضاع لاربعة) أي الوضع اللغوي والعرفي والاصطلاحي والشرعي (في لفظ واحد بالنسبة إلى معنى واحد) ادب بالنظر إلى معان متعددة بحور ذلك الاجتماع بالاختلاف (فذهب إلى جوازه) أي جواز هذا الاجتماع (المحقق التفتازاني) في التلويح بكلف الأسد فانه موضوع لفظة الحيوان المفترس ولمسلم يوجد من أهل الشرع والعرف والاصطلاح النقل إلى معنى آخر بل استعملوه في الحيوان المفترس فكأن الكل اتفقوا على وضعه لذلك المعنى فوجود الأوضاع الأربعة منى على

التنزيل لا بالفعل فاندفع اعتراض السيد الشريف الآق نقلا عن مستجى زاده من لزوم ان لا يوجد فائدة في الاوضاع المتأخرة بعد كونه موضوعا لذلك المعنى من طرف اهل اللغة والتفصيل في الاصول (و) ذهب (الى نفيه) وانكاره (الحقق) الشريف (الرجائي وادلة الجانبين في المفصلات) يعنى انهما اختلفا في جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة بالاوضاع الاربعة فذهب الى جوازه السعد العلامة في التلويح حيث قال فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة على الاطلاق والا فهي الحقيقة بالجهة التي بها كان الوضع وانكر المحقق الشريف اجتماع هؤلاء الاوضاع حيث قال انه منتف على الاطلاق بل بما يستحيل عادة خلط الاوضاع المتأخرة عن الفائدة ويؤيده ما قالوا في تعريف الاصطلاح انه اتفاق قوم على معنى لا يكون في اصل الوضع كذلك ان اللغة اصل والنقل طار عليه كذا في مستجى زاده (و) الفائدة (الثالثة) منها (لا يجعلك) ايها الطالب الفطن بصيغة النفي او التثني (في شبهة) وريب (تناوب الالفاظ) في التراكيب (بعضها مكان بعض) اما بالجر بدل بعض من الالفاظ اي تناوب بعضها مكان بعض آخر او بالرفع على ان الجملة حال مؤكدة من التناوب اي لا يوقفت في رتبة استعمال بعض الالفاظ في معنى بعض (اذ اعتبر) علة لا يجعلك اي لان المعتبر في وضع الالفاظ هو (الوضع الافرادى) لا التركيبى ولا الاستعمال توضيحه ان بعض الالفاظ قد يستعمل فيما يستعمل فيه بعض آخر كاستعمال لفظ موضوع لكلى في مشخص يستعمل فيه العلم فلا يشك في انه مشارك له في الجزئية والعلمية وكاستعمال الموصول في الجزئى المستعمل فيه العلم او ضمير المخاطب او المتكلم فلا ينبغي ارباب انها مشاركة في الموصولية او الضميرية او العلمية اذ العبرة في الاتصاف بهذه الاوصاف الوضع على الوجوه المعتبرة في الاقسام المذكورة في الرسالة لا الاستعمال المجازى (و) الفائدة (الرابعة ان الوضع) اي حقيقته وهو جعل شئ بازا شئ اه كما سبق في صدر الرسالة (يستلزم الدلالة) استلزام الخاص لعام كالانسان للحيوان اذ الدلالة كما سبق كون الشئ بحيث يهيم منه شئ آخر فنى تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص في ضمن العام (لكن) لا ينعكس كليا لان (الدلالة لا تستلزمه) اي الوضع وذلك (لامكان ان تكون) الدلالة حاصلة (بالعقل) دون الوضع كدلالة ديز السموع من وراء الجدار على وجوه

اللافظ والعقل قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات (أو) امكان ان تكون
 للدلالة (بالطبع) كدلالة اح على وجع الصدر والطبع ما يكون مبدأ الحركة
 سواء كان له شعور اولا والطبيعة اخص منه لانها عبارة عن مبدأ الحركة
 من غير شعور والتحقيق في كتب الحكمة (و) الفائدة (الخامسة ان الارادة)
 بمعنى التفات النفس الى المعنى من حيث انه مراد التكلم (ليست بشرط ٤٣
 اى بموقوف عليه (في الدلالة) اى دلالة اللفظ على المعنى (عند الجمهور)
 كما هو المشهور (خلافا) لشيخ الرئيس ابى علي حنين (ابن سينا) حيث
 ذهب الى ان الدلالة موقوفة على الارادة (واختاره) اى مذهب ابن سينا
 (الفاضل العصام) في حاشية الجامى (وادلة الطرفين) جرحا وتعديلا
 (مبسوطة) مفصلة (في الكتب) المطلقة وغيرها فارجع اليها جازما بان
 الحق الذي عليه المحققون ان الارادة ليست شرطا في الدلالة ولا تابعة لها بل
 للوضع كذا في المطول (و) الفائدة (السادسة) وهى الاخيرة من الفوائد
 (ان مدلولات الالفاظ) اسماء او افصلا او حروفا على اوجه عديدة لانها
 اما معان مستقلة او معان غير مستقلة وكل منهما امام من حيث الذات والمفهوم
 معا او من حيث احدهما فقط فاثار اليه بقوله (اما معنى مستقل) الط معانى مستقلة
 ومعنى الاستقلال ان يكون مفهوم ما ملحوظ بذاته ولا يكون تبعافى الملاحظة للغير
 وعدم الاستقلال بخلاف ذلك (وهو) اى المعنى المستقل من مدلولات الالفاظ
 (على نوعين الاول انه مستقل ذاتا ومفهوما معا) اى من حيث الذات والمفهوم
 جميعا فهما تميزان عن ذات مقدرة في نسبة مستقل الى ضميره المستر ومفهوم
 كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ باراده وذات كل لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم
 كلفظ الكاتب مثلا مفهومه شئ له الكتابة وذاته ما صدق عليه الكاتب من
 افراد الانسان واعلم ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بنفسه
 وقد يراد به المستقل بالمفهومية والظان المراد به هما المعنى الثاني فثال هذا
 النوع كلفظ الارض والسماء وكلفظ زيد فان مفهومه وكذا ذاته الشخصية
 مستقل هذا (والثاني) انه مستقل (مفهوما فقط) اى لاداننا كلفظ السواد
 والبياض والعلم والجهل وغيرها من الاحداث والاعراض فان ذواتها غير
 مستقلة في الوجود قائمة بمحالها من الجواهر وان كان مفهوماتها مستقلة
 من حيث انها اسماء (واما) معنى (غير مستقل) عطف على معنى مستقل
 (وهو ايضا) اى كالنوع الاول المستقل (على نوعين الاول انه غير مستقل

٤٣ وهو الظاهر من تعريفها
 اعنى كون الشئ بحيث يفهم
 منه شئ آخر منه

ذاتا ومفهوما معا (كدلولات الحروف على ما ستطلع (والثاني) غير مستقل
 (ذاتا فقط) اى لا مفهوما كالنسب المعبرة بين القسمين الاولين وتوضيح المقام
 على مدكره علامة الروم طشكبرى راده المرحوم في رساله مسالك الخلاص
 عن مهالك الخواص ان مدلولات اللفاظ اما دوات متأصلة في الوجود وتسمى
 اسم عين او معن قائمة بها وتسمى اسم معنى وحدثا ايضا ونسب خاصة معتبرة
 بينهم فهذه اقسام ثلثة والاول منها مستقل مطلقا اى ذاتا ومفهوما كالارض
 والسماء والثاني مستقل مفهوما لاذاتا كالعلم والجهل والثالث غير مستقل
 اصلا كالابتداء الخاص الغنبريين السير والبصرة في قولك سرت من البصرة
 ثم ان الاول مط والثاني من حيث استقلاله مدلول الاسم ومن حيث عدم
 استقلاله مدلول الفعل واما الثالث فهو مدلول الحرف ثم ان الاسناد لا متدعاه
 استقلال المسند اليه مط اى ذاتا ومفهوما واستقلال المسند مفهوما يكون
 الاسم مسندا اليه ومسندا معا والفعل يكون مسندا ولا يكون مسندا اليه
 والحرف لا يكون شيئا منهم ادليس له حظ من الاستقلال اصلا وقد عرفت
 فيما مر ان الحرف موضوع وضعا عاما لكل نسبة خاصة بواسطة ملاحظتها
 بنوع تلك النسبة مثلا كلمة من موضوع بواسطة مفهوم الابتداء لكل ابتداء
 خاص معتبر بين الحدث والذات كالسير والبصرة مثلا ولما كان تلك النسبة
 الخاصة غير مستقلة بنفسها لاذات ولا مفهوما لم يصلح ان يكون مسندا ومسندا
 اليه فاغنى هذا التحرير ثمانية لائس علينا ان نذكر ههنا فوائد اخر بطريق
 التذييل ابلاغاً لما في الرسالة الى العشرة للتكميل فقول * الفائدة السابعة
 ان الاستعمال فرع الوضع لانه ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه
 فهو من صفات المتكلم وان الوضع بالمعنى المتبادر ٤٤ يخص الحقيقة والاستعمال
 بعمها والمحاز والكسبية وان اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة
 ولا بحاز وهذا فقود في القرآن وقيل اوائل السور منه على رأى انها الاشارة
 الى الحروف التي يتركب منها الكلام * الفائدة الثامنة ان طريق ثبوت الوضع
 عندنا انما هو النقل عن ائمة اللغة لا غير فلا يجرى فيه القياس التقهوى عند الجمهور
 والنقل اما بطريق التواتر كقولهم وضع الارض والسماء والحرو البرد والماء
 وغيرها مما يعلم وضعه لما يستعمل فيه قطعاً واما بطريق الآحاد كغير هذه
 الاسماء مما يكون وضعه لما يستعمل فيه مظهرنا كالفرع والثر والقرأ وهذا
 في علم اللغة واما في العرف والتخوف ثبوت اكثر احكامهم بالنقل لا غير

٤٤ اى بالمعنى الاخص
 منه

كالسوا • الفائدة التاسعة ان الوضع في المفردات وضع العين للعين وفي المركبات
 وضع الاجزاء للاجزاء وان دلالة المفرد على معناه ليست تفصيلية بخلاف
 المركب وانه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه عند الجمهور وانه ليس
 لكل معنى لفظ مستقل موضوع بازاءه فان من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع
 الروايح وانما يتعين المراد اما بالاضافة الى محله كرايحة المسك او بوصفه
 بعض الافراد كرايحة طيبة او بغير ذلك • الفائدة العاشرة الكاملة ان ما اشتر
 من الاختلاف في ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او مع قيد
 الوحدة الغير المعينة انما هو في اسم الجنس الذي لا يطلق الا على الواحد
 كرجل وفرس واما الذي يطلق على القليل والكثير مثل تمر وعسل وكالمصادر
 فهو موضوع بالاتفاق للماهية المطلقة وان النزاع بين ارباب الاختلاف نزاع
 لفظي عند الفاضل المعصام والله تعالى اعلم بحقيقة المرام وهذا آخر ما سودناه
 من الاوراق • توفيق الله الملك الخلاق • مع قيام قلق البال وقلم الاستعجال
 على الساق • فالرجو ممن انصف بالانصاف ومكارم الاخلاق • ان يصفحوا
 ما صدر مني في هذه الجمالة بما يخالف الواقع والاتفاق • ولعمري ان هذا العزيز
 في الانفس والآفاق • وقد فطم براعة البراعة عن امتصاص مداد تبويض
 ما اقته السلف للحلف • في اواسط شهر الله رجب الفرد المشرف • المنتظم بسلك
 شهور سنة عشر وثلثمائة والـف من هجرة من عليه انواع
 التحف من الصلوات واصناف الشرف
 وبعدد كل حرف الف الف
 آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة والكلام • وجعلهم بمنزلة
بادر الامرار افصح الكلام • ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم
القيام • محمد المنوط برسالة وضع قوانين الشرع والاسلام • وعلى آله الابرار
وصحبه الانبياء (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغني ابراهيم بن خليل
الاكيني هذه رسالة تشتمل على مقدمة • وثلاثة مطالب • وخاتمة (المقدمة)
الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز معين وفي العرف جعل شيء بازاء شيء
بحيث متى فهم الاول فهم منه الثاني للعالم به ثم الوضع العرفي قسمان لفظي وغير
لفظي فالاول عند اهل العربية مشترك لفظي بين المعنيين (احدهما تعين اللفظ
باراء معنى ليدل عليه بنفسه) وثانيهما تعين اللفظ بآراء معنى ليدل عليه ولو بمؤنة
قرينة فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق فالاول هو الاخص وهو المتبادر
الفارق بين الحقائق والمجازات المتغير في الاصطلاحات من نحو المرادف
والاشتراك والدلالات (ثم اعلم ان لكل فن موضوعا وغاية فوضوح
فن الوضع هو الوضع العرفي المعروف آنفا فنقول باعتباره هو علم يبحث فيه
عن احوال الوضع العرفي من حيث العموم والخصوص والتخصيص والنوعية
(وغايته) هو الاقتدار التام على تمييز الموضوع عن غيره وتمييز موضوعات
اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتمييز بعض
الاقسام عن بعض آخر وتمييز امارات الحقيقة عن قرائن المجاز (فقول)
باعتباره هو آلة قانونية يحصل بها الاقتدار على تمييز الموضوعات عن غيرها

وتتميز موضوعات اللغة والمصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها
عن بعض وتميز الامارات عن القرائن (تذنيب) وللوضع ثلاثة اركان
الواضع والموضوع والموضوع له وله اقسام باعتبار كل ركن منها (المطلب
الاول) في الركن الاول فاقسامه باعتبار اربعة لغوي وعرفي واصطلاحي
وشرعي ثم اعلم انه اختلف في واضع اللفظ اللغوية فذهب الى انه هو الله
وحده الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله والى انه البشر وحده ابو هاشم
من رؤساء المعتزلة والى انه هو الله تعالى فيما يتوقف عليه تعريف الوضع
والاصطلاح وما سواه على الاحتمال الاستاد ابو اسحق الاسفرائيني والى
التوقف بين الثلاثة القاضي ابوبكر الباقلاني * (المطلب الثاني) في الركن
الثاني فاقسامه باعتباره اثنان شخصي وهو تعيين اللفظ المحفوظ بخصوصه
لمعنى كل او جزئي واقسامه من حيث خصوص المعنى الموضوع له وعمومه
وخصوص آله ملاحظته وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة
(الاول) وضع خاص لموضوع له خاص وذلك بان يعقل الواضع معنى
معينا بتعيين خارجي مخصوصه او بمفهوم كلي منحصر فيه في الخارج ثم يعين
لفظا مخصوصا يراه ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية او بتعيين ذهني
نفسه ثم يعين من حيث التعيين لفظا مخصوصا يراه ذلك المعنى كوضع الاعلام
الجنسية واسماء العدد * (والثاني) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان
يعقل الواضع الجزئيات المتعددة بمفهوم كلي شاملها تعقلا اجماليا ثم يعين
بهذه الملاحظة الاجالية لفظا مخصوصا يراه كل واحد من تلك الجزئيات
بخصوصه دفعة كوضع المصمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء
الافعال والحروف وبعض الظروف مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك
الجزئيات الخصوصية حقيقة وعلى ذلك المفهوم الكلي مجاز (فهذا الوجه
امكن تعدد معنى لفظ واحد من غير اشتراط هذا عند المتأخرين واختاره
السيد قدس سره واما عند المتقدمين فالذكورات موضوعة لنفس ذلك
المفهوم الكلي على طريق وضع عام لموضوع له عام بشرط ان يستعمل في كل
من جزئياته واختاره الثقات انى فالحقيق بالقبول رأى المتأخرين لانه يلزم
على رأى المتقدمين ان يكون ما هو من هذا القبيل بجارات لاحقائق لها ذم
يستعمل فيما وضع له من ذلك المفهوم الكلي واللازم باطل والاصح اختلاف
اثمة الغف في عدم استلزام المجاز الحقيقة * (والثالث) وضع عام لموضوع له

عام * وذلك بان يعقل الواضع معنى كلياً بنفسه او بما يساويه ثم يعين لفظاً
مخصوصاً بازاء ذلك الكلى كوضع الاسماء الاجناس والمصادر ومواد
الافعال والمشتقات واسماء المصادر * (والرابع) وضع خاص لموضوع له
عام * بان يعقل معنى كلياً بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له
بل حكموا باستحالة لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للملاحظة كلياتها
بخلاف العكس (وتوحي) وهو تعيين اللفظ المحفوظ بمومه لمعنى كلى او جزئى
(وتوضيح ذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجمالاً افرادية
كانت او تركيبية بامر عام لها ويلاحظ معنى جزئياً او كلياً ثم يعين ما يصدق
عليه ذلك الامر العام من تلك الهيئات اولا وبالذات والامر العام ثانياً
وبالعرض لذلك الجزئى او الكلى بحكم اجمالى بكأن قال كل لفظ بصفة كذا
فبيته للدلالة بنفسه على كذا ومن يحذف من هذا الحكم قيد بنفسه يكون عنده
فى الجواز وضع نوعى بمعنى الاعم كاسبق وهو ان يقول الواضع كل لفظ معين
للدلالة بنفسه على معنى سواء كان تعيينه بوضع شخصى او نوعى بمعنى الاخص
فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى
تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعين فوضع الالفاظ المجازية لمعانيها المجازية من قبيل وضع عام لموضوع له
خاص وفى الكتابة مذهبان احدهما انها مستعملة فى المعنى الموضوع له مع
عدم كونه مناطاً لفظى والاثبات فيكون وضعها وضع الحقيقة والاخر انها
مستعملة فى غيره فيكون وضعها كوضع الجاز الا انه يحذف قيد المانعة من
القاعدة (واقسام الوضع النوعى ايضا اربعة من الحثية المذكورة
فى الشخصى * (الاول) وضع خاص لموضوع له خاص * وذلك
بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجمالاً بامر عام لها ويلاحظ
معنى معيناً ثم يعين كلا من تلك الهيئات بازاء ذلك المعنى كوضع الاوزان بازاء
الموازن بكأن قال كل ما يطرء على تركيب فعل من الهيئات الممكنة الطريان مثل
فعل يفعل وغيرهما فبيته لنوع ما يوزن به من الصيغ المخصوصة
فوضع كلا من افراد ما يطرء فى ضمن هذا العنوان على النوع ما يوزن به
من الصيغ المخصوصة فان اعتبر تعدد الهيئة باعتبار المادة فالوضع له كلى
معين من حيث انه معين فالأوزان من قبيل اعلام الاجناس اى الاواع والا
فهى من قبيل اعلام الاشخاص فعلى الاول يكون التعبير فى طرف الموضوع له

بلفظ النوع وعلى الثاني يغير لفظ النوع والاول هو المشهور ومن هذا القبيل وضع تسمية الاعلام عند مثبتها * (والثاني) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجالا بامر عام لها ويلاحظ معاني جزئية غير معدودة بنوا كل شاملا لكل مهام يعين كلاما من الاولى بازاء كل واحد من الثانية على انقسام الاحاد بحكم اجالي كوضع عامة الافعال مثلا ان الفعل الماضي موضوع بكان قال كل ما كان على هيئة فعل فعينه للنسبة مدلول مصدره الى فاعل معين في الزمان الماضي فهذا وضع ضرب لنسب حدث الضرب الى فواعل معينة غير محصورة كافي ضرب زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا ووضع قتل لنسب حدث القتل الى تلك الفواعل كما في قتل زيد و قتل عمرو و قتل بشر و قتل خالد وهكذا الى ما لا نهاية له هذا على ما هو المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعة للنسبة الى فاعل معين واما على ما هو رأي الجمهور من انها موضوعة للنسبة الى فاعل ما فاقول له كل من الافعال معنى كل فيكون حيث من قبل وضع عام لموضوع له عام كان وضعه للزمان كذلك * (وكوضع المركبات الثامة فانها موضوعة بكان قال كل ما كان على هيئة زيد فاعل فعينه لكل اسناد المسند الى المسند اليه اسنادا تاما فهذا وضع زيد قائم لهذه النسبة الجزئية وعمرو قاعد لتلك النسبة وهكذا) (وكوضع المركبات الاضافية فانها موضوعة بكان قال كل ما كان على هيئة غلام زيد فعينه لكل نسبة الاول بالثاني نسبة تقييدية مفيدة لتعريف او التخصيص فهذا وضع دار زيد لهذه النسبة الجزئية المفيدة التعريف وبيت عمرو لتلك النسبة الجزئية المفيدة التعريف وغلام رجل لتلك النسبة الجزئية المفيدة التخصيص وهكذا) (وكوضع المركبات الوصفية فانها موضوعة بكان قال كل ما كان على هيئة رجل عالم فعينه لكل نسبة توصيفية فهذا وضع زيد العالم لهذه النسبة الوصفية الجزئية ورجل كاتب لتلك النسبة الوصفية الجزئية وهكذا) (وكوضع المرف بلام العهد الخارجي وكذا المضاف بالاضافة العهدية) (وكوضع المفرد المصلى باللام الاستعرافية وكوضع النكرة المنفية * (والثالث) وضع عام لموضوع له عام * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة بامر عام لها ويلاحظ معنى واحدا كل ما يفسد ثم يعين كلامها بحكم اجالي لذلك المعنى الكلي كوضع الفعل للزمان والنسبة على رأي الجمهور كما سبق او يلاحظ معاني كلية بمفهوم كل آخر ثم

٩ هذا على ما هو المشهور
والتحقيق ان وضع الافعال
لجميع معانيها بحكم واحد
تأمل منه

يعين كل واحدة من تلك الهيئات بأزاء المعاني الكلية المحفوظة بمفهوم كل آخر
على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمال (وكوضع اسماء الفواعل فانها
موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة من نحو ضارب وكاتب
وقارى وغيرها بامر عام لها وهو قولنا كل ما كان على هيئة فاعل في الثلاثي
ويلاحظ المعاني الكلية من نحو من قام به الضرب وغيره بمفهوم كل آخر وهو
من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث ثم يعين كلا من الاولى بأزاء
كل واحد من الثانية على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمال بكأن قال كل
ما كان على هيئة فاعل في الثلاثي فعينته لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى
الحدوث فهذا وضع ضارب لمن قام به الضرب بمعنى الحدوث والكاتب لمن
قام به الكتابة بمعنى الحدوث والقارى لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث الى
غير ذلك وقس عليه المزيادات (وكوضع اسماء المفاعيل فانها موضوعة
على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعول في الثلاثي
فعينته لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فهذا وضع مضروب
لمن وقع عليه الضرب بمعنى الحدوث ومكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى
الحدوث الى غير ذلك وقس عليه المزيادات (وكوضع اسماء الزمان فانها
موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكأن قال كل ما كان على هيئة
مفعول فعينته لما وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع اسماء المكان فانها
موضوعة ايضا كذلك ولكن لفظة ما في جانب آله ملاحظة الموضوع له
عبارة عن الزمان في الاول وعن المكان في الثاني (وكوضع اسماء الالة
فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكأن قال كل ما كان على
هيئة مفعول فعينته لما كان آله لحصول مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع اسماء
التفضيل فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكأن قال كل ما كان
على هيئة افعول فعينته لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه على وصف الزيادة على
غيره (وكوضع اسماء التصغير فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم
اجمال بكأن قال كل اسم ثلاثي غير الى وزن فاعل فعينته على تصغير معنى اصله
(وكوضع اسماء النسبة فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال
بكأن قال كل اسم الحق بآخره بامشدة فعينته للنسبة الى معنى الملحق به
(وكوضع التثنية فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمال بكأن

قال كل اسم الحق ما آخره النونون في حال رفعه وياه مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة في حال نصبه وجره فعينته على كل اثنين من افراد معنى المحقق به
(وكوضع الجموع) مطلقا فانها موضوعة على سبيل الانتظام بحكم اجالي
بكان قال كل اسم غير الى وزن فعال او فاعلون او مسلين او مسلمات مثلا فعينته
على اكثر من اثنين من سميات ذلك الاسم (وكوضع اسماء المشبهة) واسم
المنادى (اذالم يقصده معين) (والرابع وضع خاص لموضوع له عام
وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالة ايضا لما سبق (المطلب الثالث)
في الركن الثالث وهو اما كلي او جزئي فاختلف فيه فذهب الحنفية الى انه
الصور الذهنية واختاره الامام فخر الدين الرازي والشافعي الى انه الامور
الخارجية وتبعه الشيخ ابو اسحق الشيرازي وبعض المحققين الى انه المعنى من
حيث هو هو والاصفهاى الى انه المعنى من حيث هو هو في المفردات والمركبات
التقيدية والصور الذهنية في المركب الكلامي اخباريا كان او انشائيا وابن
الهمام الى انه الامور الخارجية في العلم الشخصي والامور الذهنية في غير
ذلك فالمشهور هو الاولان والثالث بالنسبة الى الاخيرين (الخاتمة) تشمل
على ست فوائد (الاولى) ان ما ذكر من الوضع الى هنا وضع قصدي مطلقا
والوضع نوع آخر وهو وضع غير قصدي وهو وضع كل لفظ في ضمن وضعه
لمعنا لنفسه وجعله عالما لها فاختلف فيه حيث اثبتته العلامة في شرح الكشاف
ونفاه السيد في حاشية الرضى وادلة الطرفين في المطولات (والثانية) انه اختلف
في اجتماع الاوضاع الاربعة في لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد فذهب الى
جواز المحقق التفتازاني والى نفيه المحقق الجرجاني وادلة الجانبين في المفصلات
(والثالثة) انه لا يجعلك في شبه تناوب الالفاظ بعضها مكان بعض اذالمعتبر
الوضع الافرادى (والرابعة) ان الوضع يستلزم الدلالة لكن الدلالة
لا تستلزمه لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع (والخامسة) ان الارادة ليست
بشرط في الدلالة عند الجمهور خلافا لابن سينا واختاره الفاضل المصمّم وادلة
الطرفين مبسوط في الكتب (والسادسة) ان مدلولات الالفاظ امام معنى
مستقل وهو على نوعين * الاول انه مستقل ذاتا ومفهوما معا والثاني مفهوما
فقط واما غير مستقل وهو ايضا على نوعين الاول انه غير مستقل ذاتا ومفهوما
معا والثاني ذاتا فقط تمت الرسالة بعون الله الملك الوهاب

رسالة الوضعية المضدية

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة (المقدمة) اللفظ قد يوضع
 لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين
 المتخصصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه التخصصات
 بخصوصه بحيث لا يبادولايهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
 فتعقل ذلك الامر المشترك آله اللفظ لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
 متخص و ذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع ومسماء المشار اليه
 المتخصص بحيث لا يقبل الشركة (تبيه) ما هو من هذا القبيل لا بعيد الشخص
 الابقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى التسميات (التقسيم) اللفظ مدلوله
 اما كلي او متخص (والاول) اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر
 او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف
 الحدث وهو الفعل (والثاني) فالوضع اما متخص او كلي (والاول) الم (والثاني)
 مدلوله اما معني في غير تعيين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة
 ان كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيرهما حية وهو اسم الاشارة او عقلية
 وهو الوصول (الخاتمة) تشغل على تقييدات (الاول) الثلاثة تشترك في ان
 مدلولاتها ليست معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير فهي اسماء لاحروف
 (الثاني) الاشارة العقلية لا تقييد الشخص فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد
 الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والجنس فذلك كافا جزئين وهذا كليا

(الثالث) علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمير وفساد تقسيم الجرمي اليهما دون اسم الاشارة ظنا ان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلول الضمير بالموضع (الرابع) نين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف مادل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل (الخامس) قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضار بالايرد على حد الفعل فانه مادل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها (السادس) ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره لمعين واسم الجنس كاسد وضع لغير معين ثم جاء التمين وهو معنى فيه من اللام (السابع) الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله بما هو معنى فيه والموصول مبهم يتعين بمعنى فيه (الثامن) الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير قامت الخبر منهما (التاسع) الفعل مدلوله كلى قد يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فيضربه به دون الحرف اذ تحصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره (العاشر) في الضمير الغائب وفي كليته نظرتا مل (الحادى عشر) ذو وفوق مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئين لعروض الاضافة فلا يكونان جزئين (الثاني عشر) لا يربك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع تمت الرسالة

قد تم طبع هذا التأليف بعون الله الملك الطيف في عصر

سلطاننا عبدالحميد خان بن السلطان العازى

عبدالحميد خان مد الله ظلال راقته

على مفارق البرايا الى آخر الدوران

وذلك في او اخر ذى القعدة

من شهر سنة احدى

عشر وثلثمائة والف

(تصویرالوضع علی متن نموذج الوضع)

(قاض درصعاندن بکشرلی احمدشکری افندیك تألیف)
(کرده بر کزیده لیدر)

محل فروختی شرکت صحافیہ عثمانیہ مخازن و شعبہ لری اولدیغی

معارف نظارت جلیله سنك ۱۸ کانون تانی ۲۰۳ تاریخ مخلو
و ۱۰۱۸ نومرولی رخصتنامه میله
مطبعة عامره ده طبع اولمخشد

سنه

۱۳۰۵





(تصوير الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

لا احصى ثناء عليك انت كما اثبت على نفسك وصل على محمد
صلوة ترضى بها عنا وترصيه وترصيك (وبعد) فلما لم اجد
مخلصا من ملازمة الاخوان ان اتلو عليهم شيئا من علم
الوضع اجبت لكن لما خطر بآلى ان اقرر اقسام كل من الوضع
الشخصى والنوعى واصورها ببعض اثلثها من غير تعرض
لصقيقتها وتفصيلاتها خلصت منها من كلمات القوم وسميته
:(نموذج الوضع) وشرحته شرحا مختصرا مناسباً لافهام
المبتدئين مقتصراً فيه على تقرير تلك الاقسام وتصويرها
بعبارة مركبة وتركبة وسميته : (تصوير الوضع) بمون الله
وتوفيقه انه ولى التوفيق * اوصيك يا اخي اذا نظرت فى كلام
احد من اهل العلم فلا تنظره بازدراء واستغناء لان لك اليه
كبير حاجة وليمكن تحسين الظن اغلب عليك واذا رأيت
له صواباً وخطأً فانشر الصواب واطلب المصداق بالخطأ
ولا تكن كذابة تنزل على اقدر ما تجده ولا تجهل على احد
بالخطئة ولا تبادر بالجهول فرجاء عاد عليك ذلك وانت لا تشر
فهذه وصيتى لك فاحفظها وتذكرى اياك فلا تذهبن عنه

(قال)

قال المصنف (اعلم) بخطاب عام لكل من يصلحه فيكون مجازا مرسلًا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام أو ذكر المقيد وإرادة المطلق * اعلم أن الوضع تعيين اللفظ للمنى بحيث يدل عليه من غير قرينة وهذا التعيين أن كان من جهة واضح اللغة وهو الله تعالى على رأى الأشعرى أو البشر على رأى رأى البعض فوضع لغوى كوضع الضرب للأيلام والأفان كان من جهة الشارع فوضع شرعى كوضع الصوم للأسالك الخصوص والصلوة للأركان المعلومه وإن كان من قوم مخصوص كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفى خاص كوضع اهل المعاني الإيجاز والأطناب واهل البديع التمجيس والترصيع مثلا لمعاتها الخصوصية الاصطلاحية وإن كان من اهل العرف فوضع عرفى عام كاللدابة إذا تقرر هذا فاعلم أن الوضع مطلقا تعيين شئ لشيء متى أدرك الأول فهم الثانى للعالم بالوضع و (أن الوضع) أى اللفظى قسمان لانه (اما) تعيين لفظ معين بمادته لمعنى وجعله بازائه وهو (شخصى) ولذا قال (أن اعتباريه) أى فى الوضع اللفظى (خصوصيه حروفه) أى حروف اللفظ ومادته (الأصلية) يعنى أن الوضع اللفظى التضمنى ما يكون نفس ذلك اللفظ بمخصوصه موضوعا بازاء معناه (واما) تعيين هيئة افرادية أو تركيبية لمعنى وهو (نوعى) واليه أشار بقوله (أن اعتبار الوضع فيه على وجه عام) يعنى أن الوضع النوعى ما لا يكون بمخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه ويتضح أن شاء الله تعالى (وكل منهما) أى كل واحد من الشخصى والنوعى (ثلاثة أقسام) بالاستقراء (لأربع لها) أى لأقسام كل منهما يعنى أن القسم الرابع الذى هو ما وضع لا مركبى باعتبار تعمله

بمخصوصه المعبر عنه بكون الوضع خاصا والموضوع عاما
 بما لا وجود له بل يمنع لان الجزيئات لا تكون مرآة لملاحظة الكليات
 واذا انحصر كل منهما في ثلاثة اقسام (فانظر اليهما) اى الى
 الاقسام الثلاثة لكل منهما (اما) الوضع اللفظى (الشخصى فتلثة
 اقسام) لان الواضع اذا تصور معنى جزئيا بعنوان جزئى وعين
 اللفظ بازاء ذلك المعنى الجزئى كان كل من الوضع والموضوع له جزئيا
 وهذا معنى قوله (الاول) اى القسم الاول منهما (جزئى الوضع
 والموضوع له ك) وضع (الاعلام الشخصية) كزيد فان الواضع
 لاحظ وتصور ذات زيد بعنوان جزئى وهو شخصاته ووضع
 لفظ زيد بازاء ذات زيد فالوضع والموضوع له كلاهما جزئيان
 وتقريره بالتركي هكذا * واضع زيد لفظى ذات زيد ازائه وضع
 قصد اينديكى وقتئذ ذات زيدى متخصاتيه ملاحظه
 ايدر زيد لفظى ذات زيد ازائه وضع ايدر * واذا تصور الواضع
 مفهوم ما كليا بنفسه ووضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم الكلى
 كان الوضع والموضوع له كلاهما كليان وهذا معنى قوله
 (و) القسم (الثانى) منها (كلى الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس)
 كالاسد فان الواضع لاحظ مفهومه الكلى وهو الحيوان المفترس
 بنفسه ووضع لفظ الاسد بازاء ذلك المفهوم فالوضع والموضوع له
 كلاهما كليان وتصوره بالتركي هكذا واضع اسد لفظى حيوان
 مفترس مفهوم كليته وضع مراد اينديكى وقتئذ مفهوم مذكورى
 ملاحظه ايدر اسد لفظى انك ازائه وضع ايدر * واذا تصور
 الواضع امورا مخصوصة ومفومات جزئيات باعتبار امر مشترك
 وعنوان اهم وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات والجزئيات
 دفعة واحدة من غير اشتراك وتعدد اوضاع كان الوضع كايما
 والموضوع له جزئيا وهذا معنى قوله (والثالث كلى الوضع جزئى

الموضوع له مثل الحروف) كن مثلاً فان الواضع لاحظ وتصور
 الابتداء آت الجزئية بعنوان اعم وهو الابتداء المطلق وعين لفظ من بازاء
 كل واحد من تلك الابتداء آت دفعة فيكون الوضع كلياً والموضوع له
 جزئياً وتقريره بالتركي هكذا * واضع من لفظي ابتداء آت جزئيه
 ازاسنه وضع وتعيين قصد ايديكي وقتئذ ابتداء آت جزئيه في ابتداء مطلق
 امر مشتركى اليه ملاحظه ايدر من لفظي ابتداء آت مذ كوره دن بهرينك
 ازاسنه دفعة وضع ايدر (والضمائر) كما مثلاً فان الواضع تصور
 كل منكم وحده بمفهوم كلي وهو المتكلم وحده من حيث انه يحكى
 من نفسه ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراد ذلك المفهوم
 دفعة فالوضع كلي والموضوع له جزئى وتصوره * واضع منكم
 وحده افرادى متكلم وحده من حيث انه يحكى من نفسه مفهوم
 كليسيه تصور ايدر انا لفظي افراد مذ كوره دن هرر لرلينك ازاسنه
 دفعة وضع ايدر وقس عليه سائر الضمائر (واسماء الاشارات)
 كهذا فان الواضع لاحظ افراد المشار اليه بعنوان اعم اعنى مفرد مذكر
 مشار اليه ووضع لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم دفعة
 وتقريره معلوم (والموصولات) كالذى مثلاً فان الواضع تصور افراد
 المتصف بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوتيه عند السامع بامر
 مشترك اعنى المتصف بمضمون جملة خبرية آه وعين لفظ
 الذى بازاء كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك دفعة واحداً
 الظن بانك تستغنى عن التصور فظهر من هذا ان كون الوضع جزئياً
 او كلياً باعتبار جزئية آله الوضع وكتبته (على تحقيق السيد الشريف)
 اى كون الوضع كلياً والموضوع له جزئياً في هذه الاربع مبنى على
 تحقيق السيد الشريف ومن تبعه (واما على مذهب اهل العربية) ومن
 تبعهم منهم العلامة التفتازانى ونجم الأئمة (فوضعها) اى وضع هذه

الرابع (من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى) قال السيد
 الشريف ومن معه ان انواع الوضع ثلاثة • جزئى وهو الوضع لشخص
 بملاحظة ذلك الشخص بعنوان جزئى وهو وضع الاعلام الشخصية
 واسماء العدد وكلى وهو انسان • وضع لشخص باعتبار امر كلى
 ولا بد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع
 انما بازاء كل واحد من افراد المتكلم وحده يلاحظ اولا بمفهوم
 متكلم وحده يحكى عن نفسه ثم يضع لكل شخص من افراد ذلك
 المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له
 شخص لكونه كل شخص من شخصات ذلك المفهوم العام • ووضع
 لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى بنفسه كما اذا تصور مفهوم
 الحيوان الناطق بنفسه ووضع بازائه الانسان فالوضع
 والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل
 القسم الاول من الوضع الكلى لا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت
 وقال اكثر المحققين من اهل العربية ومن معهم وضع انواع المعرفة
 غير العلم والحروف من القسم الثانى من الوضع الكلى مثلاً انما
 موضوع لمفهوم كلى يحكى عن نفسه بشرط استعماله فى جزئياته
 الشخصية والختار ما ذهب اليه الشريف ومن معه لاقتضاء مذهب
 اهل العربية ومن معهم بسبب اشتراطهم الاستعمال فى الجزئيات كون
 الحروف وانواع المعرفة متروكة الخفايق ظاهراً وان كان هذا الاستعمال
 فى الحقيقة من قبيل ذكر العام واردة الخاص بمفهومه اى اندراج
 الخاص تحت العام لا بخصوصه اى مع قطع النظر عن ذلك
 الاندراج حتى تكون مجازات متروكة الخفايق ومنشأ الاختلاف
 بين الفريقين ان وضع اللفظ لعمى يتوقف على معرفة المعنى وفهمه
 لكون الوضع نسبة معرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى كافية فى وضع

الحروف والمعارف الجزئيات والمشتصات ام لا ذهب السيد ومن معه
الى كفايتها ووضع الحروف وامثالها الجزئيات بملاحظتها بالمفهومات
الكلية وذهب العربية الى عدم كفايتها ووضعها بالمفهومات الكلية
بشرط الاستعمال في جزئياتها وبني هذا ان العلم لشيء بالوجه
هل هو علم للوجه دون ذلك الشيء ام هو علم لذلك الشيء
بالوجه فذهب العربية الى الاول مطلقا اي سوله كان الوجه
مرآة لشيء اولاي سواء لوحظ الوجه ليندرج تحته شيء
اولو حظ لذاته لا لغرض الدراج شيء تحته وذهب السيد الى
الثاني اذا كان الوجه مرآة لذلك الشيء والمفهوم الكلي مرآة
لجزئيات ووجد لها قالم بالمفهوم الكلي علم لجزئيات وكاف في
وضع الحروف وامثالها الجزئيات بملاحظة مفهوماتها الكلية
وجعلها مرآة لملاحظة الجزئيات وليس العلم بالمفهوم الكلي يكاف
في وضع الحروف وامثالها الجزئيات لعدم كون العلم بالمفهوم
الكلي علما لجزئيات بل هو علم بالمفهوم الكلي فالحروف وامثالها
موضوعة للمفهوم الكلي عند العربية ومن معهم هذا حاصل
كلام القوم فاحفظه وكن من الشاكرين * ولما فرغ من التخصي
شرح في النوعي فقال (واما) الوضع اللفظي (النوعي قلته
اقسام ايضا) اي كالتخصي لماسر فتاته لارابع لها القسم
(الاول) منها (جزئي الوضع والموضوع له كالهيات)
اي كوضع الهيات والصيغ مطلقا (الطارئة) اي العارضة
لان الهيئة تكون بعد التركيب من المواد (على فعل) اي الطارئة
على المركب الذي حروفه الاصلية (فع ل) فيم الصيغ كلها فعلا
اوغيره ثلاثيا اوغيره (وهي) اي الهيات الموصوفة (اعلام
اجناس الهيات المشخصة) اي اعلام موضوعاتها (من تصاريها)

أى الهيئات متعلق بالشيئة * اعلم ان للافعال وغيرها من
 الصيغ وضعين نوعين * أحدهما وهو وظيفة أهل التصريف
 باعتبار هيئاتها الافرادية اعلاما لاجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما
 من الهيئات الممكنة الطريان على تركيب (ف ع ل) فان كلها اعلام
 لاجناس الصيغ التى توزن بها كما فى هذا القسم من النوى وانما كان
 وضع هذه الاعلام نوعيا لكون وضعها على ضابط كلى وباعتبار نوعها
 على ما صرفت من تعريفه وذلك ان الواضع اذا اراد وضع هيئة فعل
 وغيره من الهيئات الطارئة على تركيب (ف ع ل) للصيغ المخصوصة
 يلاحظ الموضوع بنوعه وضابط كلى بان يقول هكذا ما يطرء
 على تركيب (ف ع ل) ويلاحظ الموضوع له بنوعه ايضا بان يقول
 هكذا ما يوزن به من الصيغ ثم يضع النوع الاول لثنائى بان يقول
 هكذا كل ما يطرء على تركيب (ف ع ل) فهو موضوع لما يوزن به وفى
 ضمن هذا الوضع يضع هيئة فعل وغيره للهيئات والصيغ المخصوصة
 * وثانيهما وهو وظيفة أهل الاعراب وضعها باعتبار هيئاتها التركيبية
 وهى صيغها المخصوصة لمعانيتها على وجه عام وباعتبار نوعها وهذا
 النوع بعضه من القسم الثانى من النوى وبعضه من الثالث منه كما يظهر
 فى مواضعها القسم (الثانى) من اقسام النوع (كلئى الوضع والموضوع له
 كالصيغ) غير صيغ الافعال فان وضعها من القسم الثالث من النوى
 كما سيجئ (مثل صيغ الصفات) كالضارب وغيره من افراد صيغ الفاعل
 فان الواضع اذا اراد وضع لفظ ضارب وغيره لمعناه يلاحظ اول نوع اللفظ
 الموضوع اهتى صيغة الفاعل ويلاحظ نوع المعنى الموضوع له اعنى
 من قام به مأخذ الاشتقاق ثم يضع النوع الاول بازاء النوع الثانى
 بان يقول هكذا كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به
 مأخذ الاشتقاق ويضع فى ضمن هذا الوضع ضارب لمن قام به
 الضرب وقاتل لمن قام به القتل وغيرهما ونفس عليه سائر الصفات

ومن هذا القسم وضع المركبات التامة كلها كزيد قائم وغيره فان الواضع
وضع نوع هذا المركب اعني الجملة الخبرية او الكلام الخبري ليدل
معناه اعني الاخبار عن الواقع او وقوع ثبوت المسند للمسند اليه
ووضع في ضمن هذا الوضع زيد قائم لوقوع ثبوت القيام
زيد وزيد كاتب لوقوع ثبوت الكتابة لزيد الى غير ذلك وقس
عليه وضع سائر المركبات التامة واما السافضة فبعضها من هذا
القسم وبعضها من الثالث على صيغتي قال السيد الشريف اذا
لوحظ الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل وارحط ايضا معان
كثيرة في ضمن امر عام شامل ليدل بوضع كل واحد من تلك الالفاظ
لكل واحد من تلك المعاني المتكررة وذلك كما يقال كل لفظ على
صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به مأخذ الاشتقاق ويوضع بذلك
الوضع ضارب لمن قام به الضرب وناصر لمن قام به النصرة الى
غير ذلك وهذا الوضع يسمى وضعاً نوعياً والمركبات التامة كلها
موضوعة بهذا الوضع انتهى خذ ما آتيتك من تفاصيل تصاویر
جميع الاوضاع الشخصية وبعض الاوضاع النوعية وكن من
الشاكرين واستمع لما يتلى عليك من اجالات تصاویر سائر الاوضاع
النوعية ولا تكن من الغافلين (و) صيغ (الاسماء المشبهة بها)
اي بالصفات (مثل) ضيع (اسم المنسوب) كاللذني وغيره
من افراد المنسوب فان الواضع وضع نوع تلك الافراد اعني
صيغة المنسوب لنوع معناها اعني شيئاً منسوباً الى وصف معين
بان يقول هكذا كل ما هو على صيغة المنسوب فهو موضوع لشيء
منسوب الى وصف معين (و) صيغ اسم (التصغير) فان
الواضع لاحظ الفاظاً كثيرة من الفاظ التصغير بنوعها اعني صيغة التصغير
ولاحظ ايضا معاني كثيرة بنوعها اعني ذاتاً متصفة بصغر الصفة ويضع

النوع الاول بازاء الثاني بان يقول هكذا كل ما هو على صيغة
التصغير فهو موضوع لذات متصفة بصغر الصفة ومن هذا القسم
من النوعى اسماء المكان والزمان والآلة عليك بتصويرها (والاضافة
الغير العهدية والاستغرافية) يعنى الاضافة الجنسية والعهدية في الذهن
وتقرير وضع الاضافة الجنسية كل ما كان على هيئة التركيب
الاضافي الجنسي فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من
حيث جنسيته والاضافة العهدية في الذهن كل ما كان على
هيئة التركيب الاضافي العهدي الذهنى فهو موضوع لافادة
جنسية المضاف من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين
(والجمع المحلى بلام الجنس) وتصوير وضعه كل جمع محلى بلام
الجنس فهو موضوع لافادة جنسية الجمع (و) القسم (الثالث)
منهما (كلى الوضع جزئى الموضوع له مثل الفرد والجمع المحلى
بلام الاستغراق) وتقرير وضعهما كل مفرد محلى بلام الاستغراق
فهو موضوع لافادة ثبوت الحكم الى كل واحد منه كل جمع محلى
بلام الاستغراق فهو موضوع لافادة نسبة الحكم الى كل واحد
من افراد (والاضافة الاستغرافية والعهدية) وتصوير وضعهما
كل ما كان على هيئة التركيب الاضافي الاستغراقي فهو موضوع
لافادة استغراق المضاف كل ما كان على هيئة التركيب الاضافي
العهدي فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من حيث تحققه
في ضمن فرد معين على رأى (والتكثرة المنفية) فان التكثرة
اذا وقعت في خبر النفي افادت عموم الافراد فعينت وتخصصت
فيكون استعمالها في كل واحد على التناوب فال موضوع
له جزئى وتقرير الوضع كل ما وقع في خبر النفي فهو موضوع لافادة
ثبوت الحكم الى كل واحد واحد (والماضى والمضارع
والامر والنهى) فان الواضع اذا اراد ان يضع ضرب وغيره من

افراد الماضى لنسبها الجزئية يلاحظ اولئك الافراد بنوعها
 اعنى ما كان على هيئته الماضوية ويلاحظ ايضا معانيها
 الجزئية بنوعها اعنى نسبة الحدث المدلول ضمنا الى فاعل
 معين فى الزمان الماضى ثم يضع النوع الاول لثانى بان يقول
 كل ما كان على هيئته الماضوية فهو موضوع لنسبة الحدث
 المدلول ضمنا الى فاعل معين فى الزمان الماضى ويضع فى ضمن
 هذا ضرب لنسبة حدث الضرب الى فاعل معين فى الزمان الماضى ونصر
 النسبة حدث النصر الى فاعل معين فى الزمان الماضى الى غير ذلك وقس
 عليه صور اوضاع المضارع والامر والنهى (اذا كان وضع الافعال
 للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث
 والزمان والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبل الوضع
 الكلى والموضوع له الكلى) لمناسقات الابهام للخصوصية قال
 القاضى العصام فى حاشية الجامى اختلفوا فى ان معنى النسبة الى فاعل
 ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم مالم ينضم
 الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما
 اجمالا فهو منهم بذكر الفعل من غيره فيكون معنى مستقلا (ثم
 ان كلا الاحتمالين) اى كون الوضع كليا والموضوع له جزئيا
 وكونهما كليين (بالنظر الى مجموع معنى الافعال) يعنى الثالثة
 (واما بالنسبة الى الحدث والزمان) دون النسبة (فوضع الافعال
 من قبل الوضع الكلى للموضوع له الكلى) لعدم ما يقتضى
 الجزئية * فيها بخلاف النسبة الى فاعل معين فان التعيين يقتضى
 الجزئية بمنه تعالى وكرمه فتوقع ختم تصوير الوضع على يد اقر
 العباد الى الله تعالى احد شاكر بن احمد البكشميرى رزقه الله تعالى
 احسن الختام بحمد خاتم الانبياء والمرسلين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله اجمعين والحمد لله رب العالمين م م م

(نموذج الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

جداً لك وصلوة على نبيك (وبعد) فهذا نموذج كتبت ليعرف به
 عنوان الوضع ولا حول ولا قوة الا بالله * اعلم ان الوضع اما شخصي
 ان اعتبر فيه خصوصية حروفه الاصلية واما نوعي ان اعتبر الوضع
 فيه على وجه عام وكل منهما ثلاثة اقسام لاربع لها فانظر اليها
 اما الشخصي فثلاثة اقسام الاول جزئي الوضع والموضوع له كالاعلام
 الشخصية والثاني كلي الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس والثالث
 كلي الوضع جزئي الموضوع له مثل الحروف والضمائر واسماء
 الاشارات والموصولات على تحقيق السيد الشريف واما على مذهب
 اهل العربية فوضعها من قبيل الوضع الكلي للموضوع له الكلي
 واما النوعي فثلاثة اقسام ايضا الاول جزئي الوضع والموضوع له
 كالهيات الطارية على فعل وهي اعلام اجناس الهيات الشخصية
 من تصاريضها والثاني كلي الوضع والموضوع له كالصبيغ مثل صبيغ
 الصفات والاسماء المشبهة بهامثل اسم المنسوب والتصغير والاضافة
 الغير العهدية والاستغراقية والجمع المحلي بلام الجنس والثالث
 كلي الوضع جزئي الموضوع له مثل المفرد والجمع المحلي بلام
 الاستغراق والاضافة الاستغراقية والعهدية والكرة المنفية والماضي
 والمضارع والامر والنهي اذا كان وضع الافعال للحدث والزمان
 والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث والزمان
 والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبيل الوضع الكلي والموضوع
 له الكلي ثم ان كلا الاحتمالين بالنظر الى مجموع معنى الافعال واما بالنسبة الى
 الحدث والزمان فوضع الافعال من قبيل الوضع الكلي للموضوع له الكلي